الاثنين 7 شباط 2022
العدد 4555 السنة السادسة عشرة
lundi 7 février 2022 nº 4555 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
إفلاس الضمان واقع

• **حسين رمال**
الكهرباء مقابل المياه

• **نور خليك رزق**
اقتصاد واحد في بلدين

الجمارك ترفع الأجور: تصرف حين تغيب الدولة! [5]

هوكشتين في بيروت غداً: حلّ للحقول المشتركة مقابل خط الـ29 [4]

ملاحقة سلامة: ألمانيا تنضم رسمياً [3]

الصدر ـ السيستاني
احتكاك أوّل
[11 ـ 10]

أكد الصدر لبازرباي أنّ التحالف الاستراتيجي بين الجانبين متماسك وماض نحو تشكيل حكومة «غالبية وطنية» (أ ف ب)

قضية

قانون المنافسة
لا إلغاء للوكالات وتكريس للحصرية

7

سوريا

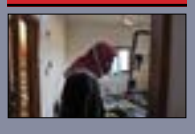

العودة إلى الجامعة تتسارع

10

اليمن

السعودية تجرّب حظها براً
انتكاسة خاطفة بخسائر كثيرة

12

إبراهيم الأمين

هل من ضرورة للانتخابات؟

هل يحتاج اللبنانيون إلى اختبار جديد لكل من هم في موقع القرار اليوم، أو حتى لمن هم في موقع المعارضة للفريق الحاكم؟

بمعنى آخر، هل هناك من يتوقّع تغيّراً في برامج أيٍّ من الأطراف السياسية وآليات عملها، من الرئيس نبيه بري وحركة أمل، إلى وليد جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي، إلى سعد الحريري وتيار المستقبل، إلى جبران باسيل والتيار الوطني الحر، إلى سمير جعجع والقوات اللبنانية، إلى آل الجميل وحزب الكتائب، إلى سليمان فرنجية وطلال أرسلان، وآل معوض وآل سكاف وآل المر وآل الخازن... وإلى كلّ هذه التشكيلة التي يعرفها الناس تاريخاً وحاضراً، يقف صفّ من النواب الذين استقالوا «تضامناً» مع الناس. الا اذا كان بين الناس من يتخيل أن مروان حمادة سيعود إلى البرلمان مدافعاً عن السيادة والحرية والاستقلال والإصلاح، بصحبة فؤاد المخزومي وميشال معوض ونعمة افرام وبولا يعقوبيان... وستكون مشكلتهم كبيرة إن لم ينضمّ إليهم فؤاد السنيورة ورولا الطبش وهادي حبيش!

> هل يتوقّع احد تغيّراً في برامج أيٍّ من الأطراف السياسية وآليات عملها؟

هناك جهة مركزية يجب مناقشتها في هذا الأمر بصورة مختلفة، هي المقاومة التي تتعرّض لكثير من الظلم، كما تظلم نفسها في كثير من الأحيان. والهدف من تمييزها أنها الطرف الذي يريد العالم اقناعنا بأنه «مركز الأزمة»، ولأنها تمثل التجربة الأفضل في مقارعة الاحتلال والهيمنة، وقد تكون الأكثر تأهيلاً لمقارعة الفساد والظلم في الداخل، إن قرّرت خوض هذه التجربة ووجدت من يقف معها بإخلاص، لا بانتهازية كما هي حال غالبية من يدعونها إلى دعم التغيير.

تؤكد المقاومة أن مقاربتها للملفات الداخلية وموقع لبنان في الإقليم وطريقة التعامل مع التدخلات الخارجية دفعتها للبقاء في موقع المشارك في الانتخابات وفي الحكومة. تعرض قيادة حزب الله ما تعتبره أمثلة على جدوى هذا الحضور، ولا ترى أن الوقائع الحالية توجب عليها تغيير الاستراتيجية. وبالتالي، ينتقل النقاش مع قيادة حزب الله إلى كيفية المشاركة في الانتخابات، وتالياً الحكومة، وإلى الآلية والبرنامج والتحالفات. وبما أن الحزب يعرف أن برنامجه لحماية المقاومة وجمهورها له متطلّبات لا تتطابق تماماً ومتطلّبات الإصلاح الداخلي، وبما أن الجميع يعرف أن خصوم المقاومة يتآمرون عليها بسبب دورها في الصراع مع إسرائيل وليس بسبب مواقفها الداخلية، فإن حزب الله نفسه، لن يبني تحالفات لا تجعله واثقاً من عدم التآمر عليه، أو في الحدّ الأدنى، لن يبني تحالفات تجعل مصاعبه أكبر في الساحة الداخلية.

في هذه النقطة بالذات، يفلش حزب الله على الطاولة لائحة القوى والمجموعات والأحزاب والشخصيات والبرامج. وبعد بحث بسيط، يجد نفسه يعود إلى المربع نفسه. بالتالي، لا يفترض توقّع برنامج مختلف للحزب حيال الانتخابات المقبلة. تحالفاته الأساسية ستبقى هي ذاتها، والتغيير سيكون مرتبطاً حصراً بالآلية الإجرائية للعملية الانتخابية.

عندما نتحدث عن حزب الله، فنحن نتحدث عن القوة الأكبر في لبنان والأكثر تأثيراً خارجه. وبالتالي، فإن عدم قناعة حزب الله بتغيير جذري لوجهته في ما خصّ الانتخابات وتركيبة السلطة، يُعفينا من النقاش الآخر.

خارج كل ما سبق من نادي أهل السلطة بأجنحتهم المختلفة، لا ضرورة للحديث عن الإحباط والتخبّط واليأس والتلاعب والمتاجرة، خصوصاً في نادي المعترضين على السلطة اليوم، من خبراء ونقابيين وناشطين (لا مناضلين) وقوى علمانية (هكذا تصف نفسها، كما هي حال العنصرية الغربية المُسماة بالعلمانية). مع كل هؤلاء، هل يتوقّع عاقل أن تعالج الانتخابات المقبلة أي نقطة عالقة؟ ولأن البعض لا يحبّ الصراحة يمكن قول ما لا يُسعد القوم:

هل بينكم من يعتقد بأن مصير سلاح المقاومة بيد من يقود الانتخابات النيابية اليوم؟ هل تأملون حقاً بانقلاب يقود إلى تظاهرات جنونية تقلع عيون المقاومين وترفع التراب عن مخازنهم وتطردهم من قراهم وبيوتهم وتعرض أسلحتهم للبيع في مكبّات الخردة؟

هل بينكم من يعتقد بأن الحشود ستتجمّع في الساحات معلنة رفضها لكل المؤسسات الدينية المتحكّمة بالمال والعباد وفي مقدّمها البطريركية المارونية وملحقاتها في المجالس الملية الإسلامية؟

هل بينكم من يعتقد بأن أميركا وفرنسا والسعودية والإمارات وحشود الدول الكارهة لنا ستعلن الامتثال لرأي غالبية تقول إن المشكلة في جيش الفاسدين من السياسيين ورجال المال والأعمال الذين يحملون جنسيات هذه الدول أو يعيشون فيها أو هربوا مع أموالهم إليها؟

هل بينكم من يعتقد بأن أهالي جبل لبنان سينتفضون على الإمارات الجنبلاطية واليزبكية، وأن في جبل لبنان من قرّر نبش قبور من تسبّب بالحروب الأهلية من قيادات الجبهة اللبنانية، أو من يعتقد بأن أنصار حركة أمل في صور والنبطية والضاحية وبيروت سيقودون انتفاضة ضد عين التينة؟

هل هناك من يعتقد بأن جماهير سواحل وجرود المتن وكسروان وجبيل والبترون والكورة وبشري وزغرتا وعكار ستُشعل بيوت من تعاقبوا على تمثيلها، فلم يأتوا لهم بالمنّ والسلوى ولم يوقفوا موسم الهجرة المقبلة التي ستجعل القرى ملاعب للغربان؟

هل هناك من يعتقد بأن في لبنان جيشاً أو قوى عسكرية وأجهزة أمنية تملك القدرة على الاجتماع على كلمة واحدة لخمس دقائق فتنفذ انقلاباً عسكرياً يُلزم الناس بالتزام إشارات السير وعدم سرقة كابلات الكهرباء ووقف التعدّي على أملاك الدولة وتسيير أمور الإدارات؟

هل هناك من يأمل بعودة الروح إلى التعليم الرسمي وإقفال دكاكين التعليم الخاص، الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي والمهني، ويفتح الباب أمام رعاية صحية ودعم اجتماعي مستدام وموثوق؟

ما بالكم أيها المنشغلون في مناقشات ولقاءات، ويا من تهيمون على وجوهكم وأنتم تستمعون إلى هذا أو ذلك يصرح ويعد ويحاضر ويعرض برامج وأفكاراً ويورد مراجع وتواريخ لينتهي به الأمر عارضاً نفسه بديلاً فيما هو غير قادر على إقناع أولاده بالعودة إلى المنزل.

في حالة لبنان، لكل منا رأيه، ولكل منا طريقته في التعبير عن هذا الرأي. ولأننا جميعاً لسنا على الحياد، ولكل منا معتقده ومذهبه وتفكيره وحساسيته، ولأننا نعيش وسط أبشع أنواع الدجل اليومي، لا بأس من موقف حاسم.

هذه الانتخابات مجرد مسخرة. عندما أُجبر سعد الحريري على الانسحاب، ربما لم يكن سعيداً بالخطوة التي أقدم عليها، لكنّ «حظّه من السما». وهو فتح الباب أمام خيار ليس متوقّعاً له أن ينجح، وهو خيار منع الانتخابات، لا مقاطعتها فحسب.

في حالة لبنان اليوم، لا بأس ببعض الجنون!

انطون الصحناوي «مستقلّ» بالتنسيق مع السعودية

عُلم أن رجل الأعمال البيروتي أنطون الصحناوي الذي ينخرط في العمل السياسي إلى جانب عمله في القطاعيْن العقاري والمصرفي، سيخوض الانتخابات النيابية المقبلة وفق استراتيجية جديدة، إذ نُقل عنه تأكيده أنه لن يتحالف مع «القوات اللبنانية» أو مع أيّ حزب آخر من «قوى السلطة»، وسيدعم شخصيات «مستقلّة يقبلها الراغبون في التغيير».

ويبدو أن الصحناوي القريب جداً من الأميركيين والفرنسيين، ويقوم بنشاط مكثّف ضد حزب الله وأنصاره وضد رجال أعمال يعتبرهم مقرّبين من الحزب أو مؤيدين له، قرّر التنسيق مع السعودية مباشرة، إذ تشير المعلومات إلى لقاء جمعه في باريس أخيراً مع رئيس المخابرات السعودية خالد الحميدان، وإلى أن النائب وائل أبو فاعور الذي تربطه علاقة أكثر من جيّدة بالطرفين يلعب دوراً بارزاً في تقريب وجهات النظر بينهما.

المعطيات تشير إلى أن الصحناوي الذي قرّر تشكيل لائحة مستقلة في دائرة بيروت الأولى، اتفق مع الجانب السعودي على التنسيق اليومي مع السفارة السعودية في بيروت يتولاه ممثلون من جانبه، بينهم المرشح على لائحته طارق كرم. كما يعمل الصحناوي على إقناع السعوديين بفكرة أن يتولى الرئيس فؤاد السنيورة قيادة «التيار السني»، وأن يقود معركة التصويت لمصلحة القوى المعادية لحزب الله خشية أن يؤدي قرار الرئيس سعد الحريري تعليق عمله السياسي إلى امتناع عدد كبير من الناخبين السُّنّة عن التصويت ما يعزز حظوظ خصوم السعودية وحلفاء حزب الله.

معلوم أن الصحناوي تربطه علاقة خاصة بنادر الحريري، نجل النائبة بهية الحريري والمدير السابق لمكتب الرئيس الحريري. وبحسب المعلومات، يحاول نادر الحريري أخذ مسافة عن العائلة من أجل لعب دور سياسي، وهو يدعم فكرة أن يكون الرئيس السنيورة رئيس «مجلس قيادة» المرحلة الاستثنائية.

هل يقاطع «القومي – الروشة» الانتخابات؟

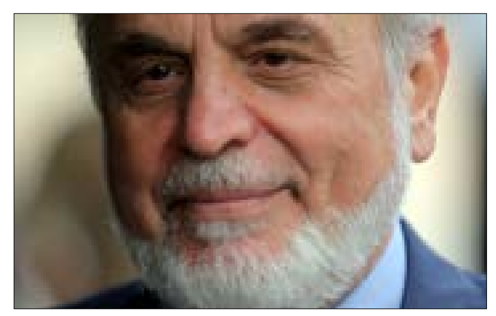

بوادر خلاف جدّي بدأت تلوح بين قيادة الحزب السوري القومي الاجتماعي – مركز الروشة، وبين حلفائه في حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر حيال التحالفات في الانتخابات النيابية المقبلة.

ورغم تعامل كل القوى بحذر مع «القومي» في ظل الانقسام الذي يسوده ووجود دعم سوري للنائب أسعد حردان وفريقه، يتصرّف كل من أمل وحزب الله والتيار على قاعدة أن الكتلة الوازنة من الأصوات القومية في مختلف المناطق تدين بالولاء لـ«فريق الروشة». لذلك، قُدّمت للحزب عروض رضائية مثل إبقاء حردان في مقعده في حاصبيا ومرجعيون، مقابل منح الطرف الآخر المقعد الكاثوليكي في دائرة بعلبك – الهرمل، على أن يُترك للقوميين حرية التصرف في الدوائر الأخرى.

وتردّد أن حردان التقى رئيس التيار الوزير السابق جبران باسيل لمناقشة الأمر، وسمع منه ميل التيار للتحالف مع الطرف الآخر من الحزب في دوائر عكار وبيروت الثانية والبقاع الشمالي ومناطق جبل لبنان، فيما يصرّ حردان على إعادة ترشيح النائب الحالي سليم سعادة في الكورة بالتحالف مع النائب السابق سليمان فرنجية.

إلا أن المشكلة انفجرت مع ظهور معطيات عن توافق أولي بين ثنائي أمل - حزب الله على دعم مرشح النائب طلال أرسلان عن المقعد الدرزي في بيروت الثانية (الوزير السابق صالح الغريب)، على أن يذهب المقعد الإنجيلي في بيروت لمصلحة القوميين في حال وافق التيار الوطني مقابل ترك المقعد الكاثوليكي في بعلبك – الهرمل للتيار. ورغم أن اجتماعات عُقدت في الأيام القليلة الماضية لم تصل إلى نتائج حاسمة، إلا أن هناك جواً من الاستياء لدى قيادة الروشة في «القومي»، قد يتطور إلى احتمال رفض المشاركة في هذه التحالفات والذهاب نحو خيار آخر قد يكون مقاطعة الانتخابات، وبالتالي حرمان تحالف أرسلان - وئام وهاب - التيار الوطني الحر من أصوات القوميين في عاليه والشوف، وفي بقية جبل لبنان والشمال.

بهية الحريري ملتزمة ونجلها لم يحسم أمره بعد؟

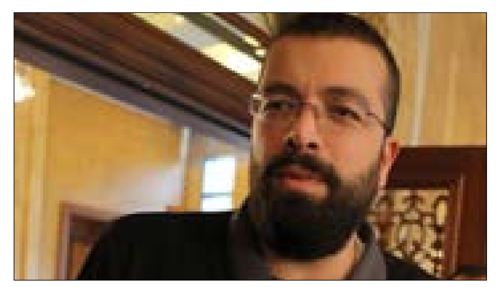

بدأ قياديون في الحزب التقدمي الاشتراكي، بطلب من النائب السابق وليد جنبلاط، اتصالات لـ«تنفيس الاحتقان» المتصاعد بين قواعد كل من تيار المستقبل والقوات اللبنانية. ويحاول المسعى الجنبلاطي، في مرحلة أولى، وقف الهجمات الإعلامية المتبادلة على خلفية اعتراض قيادات المستقبل القريبة من الرئيس سعد الحريري على طريقة تعامل القوات وقائدها سمير جعجع مع قواعد التيار.

حتى الآن، لم يحصل المنسّقون في تيار المستقبل على أجوبة حاسمة من قيادتهم حول طريقة التعامل مع المبادرة الجنبلاطية، وسط استمرار النقاش في شأن الموقف من التصويت والترشيح. ويتواصل مسؤولون في قيادة التيار مع أمينه العام أحمد الحريري الذي انتقل قبل أسابيع إلى الولايات المتحدة بالتزامن مع إعلان الرئيس الحريري تعليق العمل السياسي. ويتعمّد أحمد الحريري، حتى الآن، عدم إطلاق موقف حاسم، مؤكداً أن القيادات الميدانية تعرف كيف أن تتصرف في ضوء قرار زعيم التيار. ولعدم إغضاب ابن خاله يتجنّب دعم التحركات الداعمة للمشاركة غير المباشرة في الانتخابات، كما يتجنب في الوقت نفسه الدعوة إلى المقاطعة علناً، ما يسبب له مشكلة مع السعودية.

يشار إلى أن النائبة بهية الحريري أكّدت أنها ملتزمة بقرار الحريري، وأنها تدعم فكرة الخروج الكامل من السلطة والعمل البلدي والإنمائي، وترفض أي محاولة لإظهار أي نوع من الدعم أو التعاطف مع ابن شقيقها الآخر بهاء الذي يواجه صعوبة كبيرة في التواصل مع مقرّبين من التيار. كما يُواجَه بمعارضة قوية من جانب الرؤساء فؤاد السنيورة وتمام سلام ونجيب ميقاتي، ويتعرض لحملة قوية من النائب نهاد المشنوق، فيما يتعمّد مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان عدم التفاعل إيجاباً مع كل من يتحدث أمامه عن دور لبهاء.

قضية اليوم

هل يُسمح لطنّوس باستكمال مَهمّته؟

بعد لوكسمبورغ... ألمانيا أيضاً تطلب التعاون في ملفات سلامة

فيما تتابع عواصم أوروبية قضايا الاشتباه في عمليات اختلاس قام بها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في لبنان، واستخدام مصارف عالمية لتغطية عملياته، يتلقّى لبنان مزيداً من الطلبات الدولية للتعاون القضائي في هذا الملف. وبعد مراسلة في هذا الشأن وصلت من لوكسمبورغ، يُتوقع أن يتسلّم لبنان اليوم، عبر وزارة الخارجية، طلباً مماثلاً من السلطات الألمانية. فيما يقود سلامة، بواسطة سياسيين وقانونيين وإعلاميين، حملة مضادة تزعم أن هناك حملة سياسية ضدّه.

عملياً، النقاش اليوم ليس حول ما إذا كانت هناك شبهات أم لا. والواضح من مجريات العمل القضائي في دول أوروبية عدة أن هناك اتهامات، وأن الطبيعة المختلفة للهرمية القضائية بين بلد وآخر، تجعل البعض يخطئ في تقدير ما يحصل. في النظام القضائي لدول كفرنسا ولوكسمبورغ، مثلاً، يوجد دور رئيسي لقاضي التحقيق، وفي لبنان يُفترض أن تمرّ الملفات بقاضي التحقيق قبل الوصول إلى المدعي العام ثم إلى المحكمة، فيما يختلف الأمر في دول أخرى. ففي سويسرا وألمانيا، على سبيل المثال، لا وجود لقاضي تحقيق، بل يتولّى المدّعي العام التحقيق قبل أن يقرّر وقف التعقبات أو الإحالة إلى المحكمة.

لكنّ التحقيقات في ملفات سلامة في أوروبا تشمل نحو 20 شركة مالية وعقارية يشتبه في أن له صلة بها. ولتبسيط الأمر، فالحديث يدور عن شركات أُنشئت في الخارج واستحوذت على عقارات، لكنها كانت مملوكة من قبل شركات أخرى، وهناك معطيات تشير إلى أنها مملوكة بشكل غير مباشر للحاكم عبر فريقه المباشر المتمثل بأفراد من عائلته وعاملين معه. لذلك، يتطلّب التحقيق العودة إلى الحسابات المالية الأساسية الخاصة بسلامة والتي يمكنها تثبيت ملكية هذه الشركات بعد التعرف إلى وجهة تحويل الأموال. وهو التحقيق الذي يتولاه القاضي جان طنوس بإشراف النيابة العامة التمييزية، والذي توقف بعدما مُنع طنوس من الوصول إلى حسابات شقيق الحاكم رجا سلامة، إثر تدخل مباشر من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وطلبه إلى المدعي العام التمييزي غسان عويدات منع طنوس من إكمال مهمته.

الضغط المستمر من جانب رئيس الحكومة يترافق مع ضغوط مماثلة لمواقع ومرجعيات أخرى، من بينها الرئيس نبيه بري والنائب السابق وليد جنبلاط والبطريرك الماروني بشارة الراعي وأركان في جمعية المصارف ومصرفيون ووسائل إعلامية.

وقد تلقّى لبنان أخيراً رسالة من سلطات لوكسمبورغ تطلب معلومات تتعلق بحسابات وأصول يُعتقد أن ملكيتها تعود لسلامة وشقيقه، مثل «فولوود للاستثمار» و«ستوك ول للاستثمار» و«بي ار 209 للاستثمار» و«زل للاستثمار»، إضافة إلى شركات أخرى أُرفقت تفاصيلها في الاستنابة القضائية السرية التي صدرت عن السلطات القضائية في لوكسمبورغ.

لكنّ مصادر قضائية استغربت «المماطلة» في التحقيقات. ففي سويسرا، مثلاً، لم تصل السلطات إلى نتيجة حاسمة بالرغم من أنها تحقق في الأمر منذ عام 2015، ما يشير إلى أن هناك، ربما، لديهم من يريد إخفاء تورط مصارف سويسرية في العمليات المشبوهة موضع التحقيق. والأمر نفسه ينطبق على فرنسا حيث كشفت معلومات صحافية عن وجود شركاء محليين للمصرفيين اللبنانيين في كل عمليات تبييض الأموال.

> مشاركة طنوس في الاجتماع الأوروبي كانت ستدفع إلى إجراءات عقابية بحق مصارف لبنانية ترفض التعاون

المصادر نفسها عزت منع القاضي طنوس من المشاركة في الاجتماع الذي عُقد الأسبوع الماضي في باريس للتنسيق بين السلطات القضائية الأوروبية في ملفات سلامة، إلى أن طنوس «قادر على تقديم معطيات كثيرة، وهو كان سيطرح امتناع مصارف لبنانية عن تقديم المعطيات الضرورية للتحقيق، ويؤكد أن السرية المصرفية لا تسري في حالة التحقيق في الإثراء غير المشروع». وقدّرت المصادر أن هذا الأمر «كان سيدفع بالمشاركين من السلطات القضائية الأوروبية إلى خطوات، من بينها الطلب من حكوماتهم اتخاذ إجراءات عقابية بحق مصارف ومصرفيين لبنانيين يرفضون التعاون في التحقيق بما يشكل مخالفة لاتفاقيات التعاون في مكافحة الفساد»، مشيرة إلى أن «السلطات القضائية الأوروبية تحتاج إلى المعلومات من لبنان، لأن قرار حجز أي عقار أو مصادرته يحتاج إلى حكم يجب أن يستند إلى معطيات تحسم بأن الأموال التي استُخدمت في شراء هذه العقارات مصدرها حسابات في مصرف لبنان وتخصّ رياض سلامة، أو من حسابات في مصارف أخرى تخصّ شقيقه رجا. وهم، كما القضاء اللبناني، يريدون معرفة حركة حسابات رياض وشقيقه ومساعدته ماريان الحويك خلال فترة زمنية محددة». لذلك، ركّزت المصادر على أن «القضية اليوم هي أن على لبنان حسم أمر التعاون والتجاوب مع طلبات المساعدة الخارجية من سويسرا وفرنسا ولوكسمبورغ لجهة الاستحصال على حسابات رياض ورجا سلامة».

على صعيد متصل، قالت مصادر رسمية إن زيارة النائب العام القاضي غسان الخوري لبلجيكا كانت مقرّرة لغرض لا يتعلق بالتحقيقات، لكنّ سلطات بروكسل طلبت الاستفسار عن ملف التحقيق في قضية سلامة. وأضافت أن الخوري استأذن النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات لحضور الاجتماعات مع السلطات القضائية البلجيكية.

(الأخبار)

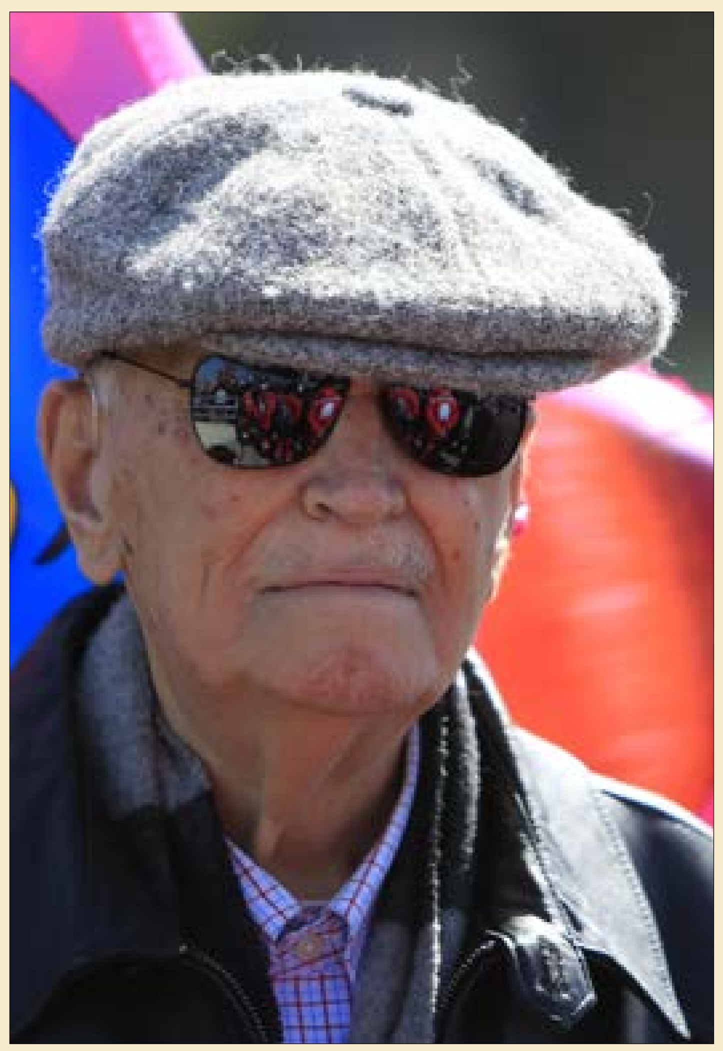

توفيق عسيران
جزء من تاريخ صيدا يغيب

علي حشيشو

احتضن ثرى صيدا أمس توفيق عسيران أحد أركان بوابة الجنوب في السياسة والعمل الاجتماعي. رافق الشهيد معروف سعد ثم ولديه مصطفى وأسامة. وبغيابه، يغيب جزء من تاريخ صيدا الوطني. لكن بصماته باقية كأقانيم ثلاثة: المبدئية والثبات والوفاء.

رافق معروف سعد خلال زيارته للرئيس جمال عبد الناصر بعد الزلزال الذي ضرب صيدا عام 1956. وفي ثورة 1958، كان قاضي انضباط الثوار ضد حكم الرئيس كميل شمعون، فحكم على أحد الثوار بالسجن يومين عقاباً له على إطلاق رصاصتين في الهواء لترويع مواطن أعاق حركة الثوار على متراسهم المحاذي لجامع البحر. خلال رئاسة معروف سعد لبلدية صيدا، كان «أبو عزيز» مرافقه الدائم في «كبساته» المفاجئة في أنصاف الليالي على الأفران والمحال لضبط الغش ومراقبة الأسعار.

عقب استشهاد معروف سعد، ومع استعار الحرب الأهلية والاجتياح الإسرائيلي، شكل «أبو عزيز» الوعي السياسي للجيل الذي خرج منه المقاتل والمقاوم ومحرر الأرض والمناضل الاجتماعي. بعد معروف، أكمل عسيران دوره مع مصطفى سعد. أثناء الاحتلال الإسرائيلي لصيدا، مثّل الوجه المدني للمقاومة التي ترأسها سعد، وكان بريد رسائله السرية لقيادات الجنوب المقاوم. كبر الصيداويون على أبو عزيز خطيباً مفوّهاً لم تحد عيناه، من خلف نظارته السميكة، عن فلسطين. كان رئيساً للجنة تخليد الشهيد معروف سعد، ورئيساً دائماً للماكينة الانتخابية للبيت الوطني وسكرتير اللجنة المركزية للتنظيم الشعبي الناصري والمشرف على اللجان الشعبية في صيدا. شخصية محببة مرحة تخفي ثقافة شعبية ومعرفة بأحوال الناس. من أوائل مؤسسي الجمعيات الأهلية (غير المشبوهة التمويل) التي تعنى بالناس.

تقرير

الأميركيون يستطلعون موقف حزب الله

هوكشتين في بيروت: الحقول المشتركة مقابل الـ 29

غداً هو الموعد المفترض لقدوم الوسيط الأميركي عاموس هوكشتين إلى بيروت لاستكمال التفاوض في ملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والعدو الإسرائيلي. تعدّدت الروايات حول ما قد يحمله الموفد الأميركي. وخصوصاً أن لبنان استبق الزيارة بموقف متطور، فيما كشفت معلومات أن «الأميركيين بدأوا يستطلعون موقف حزب الله من الملف». وتحديداً في ما يتعلق بالحقول المشتركة

ميسم رزق

بعد أكثر من تأجيل، يصل الى بيروت بعد ظهر غد وسيط الترسيم البحري بين لبنان والعدو الإسرائيلي، عاموس هوكشتين في زيارة سريعة تنتهي مساء الأربعاء. ويشمل جدول أعماله اجتماعاً مع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، بحضور وزير الخارجية عبد الله بوحبيب، وآخر مع وزير الطاقة وليد فياض، ثم زيارة لرئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، ولقاء مع قائد الجيش العماد جوزيف عون، وعشاء عمل لدى مستشار رئيس الجمهورية للملف الحدودي النائب إلياس بوصعب.

المعلومات المتوافرة تركز على أن هدف الزيارة البحث عن حل «يسمح للجانبين باستخراج الغاز من المناطق المتنازع عليها». وهو سيزيد من الضغط في هذا المجال ربطاً بالتطور الذي حصل على صعيد موقف لبنان، وتمثّل بالرسالة اللبنانية التي أرسلت إلى الأمم المتحدة أخيراً، مثبتة حق لبنان وفق الخط 29، رداً على كتاب أرسله رئيس بعثة «إسرائيل» في الأمم المتحدة جلعاد أردان في كانون الأول الماضي إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، اعترض فيه على فتح لبنان دورة التراخيص الثانية للتنقيب عن النفط والغاز في المياه البحرية المرسوم 6433، جاءت الرسالة اللبنانية مفاجئة. فللمرة الأولى، يُعلن لبنان بشكل رسمي بأنه يعتبر حقل «كاريش» منطقة متنازعاً عليها، وبالتالي لا يُمكن لإسرائيل الاستمرار بعمليات التنقيب فيه أو البدء بعمليات الاستخراج. إذ نفت الرسالة التي وجّهتها سفيرة لبنان في الأمم المتحدة آمال مدللي الى رئيس مجلس الأمن الدولي، حرفياً، على أنه «احتراماً لمبدأ الخط التفاوضي (أي الخط 29) الذي لم تتوصّل إليه بعد المفاوضات غير المباشرة، لا يُمكن الادعاء بأن هناك منطقة اقتصادية خالصة مُثبتة، بعكس ما ادّعى الجانب الإسرائيلي بشأن ما يُسميه (حقل كاريش)، ما دفع لبنان إلى الاعتراض الرسمي بموجب الرسالة على أي أعمال تنقيب في المناطق المتنازع عليها تجنباً لخطوات قد تشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليّين».

وعلى قدر المفاجأة التي خلّفتها الرسالة، طُرحت الأسئلة عن سببها وتوقيتها والخلفيات التي انطلق منها رئيس الجمهورية العماد ميشال عون (الرسالة أتت بتوجيه منه)، وخصوصاً أن الأطراف المعنيين بالملف لم يكونوا على عِلم بها، لا في قيادة الجيش ولا في عين التينة، حتى رئيس الحكومة لا يوحي بأنه كان مشاركاً في القرار، علماً بأنه لا يستبعد أن يكون في أجوائه.

وبما أن الرسالة ليست مرسوماً حاسماً، فهذا يقلّل من قوة مفاعيلها القانونية، ويعطيها بعداً تفاوضياً. لكن ذلك لا يُلغي أهميتها لناحية تطور الموقف اللبناني، الذي ظهر سابقاً على شكل تخاذل وضعف رسميين، ونقص حتى في الخبرة التفاوضية وعدم استخدام أوراق القوة الموجودة لدى لبنان، الى درجة أن العدو تصرّف على أساس أن لبنان سيبدأ التفاوض من الخط 23 وأنه أسقط الخط 29 من اعتباراته وتخلّى عن فكرة تعديل المرسوم، ما يعني في النهاية القبول بـ«خط هوف». لكن الخلل السياسي يتعلق بكون الرسالة المقررة لم تحظَ بنقاش وإجماع مسبق بين الأطراف المعنية، ما أظهر مخاوف جهات بارزة من أن تتسبّب بوقف المفاوضات وإلغاء هوكشتين زيارته أو تأجيلها مجدداً، بعد تفسير الرسالة كأنها «تصعيد في الموقف اللبناني». بينما تقاطعت المعلومات حول «عدم معرفة ما سيحمله الوسيط الأميركي معه إلى بيروت، وعمّا إذا كان قد توصّل مع الإسرائيليين إلى طرح معيّن سيعرضه على المسؤولين اللبنانيين».

وفي هذا الإطار، كرّر مطّلعون على الملف وعلى صلة بمسؤولين أميركيين، أن «الوسيط الأميركي، كما العدو الإسرائيلي، تجاوزا مسألة ترسيم الخطوط». فـ«المفاوضات التي يقوم بها تتعلّق بتقاسم الموارد في الحقول المشتركة تحت سطح الماء، من خلال تكليف شركات بمهمة الإنتاج وتقسيم العوائد، وهو طرح هوكشتين القديم»، مشيرة إلى أن جولاته تستهدف التوصل إلى آلية للتقسيم لا إلى الترسيم.

ويعزّز هذا الرأي ما نقله مراسل موقع «أكسيوس» الأميركي في تل أبيب، باراك رافيد، الذي اعتبر أن أهمية أي اتفاق «تكمن في الاتفاق على منطقة متنازع عليها في شرق البحر الأبيض المتوسط بما يسمح للبنان بالتنقيب عن الغاز الطبيعي». ونقل المراسل عن مسؤول إسرائيلي قوله إن «وزيرة الطاقة الإسرائيلية كارين الهرار أبلغت هوكشتين حين التقته، الأسبوع الماضي، أن إسرائيل تريد صفقة، وهي مستعدة للنظر في حلول مبتكرة طالما يتمّ الحفاظ على مصالحها الأمنية والاقتصادية».

تشديد الهرار على مصالح العدو الأمنية والاقتصادية، سببه الخوف من ردّ فعل المقاومة على أي تهوّر «إسرائيلي»، فضلاً عن أن عدم وجود اتفاق من شأنه أن يرفع مخاطر العمل في أي منطقة متنازع عليها (استكشاف وإنتاج) ويؤدي

> **التفاوض يتعلّق بتقاسم الموارد في الحقول المشتركة تحت سطح الماء**

الى تردّد الشركات العالمية في إبرام عقود عمل. وهذا الكلام (المنقول في الموقع الأميركي) تزامن مع معلومات «الأخبار» عن «جولة استطلاع قامَ بها مسؤولون أميركيون مع عدد من الجهات اللبنانية لاستكشاف موقف حزب الله من الترسيم»، وهؤلاء «يحاولون رسم تصوّر عن الطريقة التي يُمكن أن يتعامل بها الحزب في حال حصول تسوية حول الحقول المشتركة، وخاصة أنه يدخل في إطار التطبيع الاقتصادي، فكيف ستكون ردّة الفعل؟». وفي الإطار، أشارت المعلومات إلى أن «خيار الاستعانة بشركة إماراتية للعمل في المنطقة المتنازع عليها تراجع هذه الفترة، مخافة من استهداف معين، وخاصة مع عودة الإمارات إلى التورط في اليمن، مقابل عودة التداول باسم شركة (هالبرتون) الأميركية، التي سبقَ أن منحها العدو ترخيصاً لبدء حملة تنقيب على الحدود مع لبنان».

(هيثم الموسوي)

تقرير

إدارة الجمارك تعدّل بدل ساعات العمل:

تصرّف حيث تغيب الدولة

منذ الأول من الشهر الجاري، صار نافذاً قرار المجلس الأعلى للجمارك القاضي بتعديل بدلات الساعات الإضافية للموظفين ورسوم الخدمات. النسب عدلت للمرة الثانية. وبمعزل عن قانونية هذا القرار وأحقّية الموظفين بأجرة عادلة لقاء عملهم، إلا أن ما يحدث اليوم يتعلق بغياب الدولة وإدارة ظهرها لموظفي القطاع العام

رأجانا حمية

في ظل تأخّر إقرار الموازنة العامة لعام 2022، وتقاعس الدولة عن تصحيح الأجور في القطاع العام، اتّخذ المجلس الأعلى للجمارك خطوة منفردة في اتجاه زيادة رسوم الخدمات الجمركية بهدف تمويل زيادة أجور العاملين لديه وتأمين الموارد المالية اللازمة لتزويد إدارة الجمارك ببعض مستلزمات العمل من قرطاسية ومحروقات وصيانة وسواها.

هذا التصحيح يأتي بناء على المادة 330 من قانون الجمارك التي تنصّ على الآتي: «تحدد بقرارات من المجلس الأعلى للجمارك، بعد استطلاع رأي مدير الجمارك العام:

1 - أجور الأعمال التي تجري لحساب أصحاب العلاقة خارج ساعات وأماكن العمل المعينة في الأنظمة الجمركية، وكذلك أجور موظفي الجمارك الذين يكلفون بتنظيم بيانات أصحاب العلاقة في الأماكن التي لا يوجد فيها مخلصون جمركيون مرخصون.

2 - رسوم عن خدمات جمركية أخرى يؤديها موظفو الجمارك لدى الاستيراد والتصدير وفي أوضاع الترانزيت وإعادة التصدير ولدى معاينة أمتعة المسافرين.

3 - أصول توزيع المبالغ المستوفاة وفق أحكام هذه المادة».

استخدم المجلس الأعلى حقّه في تطبيق هذه المادة مرتين خلال الأزمة المالية. في نهاية كانون الثاني عام 2020 أصدر قراراً بتعديل الأجور ورسوم الخدمات العامة، ثم أجرى في كانون الثاني 2022 تعديلاً عليها لتتناسب مع التطوّرات التي أصابت القدرات الشرائية لموظفي الجمارك، ولتأمين حاجات الإدارة والاستمرار في تأدية الخدمات العامة.

وبموجب التعديل الأخير ارتفعت معدلات أجور الموظفين عن ساعات النهار والليل ورسوم الخدمات على النحو الآتي:

رفع الأجور عن ساعات العمل الإضافية ما بين 75 ألف ليرة و300 ألف عن الساعة الواحدة، وذلك بحسب فئات الموظفين (الفئة الثانية وحتى الخامسة).

زيادة رسوم الخدمات ما بين 400 ألف وثلاثة ملايين ليرة محسوبة على أساس قيمة كل بيان جمركي (على سبيل المثال بدل مليون ليرة عن كل بيان تبلغ قيمته 350 مليون ليرة، ولا تتجاوز الـ700 مليون ليرة وهكذا).

تأتي هذه التعديلات بعد تقاعس الحكومة عن تصحيح مداخيل العاملين في القطاع العام ومن بينهم الجمارك، وبعد تأخّر دستوري في إعداد وإقرار الموازنة العامة لعام 2022. خصوصاً أن إدارة الجمارك، كما كل الإدارات العامة، تعاني أصلاً من نقص في تأمين الخدمة العامة سواء بسبب تعطيل وإضرابات الموظفين، أو النقص في تأمين اللوازم الإدارية والتشغيلية للمرافق العامة. لكن قانون الجمارك يتيح لهذه الإدارة من دون غيرها إجراء تعديلات من هذا النوع. مع العلم أن هناك ماخذ على المجلس الأعلى لجهة قيامه بهذه التعديلات بشكل منفصل عن المسار الحكومي المتمثّل بمشروع موازنة 2022.

رغم ذلك، إلا أنه ثمة فرق أساسي بين

> **يسمح القانون لإدارة الجمارك بوصفها إدارة مستقلة إصدار قرارات لتسيير العمل ضمن مراكزها**

ما قامت به الجمارك وبين ما يناقش في مجلس الوزراء حالياً. ففي الحكومة لا يتعلق النقاش بتصحيح الأجور، بل بمنح موظفي القطاع العام ما سمّي «مساعدة اجتماعية»، عدا عن كون النقاش السائد يتعلق بالدولار الجمركي وتعديله بما يؤدي إلى زيادة إيرادات الخزينة. بهذا المعنى، فإن التعديلات التي أجراها المجلس الأعلى للجمارك تختلف جذرياً لثلاثة أسباب ذكرها المجلس في القرار الصادر عنه: أولها العمل على رفع مستوى الخدمات الجمركية، وثانيها تسريع إجراءات تخليص البضائع، وثالثها تأمين الموارد المادية اللازمة لتزويد إدارة الجمارك ببعض مستلزمات العمل.

بهذه الخلفية، قرّر المجلس منفرداً عن بقية قطاعات الدولة تحفيز الموظفين عبر إعطائهم تعويضاً ما عن تدني قدراتهم الشرائية، وهو لم يفعل ذلك إلا بحسب ما يقع ضمن صلاحياته. وبحسب مصادر مطلعة، فإن قراره لا يعدّ مخالفة قانونية ولا «خرقاً» جمركياً للقطاع العام، إنما هو قرار واقع في صلب قانون الجمارك الذي يسمح بتسيير المرفق العام واستطاع أن يعمل على ترتيب وضع «البيت الداخلي»... ولو كان الفارق في الحصص بين الفئات يستدعي التساؤل أحياناً.

المشكلة هنا ليست في تصرف المجلس الأعلى للجمارك، والذي أتاح له القانون أصلاً صلاحية لا تملكها كل مرافق الدولة. إذ بحسب المصادر «فإن لإدارة الجمارك خصوصية تختلف عن بقية إدارات ومؤسسات الدولة»، والمشكلة موجودة في هشاشة الدولة التي يفترض أن تعمل على ضمان موظفيها وقدرتهم على مجاراة الأزمة من خلال سلسلة واضحة للرتب والرواتب. وقد دفع غياب الدولة الكلّي بإداراتها ومؤسّساتها إلى التصرف على قاعدة أنها «حاكمية».

وإذا كانت إدارة الجمارك محمية بالقانون، إلا أنها لا تخرج من تلك المنطقة التي تسبب بها تقاعس الدولة. وهو السبب نفسه الذي يدفع مؤسسات أخرى، قد لا يمنحها القانون «المواصفات» نفسها الممنوحة لإدارة الجمارك، لسلوك الطرق المنفصلة عن الدولة، مثلما فعلت وزارة الاقتصاد والتجارة أخيراً في قرار تعديل سلم فئات ودرجات وأجور المستخدمين في لجنة مراقبة هيئات الضمان.

دراسة بحثية إسرائيلية: فرصة ضئيلة لإضعاف حزب الله عبر الضغوط

يحيى دبوق

في ظلّ تعذر البدائل، تبدو الانتخابات النيابية المقبلة الرهان المتاح لدى العدو، بوصفها فرصة لتحقيق ما عجزت عنه الخيارات الأخرى لإحداث تغيير في الساحة اللبنانية، ينهي تهديدات المقاومة في وجه إسرائيل. إلا أن «استراتيجية الأمل»، في ذاتها، ليست استراتيجية بُراهن عليها. وهذه الرؤية باتت تتشكّل لدى النخبة والمراكز البحثية في كيان العدو، وتجد تعبيراتها في تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية التي بدأت تتسرب إلى العلن أخيراً.

فهل خيار الانتخابات النيابية، بعد العمل على تشويه حزب الله وتأليب بيئته واللبنانيين عليه (كما يفعل الأميركيون)، خيار ناجح؟ السؤال يبقى مطروحاً على طاولة التقدير والتحليل حتى حين ظهور نتائج الاستحقاق في أيار المقبل. وإن كان الطرفان، الأميركي والإسرائيلي، في خلاف حول تقديرات النتيجة، ربّما أن أياً منهما لا يملك تقديراً مرجحاً وحاسماً.

في هذا السياق، أصدر معهد السياسات الاستراتيجية في هرتسيليا بحثاً بعنوان «الأزمة اللبنانية الحادة والتنافس الإقليمي»، درس الأزمة الاقتصادية والسياسية في لبنان بوصفها فرصة استراتيجية لدول الخليج ومصر والأردن من أجل إضعاف حزب الله في لبنان وفي الساحات الإقليمية، عبر المساعدات الاقتصادية والحيوية. إلا أن باحثي المعهد لفتوا إلى أن «التقديرات لا تشير إلى أن الأزمة في لبنان والضغوط الخليجية ستلحق ضرراً بوضع حزب الله ومكانته، خصوصاً أن نفوذه في الساحة الداخلية لا يستند إلى قدراته العسكرية، بل لأنه مندمج بشكل كامل في المجتمع والاقتصاد. وهو لاعب رئيس في السياسة الداخلية في هذا البلد».

واستعرض المعهد جملة عوامل يرى أنها تصب في «النتيجة المأمولة»، وإن كانت محدودة أنياً وعلى المدى المتوسط، يمكن البناء عليها مع تعزيز عوامل أخرى مساعدة، وإن عبر الاشتراك الجماعي لإعداء حزب الله في الداخل اللبناني وفي الإقليم، بما يشمل أيضاً إسرائيل. كذلك استعرض البحث فاعلية المساعدات الاقتصادية وتوريد الغاز والكهرباء والمساعدات العينية، والتي ترى إسرائيل أن لها فيها مصلحة كبيرة، خصوصاً إذا كان مصدرها جهات ودول تابعة للغرب وللأميركيين على حساب «عمليات الإنقاذ» من جانب حزب الله وإيران.

> **لإسرائيل مصلحة في أن توسع مصر والأردن ودول الخليج تأثيرها في الداخل اللبناني**

بعد سرد تاريخي وطويل لوقائع الأشهر الأخيرة حول حدّة الأزمة في لبنان، يخلص المركز إلى ثلاث نتائج رئيسة يجب أن تكون حاضرة على طاولة القرار في تل أبيب:

- لإسرائيل مصلحة في أن توسع مصر والأردن ودول الخليج تأثيرها في الداخل اللبناني، لأن من شأن ذلك أن يقلص نفوذ إيران المتنامي في هذا البلد ويقوض شرعية حزب الله فيه، رغم أن فرصة تحقق هذا المطلب ضئيلة.

- واضح ضعف المساعي السعودية في لبنان. ومن غير المرجح أن تنجح (السعودية) في إيقاف نفوذ إيران على المدى الطويل، أو أن تقلص من قوة حزب الله العسكرية والسياسية والاجتماعية. يضاف إلى ذلك، أن إعادة التوقيع على اتفاق نووي جديد (بين إيران والولايات المتحدة) من شأنه تمكين إيران من ضخ موارد إضافية وكبيرة في اقتصادها، ما يسمح لها بتعزيز مكانة حزب الله في لبنان بوصفه قوة عسكرية وسياسية رائدة في هذا البلد.

- من شأن طائفية حزب الله في النسيج الإثني اللبناني المتداخل، وصلته العلنية مع إيران، وأفعاله التي لا تتماشى بالضرورة مع مصلحة لبنان، أن يؤدي إلى تقويض مكانة هذا التنظيم على المديات الطويلة، ويتطلب ذلك رافعات تعزيز مساعدة لإضعاف قوة التنظيم وإن لاحقاً.

وتبدو التوصية الأخيرة، وإن إلى جانب التقدير السلبي في التوصيتين الأوليين، هي المتاح في هذه المرحلة من ناحية تل أبيب في سياق التزامها بالتوجهات الأميركية إزاء لبنان، سواء جاء ذلك على خلفية الالتزام نفسه نتيجة السطوة الأميركية على القرار الإسرائيلي، أو نتيجة قصورها عن تفعيل خيارات متطرفة ضد المقاومة.

كوارث إدارية في المطار

وصل الأمر بموظفي الجمارك في مكاتب عملهم في مطار بيروت الدولي وفي مرفأ بيروت إلى اقتراض الأوراق من مخلّصي البضائع الجمركيين، من أجل طباعة البيانات الجمركية بعدما نفدت لديهم البيانات القديمة التي كانوا يعيدون استخدامها لتسيير المعاملات. كما نفد الحبر من المطابع، فلجأوا إلى كتابة البيانات يدوياً. وتبع ذلك توقّف برنامج "نجم" مرات متتالية لأسباب متعددة، إحداها عجز الإدارة عن كلفة صيانته. ويقول مصدر في إدارة الجمارك إن "مراكز الجمارك تعاني عجزاً منذ فترة، إذ لم تعد قادرة على تغطية المصاريف المختلفة من مستلزمات عمل (ورق ومطابع ومحابر وصيانة) إلى الترخيص السنوي لبرنامج نجم وغيرها". مضيفاً أن "الأزمة تطاول اليوم التلزيمات، إذ إن أحداً لا يجرؤ على الدخول في مناقصة بالليرة في ظل هيجان الدولار، وهو ما يصعّب العمل على المرفق لناحية توقف بعض الخدمات".

قضية

الضرائب على الاستهلاك: الطريق الأسهل للتعامل مع الأزمة

لم تفوّت السلطات السياسية والنقدية والمالية، فرصة لإلقاء ثقل الأزمة وتبعاتها على الشرائح الاجتماعية المهمّشة. فمشروع موازنة 2022 بأهدافه الرامية إلى تحميل جميع فئات المجتمع ضريبة افقية، لا يأخذ في الاعتبار قدرة هذه الشرائح على التحمّل ولا تأثيرها عليهم. لكن للمفارقة أدرج في نفقات الموازنة بنوداً للحماية الاجتماعية ممولّة من الضرائب على الفئات المهمشة!

ماهر سلامة

ما كان واضحاً في مشروع قانون موازنة 2022 أنه يهدف إلى خفض الاستهلاك عبر فرض الضرائب. من شأن ذلك أن يصحّح أرقام الحسابات الخارجية المتمثّلة بميزان المدفوعات. وهو سلوك لا يمكن تفسيره إلا بأنه يخدم أصحاب رؤوس الأموال على حساب الفئات الإجتماعية المهمّشة، ويرضي في الوقت نفسه صندوق النقد الدولي. ففي سبيل هذا التصحيح، لا تعطي الموازنة أهمية كبيرة للإنفاق على القطاعات المنتجة، لا من خلال ميزانيات وزارتي الزراعة والصناعة، أو بدعم القروض الاستثمارية في القطاعين. علماً بأن خفض الاستهلاك وانعدام الاستثمار يؤدّيان إلى مزيد من التقلّص في الناتج المحلّي اللبناني. هذه السياسة المالية هي عكس ما تقوم به الدول عادة خلال الأزمات المشابهة التي تفرض التوسّع في الموازنة وتغليب الإنفاق الإستثماري بغية تحفيز الاقتصاد.

تظهر أرقام مشروع موازنة 2022 أن

موازنة 2022 لا تدلّ على ان الحكومة ذاهبة في اتجاه خطوات تعافٍ بل يدل على «تجميل» الارقام للحصول على رضا صندوق النقد

بين الصادرات والواردات). ومع تقلّص حجم الاستهلاك من دون إجراءات تعزّز العناصر الأخرى، ستكون النتيجة الحتمية انكماشاً اقتصادياً إضافياً.

من اجل صندوق النقد؟

يهدف تقليص الاستهلاك إلى تحسين أرقام الحسابات الخارجية، أي حسابات تدفّق النقد الأجنبي من الخارج واليه. ولأن معظم الاستهلاك اللبناني مستورد، فإن مفاعيل الخفض تظهر مباشرة في عجز الميزان التجاري ومنه إلى عجز الحساب الجاري الذي يختزل صافي التدفقات بالعملات الأجنبية الداخلة (الفرق بين ما دخل وما خرج) إلى البلد، والناجمة بشكل أساسي من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات والتحويلات المالية الجارية (تحويلات العمال والدخل وغيرها). هذا الحساب يعاني من عجز مزمن منذ عام 2011.

لا تأخذ الموازنة بالاعتبار الضريبة القهرية التي فرضت على لبنان واسمها ضريبة التضخم التي تحمّلها كل المقيمين في لبنان وأدّت إلى خفض عجز في الحساب الجاري. بل يبدو أن الحكومة تعتزم إكمال هذا المسار في تحميل كل طبقات المجتمع نتائج الأزمة بشكل ظالم.

ويأتي هذا «التصحيح» في أرقام الحساب الجاري كوسيلة لإثبات «أهلية» لبنان لتلقّي التمويل الزهيد من صندوق النقد. فلم ترسم الحكومة خطة لتحفيز الإنتاج المحلّي بهدف خفض العجز في الحساب الجاري. فاتباع استراتيجية كهذه، أي الإنتاج الهادف إلى إيجاد أسواق خارجية، أو استراتيجية إنتاج بهدف استبدال الاستيراد، وهو إنتاج يهدف لاستبدال السلع المستوردة بسلع مصنعة محلياً، سيؤدي الغرض نفسه في عملية التصحيح المطلوبة. بدلاً من ذلك، عمدت الحكومة إلى الخيار الأسهل عبر زيادة الأسعار بشكل مفرط.

لا زيادات ضريبية على الارباح

ينبع الثقل الأكبر من الإيرادات الضريبية من زيادة الضرائب على الاستهلاك. في المقابل لا تأخذ الضرائب على الأملاك والدخل والأرباح ورؤوس الأموال حيزاً كافياً. إذ يمكن جعلها تصاعدية، ليكون العبء الضريبي على أصحاب الدخل والأملاك ورؤوس الأموال الكبيرة أكبر من الملقى على صغار الملاكين والأجراء والعمال.

«الدولار الجمركي» أداة لـ«Import Control»

قررت الحكومة في مشروع الموازنة المطروحة لعام 2022 أن ترفع «الدولار الجمركي» لتحصيل المزيد من الإيرادات الضريبية. «الدولار الجمركي» يعني رفع سعر صرف الدولار الذي على أساسه تحتسب الرسوم الجمركية على السلع المستوردة.

كان يمكن استخدام الدولار الجمركي كأداة «Import Control» للتحكّم في استيراد السلع وكمياتها. فمن الممكن رفع «الدولار الجمركي» على سلع محدّدة لا يحتاجها الاقتصاد حالياً بنفس مستوى حاجته لسلع أخرى، مثل السيارات والمجوهرات وغيرها. وفي المقابل تحافظ على «الدولار الجمركي» للواردات الأساسية التي لا تؤثّر على استهلاك الفئات المهمّشة. كما يمكن فعل الأمر نفسه من خلال ربط استيراد السلع بإجازات استيراد تصدر عن الوزارة المعنية، ويمكن أيضاً منع استيراد سلع معينة. لكن يعدّ «الدولار الجمركي»، أو التحكم بالرسوم الجمركية، هو الأداة الأكثر سلاسة لتطبيق عملية للتحكم بالاستيراد.

19737 مليار ليرة

هي قيمة الإيرادات الضريبية المحتسبة في موازنة 2022 ومنها 12605 مليار إيرادات ضريبة القيمة المضافة

(هيثم الموسوي)

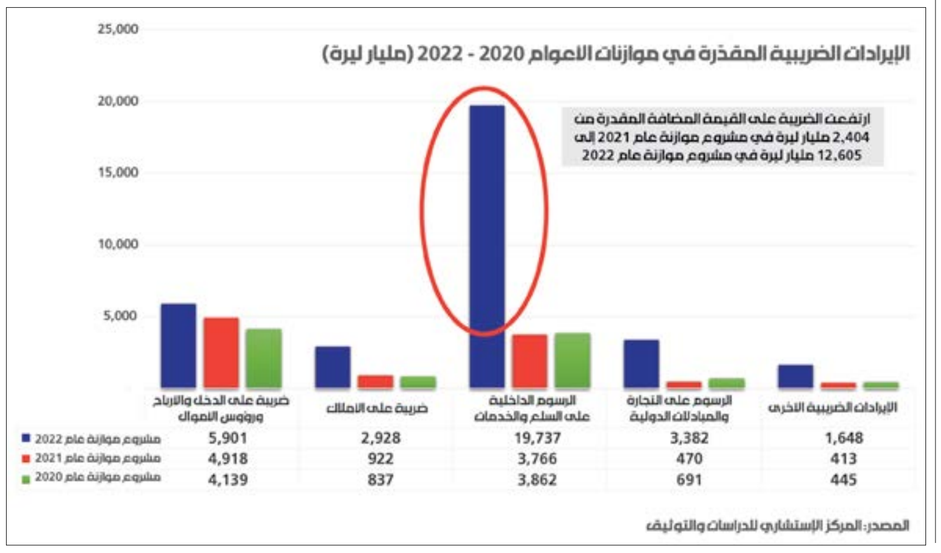

قضية

يعود قانون المنافسة إلى اللجان النيابية المشتركة اليوم، من دون التوافق على المادة المتعلقة بالوكالات الحصرية. اللجنة النيابية المكلفة مناقشة القانون «لغّمت» المادة بإضافة ثلاثة اقتراحات على الاقتراح الاساسي. وكلها تكرّس «الحصرية» وحماية الدولة لاصحاب الوكالات. القانون، كما يريده البعض، يعزز الحصرية والهيمنة تحت مسمى «قانون المنافسة»

قانون المنافسة: لا إلغاء للوكالات وتكريس للحصرية

رلى إبراهيم

يصل قانون المنافسة إلى اللجان المشتركة اليوم بعد تعديلات أدخلتها اللجنة النيابية الفرعية المكلفة مناقشته برئاسة النائب فريد البستاني. القانون فُرّغ من مضمونه ليصبح قانون تعزيز حماية الدولة للوكالات الحصرية وتعزيز الاحتكارات والهيمنة في السوق. فالمادة الخامسة تحت مسمى «حرية استيراد الوكالات الحصرية» لا تعطي حريّة استيراد السلعة نفسها لطرف ثالث أو رابع أو... باستثناء الوكيل الحصري!

الخلاف بين أعضاء اللجنة حول الاقتراحات الثلاثة لنص المادة الخامسة انتهى، بعد جلستين عقدتا الثلاثاء والخميس الماضيين، إلى زيادة اقتراح رابع قدّمه النائب سمير الجسر! هكذا، أضيفت كلمة «مُعلّقة» إلى جانب هذه المادة على أمل أن تحسم اللجان المشتركة الخلاف مع توقعات أن يُحول إلى الهيئة العامة من دون التوافق أيضاً. والاقتراحات الأربعة هي:

- الصيغة الأساسية، كما وردت في اقتراح كتلة الوفاء للمقاومة، وتنص على أنه «يجوز لأي شخص إبرام عقد اتفاق، لاستيراد أي منتج أجنبي مسموح بتداوله على الأراضي اللبنانية، من أجل بيعه أو توزيعه أو تسويقه أو ترويجه، بغض النظر عما إذا كان المنتج المستورد قد سبق أن تم حصر استيراده أو بيعه أو توزيعه أو تسويقه أو ترويجه بوكيل حصري في لبنان». لم تحز الصيغة على توافق النواب لأن ثمة من يريد للدولة الاستمرار بحماية أصحاب الوكالات. علماً أن ثمة من بلفت إلى أنه يجب حذف عبارة «إبرام عقد اتفاق» وفتح باب الاستيراد بأي صيغة للجميع.

- الاقتراح الثاني وكُتب إلى جانبه «الاقتراح المعدّل»، صاغته الهيئات الاقتصادية، وجاء فيه: «يقوم المجلس بتقييم أي وكالة حصرية بمفهوم المرسوم الاشتراعي رقم 67/34 تتجاوز حصتها السوقية 40% لناحية تأثيرها على السوق وإخلالها بالمنافسة استناداً إلى المادتين 9 و11، وتصدر على اثرها أحد القرارات المنصوص عليها في المادة 36 من هذا القانون»، ما يعني فعليا الإبقاء على الوكالات ومنع المس بها باعتبار أنها إذا كانت تستحوذ على أقل من 40% في السوق، فإنها لا تحتكر السلعة التي تستوردها. وقد تُركت مهمة تحديد وضعها لمجلس المنافسة المنبثق من الهيئة الوطنية للمنافسة التي تخضع لوصاية وزير الاقتصاد، أي للتدخلات السياسية ولكارتيل الوكالات النافذ لدى السياسيين أو المؤلف من السياسيين أنفسهم. وتقول هذه النسخة بكل صراحة أن على الراغب باستيراد بضاعة مماثلة لبضاعة الوكيل أن ينتظر حكم المجلس الذي قد لا يصدر، كما هي حال كل الهيئات الناظمة التي لم تر النور.

- الاقتراح الثالث بعنوان «اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة»، وهو يتبنى في البند الأول اقتراح «الوفاء للمقاومة» بفتح باب استيراد أي منتج أجنبي بمعنى آخر، لم تهدف الموازنة إلى إعادة توزيع الموارد في الاقتصاد، سواء بين المناطق أو بين القطاعات أو بين الطبقات الاجتماعية. والمعروف أن الضرائب على الاستهلاك لا تنتج إعادة توزيع عادلة للموارد، بل قد تؤدي إلى إعادة توزيع عكسية لنقل الموارد من الفئات المهمشة إلى الفئات المخملية.

ومن غير المنطقي، مثلاً، زيادة الضريبة على أرباح كل الشركات خلال أزمة اقتصادية. إذ يمكن استخدام هذه الضريبة لتحفيز الاقتصاد من خلال إعفاءات لشركات بعض القطاعات التي تسهم في الإنتاج الفعلي، في مقابل زيادة الضرائب على المؤسّسات في القطاعات التي استفادت من النظام الريعي في السنوات الماضية. وهكذا هي الحال مع الضريبة على الأملاك، لا سيما الأملاك البحرية التي لا تتم جباتها حتى، وهي ممكن أساسي لإعادة توزيع الموارد.

سياسات توسعية

يأتي الانعكاس الأهم للسياسات الضريبية التي تصب في زيادة اللامساواة في توزيع الموارد، على حساب استهلاك الطبقات المهمّشة، بحسب «النظرية العامة» للاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز. وأثبتت الأزمات الأخيرة، لا سيما أزمة كورونا، أن الدول الرأسمالية التي تحوّلت إلى النيوليبرالية في منتصف التسعينيات، لم تتمكن من تخطّي سياسات كينز، خصوصاً خلال الأزمات. فقد سيطرت السياسات المالية التوسّعية على قرارات الحكومات الرأسمالية، في محاولة إعادة الاستقرار. وكان كينز من المدافعين عن استثمار الدولة في الاقتصاد بهدف تفعيل الطلب الاستهلاكي. في الحالة اللبنانية، قد لا يكون تحفيز الاستهلاك هو الحلّ بسبب الاختلال البنيوي في الإنتاج، لكن تقليصه ليس حلاً أيضاً. فتحفيز الاستهلاك من خلال عدم رفع الضرائب عليه، وتحفيز الاستثمارات، وبالتالي زيادة الإنتاج، أفضل سبيل لتنشيط الاقتصاد، حتى لو أن الأمر يعني استثمارات من العملات الأجنبية التي يحتفظ فيها مصرف لبنان.

عملياً، لا يمكن النظر إلى السياسة المالية بوصفها عصا سحرية لحلّ الأزمة. لأن وضع حدّ لأزمة القطاع المصرفي وتسوية أوضاعه، هو أمر أساسي لتنشيط الاقتصاد. وتأتي معها خطوات أخرى مثل تحديد ما سيحدث بالنسبة للديون الخارجية من شطب أو إعادة هيكلة أو أي من الأمور المطروحة. لكن من المهم، في مرحلة التعافي، أن تأتي الموازنة المطروحة في مسار يدلّ على أن الحكومة حدّدت وجهتها الاقتصادية. فللموازنة أهمية بالغة أيضاً في تطبيق السياسات الاقتصادية التي تعتزم أي حكومة القيام بها. إلّا أن ما ظهر في مشروع الموازنة الأخير لا يدلّ على أن الحكومة ذاهبة في اتجاه اتخاذ خطوات تعافٍ، بل يدلّ فقط على «تجميل» الأرقام للحصول على رضا صندوق النقد.

(هيثم الموسوي)

استيرادها مباشرة من بلد تصنيع المنتج مع إبراز شهادة المنشأ. ووفق الوزير السابق فادي عبود، «هذا الشرط يعزز الحصرية ومُعد خصيصاً لمنع أي شخص من الاستيراد أو محاولة خفض الأسعار عبر ربط الاستيراد ببلد المنشأ حتى في حال حصول الشخص أو التاجر على سلعة ما في أي بلد آخر وبسعر أقل من بلد المنشأ». اقتراح الجسر يعزز الحماية عبر إعطاء الحق «لممثل سابق في حال تدوين إشارة حكم مبرم بالتعويض عليه على صحيفة الشركة التي كان يمثلها، أن يبلغ مضمون الحكم إلى إدارة الجمارك كي لا يسمح بتخليص البضائع المستوردة من إنتاج الشركة المحكومة»، ما يسمح لكل الوكلاء بوقف أي شحنة قادمة إلى لبنان إذا لم تكن عبرهم.

الخلاصة أن كارتيل الوكالات الحصرية لا يزال نافذاً وقادراً على تعطيل القوانين الإصلاحية. علماً أن اللجنة الفرعية التي ناقشت القانون تتمثل فيها كل الأحزاب. ومن خلال النقاشات، كان التيار

3380 وكالة حصرية مسجلة في السجل التجاري غير مطابقة للقوانين

الهيمنة باقية

المادة التاسعة في قانون المنافسة توازي المادة الخامسة أهمية. إذ تحدد «إساءة استغلال الوضع المهيمن» الذي يتحقق عندما يكون الشخص قادراً على السيطرة الفعلية، سواء بمفرده أو مع عدد قليل من الأشخاص، على سوق سلعة أو خدمة معينة أو مجموعة من السلع أو الخدمات بشكل مستقل عن منافسيه أو زبائنه أو موردية. هذه المادة اعتبرت أن الهيمنة تتحقق فقط في حال كانت حصة الشخص أو الشركة في السوق المعني لا تقل عن 35% (الوفاء للمقاومة حددتها بنسبة 20% في النسخة الأساسية). وأعطت هذه المادة الحق لأي مجموعة تتألف من 3 أشخاص أو أقل التحكم بنحو 45% من السوق، أما إذا تخطت هذه النسبة فتكون مهيمنة. وفي حال كانت تتألف من 5 أشخاص أو أقل يشكلون مجتمعين نسبة 55% من السوق. مبدأ تكريس «الهيمنة» كمصطلح وتحديد نسبته، وفق الوزير عبود، هو بحدّ ذاته منع للتنافس الحرّ وتقييده بأرقام، في حين أن الأسواق يفترض أن تكون مفتوحة للجميع، «عدا عن أن نسبة الـ35% توازي ثلث السوق، ما يعني أن أي شركتين أو ثلاث من الشركات الكبيرة ستأكل الشركات الناشئة حديثاً وستستحوذ على السوق بأكملها». ويرى عبود أن الدولة عبر اتخاذها إجراء مماثلاً «تهندس قانون يعيق التنافس الحرّ وتعمل على إقرار قانون يزيد الحصرية والهيمنة وتسميه قانون منافسة».

رفع الحماية لا إلغاء الوكالات

الوكيل الحصري هو كل مستورد حصل على عقد حصري من أي شركة أجنبية باستيراد سلعها. المشكلة ليست في الوكالة بحدّ ذاتها إنما بالمرسوم الذي جعل مهمة الدولة حمايتها ومصادرة أي بضاعة لأي تاجر مستورد للسلعة نفسها في حال لم يكن يملك وكالة. بالتالي، المطروح هو رفع حماية الدولة التي تمنع أي تاجر أو مواطن من إدخال هذه البضاعة إلى السوق مما يحقق المنافسة وخفض الأسعار. لكن أصحاب الوكالات يسوقون أن المسعى هو «إلغاء الوكالات الحصرية» في محاولة لجعل المعركة ضد المسيحيين الذين يملكون العدد الأكبر من الوكالات. وعلى هذا الأساس يتم تقديم الأمر إلى البطريرك الماروني بشارة الراعي. علماً أن كل الدول ألغت منذ زمن الوكالات الحصرية، ولم يتم الإبقاء عليها سوى في لبنان والإمارات العربية المتحدة التي تتجه إلى إلغائها قريباً.

الوطني الحر والقوات اللبنانية وتيار المستقبل واضحين في دعمهم لأصحاب الوكالات، في مقابل رفض «الوفاء للمقاومة» لحماية الوكالات والمطالبة بإلغائها، يساندها الحزب الاشتراكي وحركة أمل. النائب حسين الحاج حسن قال لـ«الأخبار» إن الكتلة متمسكة بالاقتراح الذي قدمته لأن «بيكفي ربحوا كتير. هذا القانون إصلاحي ومطلوب محلياً ودولياً ووارد ضمن كل الاتفاقات الدولية التي وقع لبنان عليها. وأمام هذا الانهيار آن الأوان لإنقاذ الاقتصاد».

وخلال جلسة اللجنة النيابية الفرعية الخميس الماضي، رفع الحاضرون طلباً إلى وزارة الاقتصاد طلباً بتقديم إحصاء جدّي حول عدد الوكالات الحصرية. وعلمت «الأخبار» أن عدد الوكالات المسجلة في الوزارة 320 وكالة، لكن غالبيتها غير مُجدّد. إلا أن المشكلة في عدد الوكالات المسجلة في السجل التجاري والبالغة 3380 وكالة، غالبيتها مشطوبة من وزارة الاقتصاد، بالتالي يفترض أن تكون ملغاة. ويتطلب ذلك إبراز بند واضح بإلغائها من السجلات لأنها غير مطابقة للمواصفات. وبحسب معلومات «الأخبار»، فقد أضافت وزارة الاقتصاد بنداً لإلغائها ضمن اقتراح وزير الاقتصاد حول المادة الخامسة لأن الإبقاء عليها في السجل التجاري يسمح لأصحابها بالقفز فوق الوزارة والادعاء مباشرة لدى قاضي الأمور المستعجلة مستندين إلى هذا التسجيل لنيل حكم مبرم ومنع أي شخص من منافستهم رغم عدم قانونية أوضاعهم.

ذهب نادي العهد إلى مركز التحكيم الرياضي للاعتراض على قرار لجنة استئناف الانضباط (طلال سلمان)

الكرة اللبنانية

العهد والنجمة... إلى المحكمة دْ

الأجواء الإيجابية التي عكسها البعض بعد الاجتماع الاتحادي الذي ضمّ عائلة أندية الدرجة الأولى، لم تحل دون ذهاب نادي العهد الى مركز التحكيم الرياضي للاعتراض على قرار لجنة استئناف الانضباط التي اسقطت قرار اتحاد كرة القدم بخصوص مباراته مع النجمة. 71 صفحة من سرد الوقائع الحاصلة والاسباب الموجبة لقبول الاعتراض ومستندات مرفقة حصلت عليها «الأخبار» حصراً وتنشرها للإضاءة على جوانب القضية والمسار القانوني الذي وصلت إليه

اختصاص مركز التحكيم الرياضي

استناداً إلى المادة 13 من نظام التحكيم الرياضي والقواعد الإجرائية المعتمدة من قبل مركز التحكيم في لبنان، يختصّ مجلس التحكيم بالنظر في النزاعات التي تحال إليه مباشرةً وفقاً للقواعد الإجرائية، وهو يعتبره غرفة تحكيم اعتراضية تنظر في الاعتراض على القرارات الصادرة عن الهيئات أو اللجان الرياضية أو أي لجنة قضائية أو تأديبية، بعد أن يكون الطعن قد استنفذ جميع وسائل المراجعة والاعتراض لدى الهيئات أو اللجان المعنية.

من هنا استند اعتراض العهد إلى الفقرة 11 من المادة 3-7 من النظام الداخلي للاتحاد اللبناني لكرة القدم والتي نصّت على ما يلي: «تكون قرارات لجنة استئناف الانضباط نهائية ومبرمة ولا تخضع لأي طريق من طرق الاعتراض إلا أمام هيئة التحكيم. كما أن قراراتها لا يمكن الطعن بها أمام أيّة محاكم قضائية أخرى لأي سبب كان».

وتمنح قوانين وأنظمة اللجنة الأولمبية اللبنانية المركز صلاحية النظر في الاعتراض على القرارات الصادرة عن الهيئات أو اللجان الرياضية أو القضائية أو التأديبية، وذلك بوصفها غرفة تحكيم اعتراضية. وبما أن الاتحاد اللبناني لكرة القدم هو عضو في اللجنة الأولمبية وخاضع لقوانينها وأنظمتها، يصبح من اختصاص مركز التحكيم الرياضي في هذه الحالة النظر في الاعتراض الحاضر على اعتبار أن العهد استنفد بحسب ملفه جميع وسائل المراجعة والاعتراض لدى الهيئات واللجان المعنية في الاتحاد اللبناني، وقد استوفى اعتراضه بالتالي جميع الشروط الشكلية سنداً لأحكام نظام التحكيم الرياضي والقواعد الإجرائية المعمول به في المركز المعني لاسيّما المادة 11 منه.

شربل كريّم

قبل نهاية الأسبوع الماضي سمّى شادي سعد مدير مركز التحكيم الرياضي المحامي، رندا عبود لتكون المحكّمة في الاعتراض المقدّم من نادي العهد ضد قرار لجنة استئناف الانضباط الذي أعاد أزمة كرة القدم اللبنانية إلى النقطة الصفر، وتركت علّقت بطولة الدوري العام، وتركت اللعبة كلّها في مهبّ الريح والخطر بعدم استكمال الموسم.

وفي موازاة ترقّب بدء عبود لعملها في هذا الملف، يبدو جلياً أن متصدر ترتيب الدوري العام ورغم حضور رئيسه المحامي تميم سليمان لاجتماع الاتحاد اللبناني بأندية الدرجة الأولى، لن يقبل بأي تسوية «على الطريقة اللبنانية» بل ذهب «للآخر» في المسار القانوني طالباً إبطال قرار لجنة الاستئناف الصادر في 21 كانون الثاني الماضي.

71 صفحة حملها العهد عبر محاميه جوزف بزيك إلى مركز التحكيم الرياضي، في ما بدا أنه لم يفوّت فيها أي شيء، فتضمّنت 21 منها سرداً للوقائع الحاصلة، انطلاقاً من تعليق نادي النجمة لقرار مشاركته في الدوري، ومروراً بما حصل في يوم المباراة في ملعب الرئيس فؤاد شهاب الرياضي في جونية، ووصولاً إلى ما جاء على لسان وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام مولوي حول عدم تدخله بقرار تأجيل المباراة.

الدقّة في كتابة الاعتراض بدت واضحة أيضاً، خصوصاً لجهة التذكير بمواد وأنظمة الاتحاد اللبناني المرعيّة الإجراء، ولناحية إرفاق هذا الاعتراض بـ51 صفحة تتضمن 17 مستنداً (إضافةً إلى قرص مدمج لمقابلة المولوي في برنامج «صار الوقت» حيث أجاب عن سؤال حول المباراة)، وذلك لإثبات أشكال الاعتراض، وما اعتُبر من قبل المعترض «أخطاءً عديدة في الشكل المضمون توجب لا بل تحتّم إبطال قرار لجنة استئناف الانضباط وإلا إلغاءه ليعود قرار لجنة الانضباط المثبّت من قبل الاتحاد»، بحسب ما ورد في مطلع الصفحة 9 من ملف الاعتراض.

13 سبباً لإبطال القرار

طلب العهد البتّ بالاعتراض كان وفقاً للإجراءات المستعجلة المنصوص عنها في المادة 17 - الفقرة 4 من نظام التحكيم الرياضي والقواعد الإجرائية المعتمدة في مركز التحكيم الرياضي. وقد لحظ في طلبه الاستعجال على ما برّره «لكي لا تتأثر بطولة الدوري العام للدرجة الأولى»، مفنّداً الأسباب الـ13 لإبطال وإلغاء قرار لجنة الاستئناف.

وانطلق المعترض في أسبابه بحسب ما ورد في ملفه، من أن قرار لجنة الانضباط لم يكن قابلاً للاستئناف سنداً لأحكام الفقرة 3 من المادة 11-3 من النظام الأساسي للاتحاد اللبناني لكرة القدم، لكونه قد أعلن نهائياً من قبل الاتحاد بموجب التعميم رقم 2022/2 الموقّع من أمينه العام الذي ثبّت قرار لجنة الانضباط «حيث أمسى حينها نهائياً».

كما ذكر أن قرار لجنة استئناف الانضباط خلص في فقرته الحكميّة إلى فسخ بنود من التعميم رقم «2002/2» واعتباره كأنّه لم يكن، في حين أن التعميم المتعلّق بمباراة فريقي العهد والنجمة هو التعميم رقم 2022/2 وليس 2002/2 «الأمر الذي يجعل القرار معيوباً وغير قابل للتنفيذ».

من هنا، اتهمت الجهة المعترضة لجنة الاستئناف بالافتقار إلى الدقة في صياغتها وتقريرها فسخ بند غير موجود في القرار المستأنف كونها قضت «بفسخ بنود غير موجودة في التعميم مفتقرة إلى الدّقة بهذا الشأن أيضاً حيث ذكرت البنود «21، 20 و22»، بدلاً من البنود 20 و21 و22.

وشدّد المعترض على عدم قانونية القرار في نواحٍ عدة، محاولاً إبراز المخالفات القانونية، انطلاقاً من قرار اللجنة اعتبار التعميم برمّته كأنه لم يكن وليس فقط البنود 20 و21 و22 منه، «الأمر المخالف للقانون لأن التعميم المذكور تضمّن بنوداً أخرى لا علاقة لنادي النجمة بها وبمباراته ضد نادي العهد ولم يجرِ الطعن بها».

أضف «لأن قرار اللجنة الذي خلص إلى فسخ بنود من التعميم وليس إلى إبطالها تجاوزَ مفاعيل الفسخ القانونية، معتبراً أن التعميم برمّته كأنّه لم يكن، أي أنه أعطى لقراره مفعولاً مبطلاً ممّا يشكّل مخالفةً قانونية جوهرية».

غياب المواد والاعضاء

الاعتراض العهداوي الموجّه إلى مركز التحكيم الرياضي ذهب إلى أبعد من سرد الأسباب لإبطال قرار لجنة الاستئناف، فاتهمها مباشرةً بعدم الاستناد لأي مادة قانونية في الفقرة الحكميّة فجاء في سابع الأسباب «لأن قرار لجنة استئناف الانضباط افتقر إلى بيانات جوهرية ولم يشر، لا في مطلعه ولا في متنه، إلى أسماء رئيس اللجنة وأعضائها كما أنّه لم يتضمّن في خاتمته توقيعي رئيس اللجنة المحامي الدكتور علي رحال وعضو اللجنة المحامي رواد أبو خزام، كما أنّه لم يذكر إذا ما كان قد صدر بالإجماع أو بالأغلبية، وفي الحالة الأخيرة لم يتمّ تدوين أي مخالفة، الأمر المخالف لأحكام المواد /537/ فقرة 3 و/529/ و/530/ من قانون أصول المحاكمات المدنية، علماً بأن المادة الأخيرة تؤدي حكماً إلى اعتبار القرار باطلاً».

أما النهمة الأخرى فأصابت رئيس اللجنة حيث اعتبر الاعتراض أنه كان عليه «أن يتنحّى عن النظر بالاستئناف لكونه مشجّعاً لنادي النجمة ولا يتردد في تبيان ذلك بوضوح على مواقع التواصل الاجتماعي لا سيّما على صفحة «فايسبوك» العائدة له». ولهذه الغاية أبرز الاعتراض مستندَين ربطاً باعتراضه أحدهما حمل الرقم 12 ويخصّ منشوراً يعود تاريخه إلى 31 آب الماضي وقد عنونه رحال بعبارة «لهذا نحب النجمة». كما أضاف مستنداً حمل الرقم 13 ويعود تاريخه إلى 17 آذار 2018، وهو منشور لرحال أيضاً عبر صفحته مرفقاً بصورة جمهور النجمة وعبارة «أكلنا الضرب، بسيطة الموعد في العام القادم»، في إشارة منه إلى تعادل النجمة مع الأنصار سلباً يومذاك وبالتالي تضاؤل حظوظه في المنافسة على اللقب الذي أحرزه العهد لاحقاً.

كما وُجهت التهمة عينها إلى عضو اللجنة المحامي محمد بلطجي الذي برأي المعترض كان عليه «أن يتنحى من تلقاء ذاته عن النظر في الاستئناف لكونه عضواً في إدارة النجمة على نحو ما ذكر رئيس النادي أسعد الصقال في إحدى مقابلاته».

الإجراءات الأمنية والاتحادية

الجانب الآخر الذي صوّب عليه الاعتراض كثيراً هو العمل على تأكيد مسألة عدم صدور أي قرار أمني بإلغاء المباراة او تأجيلها، منطلقاً من كلام المولوي الذي أجاب في مقابلته التلفزيونية «بأنه لم يقل للعسكر التدخل بمباراة رياضية وأن موضوع المباراة يعود للاتحاد وأنه لا يعرف أحداً من الفرق وأنه لا يحضر كرة القدم ولا يمارس الرياضة وليس له أي علاقة بالموضوع».

كما تطرّق إلى نظام الاتحاد الدولي لكرة القدم، وكذلك النظام الأساسي للاتحاد اللبناني الذي يمنع التدخلات الخارجية بشؤونه ويمنعه من تحويل صلاحياته القانونية والرسمية إلى أي فريق آخر (الفقرتان 4 و10 من المادة 2-2 من النظام الأساسي للاتحاد اللبناني) «أي أن الاتحاد اللبناني لكرة القدم هو المرجع الوحيد الذي يحق له تقرير إلغاء أو تأجيل أي مباراة من مباريات الدوري العام».

وأسهب الاعتراض في هذه النقطة معيداً السبب إلى عدم صدور أي قرار عن المرجع المختص في الاتحاد «قضى بإلغاء المباراة أو بتأجيلها كما أنّه لم يتمّ إبلاغ العهد بأي قرار خطي بهذا الشأن صادر وفقاً للأصول، علماً أن المرجع المختص في الاتحاد هو حصراً اللجنة التنفيذية أو لجنة الطوارئ في الحالات المستعجلة والملحّة والطارئة سنداً لأحكام المادة 9-1 من النظام الأساسي».

ولم يغيّب الاعتراض أيضاً أي مستند لإبراز تغيّب النجمة عن المباراة «عن سابق تصوّر وتصميم لا لذرائع أمنية» بحسب ما ورد في ملف العهد، وأبرزها كتاب تعليق مشاركته في البطولة الصادر قبل موعد المباراة بأربعة أيام، والأخبار التي نشرها على صفحة النادي الإلكترونية يوم المباراة للإشارة إلى خوضه حصة تدريبية على ملعبه في نفس موعد المباراة تقريباً.

وفي هذا السياق اتهم المعترض خصمه بالتذرّع بقرار لوزير الداخلية قبل 45 دقيقة من بدء المباراة، وباختلاقه ذرائع أمنية لا تمت إلى الحقيقة والواقع بصلة بحسب وصفه، مضيفاً «لا سيّما أن المباراة كانت مقررة من دون جمهور وقد سبق مولداقيا قديماً - حرف جر - 8- عبودية - عائلة طبيب فرنسي راحل إكتشف مع قبيدل لقاحاً مضاداً للتيفوئيد - 9- نغمات موسيقية - للتأوه - 10- ما تضعه أنثى الطير - لقبَ بالحكيم

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- عبد القدوس - 2- مراكش - قبرص - 3- ندبه - رجف - 4- واي - ورم - وا - 5- دلّ - غنيّ - عنق - 6- يمنية - إد - 7- أهتف - كانو - 8- بل - اتنا - زا - 9- هيربد - قيْل - 10- سلطان الطرب

عمودياً

1- عمرو دياب - 2- بر - المهلهل - 3- دائي - نتّ - بط - 4- أكو - غيفارا - 5- لشبونة - تين - 6- هري - كندا - 7- دق - 111 - 8- وبر - عدن - قط - 9- سرجون - وزير - 10- صفاقس - الب

حول العالم

رحلة المتزلّجة عويس تنطلق اليوم في الأولمبياد

تطلق المتزلجة مانون عويس منافسات البعثة اللبنانية في أولمبياد بكين الشتوي 2022 اليوم الإثنين، عندما تخوض سباق التزلج الألبي على مرحلتين: الأولى (الساعة 4:15 فجراً و7:45 صباحاً). وكانت عويس أنهت أمس الأحد آخر تمارينها استعداداً للمنافسات بإشراف مدربها نعيم فنيانوس. وعبّرت عويس عن إعجابها بالتنظيم الرائع للألعاب رغم إجراءات الوقاية من كورونا. من جانبه أبدى المدرب فنيانوس ارتياحه للمستوى الفني للمتزلجة عويس، وكشف أن لديها حماساً كبيراً وهي مدركة أنها تخوض تجربة مهمة وغير عادية، متوقعاً لها تحقيق نتيجة جيّدة.

مواجهات سهلة لكبار إنكلترا في الكاس

بلغ ليفربول من دون عناء الدور ثمن النهائي من كأس إنكلترا لكرة القدم، بفوزه أمس (3-1) على ضيفه كارديف. وسجّل لليفربول كل من البرتغالي ديوغو جوتا

(53)، الياباني تاكومي مينامينو (68) والشاب هارفي إليوت (76) الذي خاض أولى مبارياته منذ إصابته القوية في الكاحل في أيلول/سبتمبر الماضي. فيما أحرز روبن كولوبيل الهدف الشرفي للفريق الويلزي (31).

وسيلعب ليفربول في الدور ثمن النهائي على أرضه ضد نوريتش سيتي. فيما سيحل مانشستر سيتي ضيفاً على بيتربوره، ويسافر تشلسي وتوتنهام إلى لوتون وميدلزبره.

ليبرون جيمس يقود ليكرز لانتصار جديد

عاد ليبرون جيمس بعد غياب خمس مباريات بسبب الإصابة وحقّق «تريبل دابل»، ليقود لوس أنجلس ليكرز للعودة من بعيد والفوز (122-115) على نيويورك نيكس بعد التمديد، ضمن منافسات دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين. وسجّل جيمس 29 نقطة، 13 متابعة و10 تمريرات حاسمة، ليحقق ليكرز أكبر عودة له هذا الموسم، بعدما وصل تأخره إلى 21 نقطة في الشوط الأول و15 عند الاستراحة.

وفي مباراة أخرى، عاد فينيكس صنز متصدر الدوري إلى سكة الانتصارات، بفوزه (95-80) على واشنطن ويزاردز بعد خسارة أمام أتالانتا هوكس يوم الخميس الفائت أنهت سلسلة من 11 انتصاراً تواليا.

استراحة

كلمات متقاطعة 3952

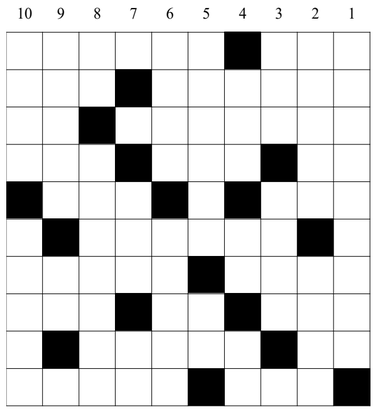

sudoku 3952

6		5		1			2	
1				6		7		
	8	7	4	3				
	7				3	5	4	
			5		6		8	
	1	9		2				7
		8				3		
	5			8				4
3		4	9		2			1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3951

5	3	6	1	4	8	7	2	9
2	7	8	6	9	5	3	4	1
4	9	1	2	7	3	8	6	5
3	8	7	9	6	4	5	1	2
6	2	5	8	3	1	4	9	7
9	1	4	7	5	2	6	3	8
7	4	3	5	2	9	1	8	6
8	6	2	3	1	7	9	5	4
1	5	9	4	8	6	2	7	3

مشاهير 3952

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل مصري (1937-2013) عمل في المسرح والتلفزيون وعرف بأدواره الكوميدية خاصة دور صديق البطل. إتسم بنمطية الأداء مع خفة الظل

2+2+3+4+10 = شيطان ■ 8+7+11+9 = ذو الصوت العالي ■ 6+5+3+1 = سطر بالأجنبية

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: ماركيز دو ساد

(مقتطفات من ملف اعتراض العهد على الموقع الإلكتروني)

على الغلاف

«غلطة الشاطر» بحقّ المرجعية: عقبات متكاثرة أمام المشروع «الصدري»

تراجعت حظوظ «التيار الصدري» في تشكيل «حكومة غالبية»، بعد الإساءة إلى المرجعية الدينية في النجف (آية الله علي السيستاني) من قِبَل أحد قادة تيّاره. الأمر الذي أثار غضب الطالبين من أنصارها. غضبٌ يُضاف إليه بروز عقدة انتخاب رئيس الجمهورية المفترض أن يحصل اليوم، كعقبة أمام مساعي زعيم التيار، مقتدى الصدر لتشكيل حكومة كهذه. فضلاً عن التهديدات الأمنية التي صارت تحيف بالعراق، ومصدرُها التحالف الدولي - الإقليمي الذي يسعى لتقليص النفوذ الإيراني في هذا البلد

حسين إبراهيم

شكّل الاصطدام بالمرجعية الدينية في النجف، محطّة سلبية على طريق مشروع مقتدى الصدر لحُكم العراق، خاصة أن هذا المشروع لا يرتكز إلى قوّة «التيار الصدري» ذي البنية التنظيمية المتماسكة، بقدر ما يعتمد على تشرذم القوى الأخرى، وتعدّد المشاريع العراقية ربْطاً بالانقسامات على أسس عرقية وطائفية، أو تلك التي تتطاول الأحزاب نفسها، ما منح الصدر مرونة عالية في نسج التحالفات.

على أن طريقة تحكُّم الرجل بتيّاره، والتي ظهرت في اليومين الماضيين في بيانات الأخير التي تبدأ بعبارة «بأمر من سماحة القائد»، صارت تثير مخاوف العراقيين من ديكتاتورية جديدة، ولا سيما بعد محاولة تجاوُز المرجعية من قِبَل أحد أبرز قادة التيار، حازم الأعرجي، الذي أعلن أن «القرار العراقي يَصدر حصراً من الحنانة»، مقرّ إقامة الصدر قرب النجف، الأمر الذي أشعل موجة غضب تُرجمت بتظاهرات شعبية وحملة ضدّ الصدر على وسائل التواصل الاجتماعي، لم يُفِد في إخمادها تصريح الأعرجي اللاحق، والذي قال فيه إن «سماحة السيد مقتدى الصدر أمرني بالاعتذار».

> الخلاف الكردي على الرئاسة صار يمثّل عقبة أخرى في وجه الطموحات «الصدرية»

هذه «العقوبة» المخفَّفة على الأعرجي لتطاوُله على المرجعية والملايين من أتباعها، أثارت انتقادات، خاصة أن الصدر معروف باتّخاذ إجراءات الطرد أو التجميد للمخالفين. وقرون ردّ فعله هذا بمسارعته إلى إصدار بيانات إدانة، وتجميد مسؤول في التيار لأنه انتقد الراقصة رنين تيوني، التي قالت في مقابلة تلفزيونية، وهي نصف عارية، إنها «تؤيّد بشدّة السيد مقتدى». السقطة بحقّ المرجعية بالذات، قد تكون نقطة تحوّل في مسار تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، خاصة أن جزءاً خفيّاً من قوّة «التيار الصدري» قائم على ما يبدو أنه حيار سياسي لدى المرجعية، أتاح للتيار تصوير نفسه على أنه متمم معها عبر إطلاق شعارات مكافحة الفساد، التي جعلها الصدر عنواناً لمساعيه لتشكيل حكومة «غالبية وطنية»، تستبعد الطرف «الشيعي» الآخر كلياً، أو تقسمه إلى نصفين.

وتكتسي محاولة تجاوُز المرجعية الدينية حساسية خاصة، كون الصدر باعتباره رجل دين وابن المرجع الشهيد السيد محمد محمد صادق الصدر، يطمح إلى أن يكون هو المرجع الأكبر للشيعة في العراق، خاصة أنه يتابع علوم الدينية في مدينة قم، مستفيداً من تعدّد الحوزات الشيعية، على رغم أنه يرفض النفوذ الإيراني في العراق. وذهبت الحملة على الصدر إلى حدّ اتهامه بإضمار مشروع سيؤدي في النتيجة إلى رهْن البلاد للولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والإمارات، التي اعتبر كثيرون أن الرجل يتماهى مع حاكمها محمد بن زايد، الذي يتصدّى اليوم لإدارة الشأن العراقي، في ما يشبه تنحّط قطر لإدارة الملفّ السوري في بداية الأزمة السورية، قبل أن تدْخل الرياض لاحقاً على الخطّ، وتعْهد بإدارة الملفّ إلى بندر بن سلطان. وعليه، لم يكن أمام رجل الدين الشاب سوى إجراء إعادة تقييم، ومن ثمّ توجيه نوابه بعدم حضور جلسة انتخاب رئيس الجمهورية المقرّرة اليوم، وإعلانه تجميد مفاوضات الحكومة الجديدة.

الخلاف الكردي على الرئاسة صار يمثّل، هو الآخر، عقبة في وجه الطموحات الصدرية، باعتبار أن حليف الصدر، مسعود بارزاني، يريد استخدام انتخابات الرئاسة لحسابات كردية، ولذا رشّح القيادي في «الحزب الديموقراطي الكردستاني»، هوشيار زيباري، للرئاسة، في وجه الرئيس الحالي ومرشّح «الاتحاد الوطني الكردستاني»، برهم صالح، قبل أن تقرّر المحكمة الاتحادية، أمس، إيقاف إجراءات ترشيح الأوّل، بسبب تهم فساد كان قد أقيل بسببها في البرلمان، من منصبه في وزارة الخارجية.

يفتح الصراع البلد على إمكانات تفجير أمني كبير تتزايد علاماته يوماً بعد آخر (أ ف ب)

وعلى رغم ذلك، أكد الصدر لبارزاني، وفق بيان لمكتب الأول بعد اتّصال هاتفي بينهما ليل السبت - الأحد، أن التحالف الاستراتيجي بين الجانبَين متماسك وماضٍ نحو تشكيل حكومة «غالبية وطنية»، علماً أن الصدر، الذي لديه 73 نائباً في البرلمان المكوَّن من 329 مقعداً، يحتاج إلى «الحزب الديموقراطي»، الذي يمتلك 31 نائباً، إلى جانب نواب تحالف «السيادة» المندمج بين رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي وخميس الخنجر، وعددهم 67، لتشكيل الحكومة. بارزاني، من جهته، لديه حساباته الكردية الخاصة، فهو يريد اغتنام فوْز حزبه بالعدد الأكبر من النواب الأكراد في مجلس النواب العراقي، لإضعاف غريمه، «الاتحاد الوطني»، الذي يعاني من انقسامات داخلية منذ غياب قيادته التاريخية المتمثّلة بجلال الطالباني، وذلك عبر إقصاء برهم صالح عن الرئاسة. وهو سعى لاستبعاد صالح عبر الطلب إلى «الاتحاد» ترشيح شخص غيره للرئاسة، الأمر الذي رفضه الأخير، معتمداً على سيطرته العسكرية على نصف «كردستان العراق» ، لفرض أحقيّته بالمنصب، وفق ما هو متّفق عليه بين الحزبَين الكرديَّين الرئيسيَّن، بمعزل عن نتائج الانتخابات.

في الخلاصة، لا تبدو الطريق معبّدة أمام الصدر لتحقيق هدفه الأول المتمثّل في إضعاف حلفاء طهران في الحُكم، ومن ثمّ استخدام الحكومة الجديدة لإعادة هيكلة «الحشد الشعبي»، الذي يمثّل نقطة القوّة الرئيسة لدى خصومه، تمهيداً للتحكُّم بالقرار «الشيعي» في العراق. وما يضفي المزيد من التعقيدات، هو أن الحياد الإقليمي الذي يرفع الصدر لواءه، لا يعدو كونه وهماً في بلد كالعراق، يتشابك فيه هذا الكمّ من التدخلات الخارجية؛ إلى حدّ أن المشهد صار مقسوماً بوضوح بين إيران من جهة، والتحالف الآخر الذي صار يضمّ أميركا والسعودية والإمارات إلى تركيا وإسرائيل، من جهة أخرى.

وفوق ذلك كلّه، يفتح هذا الصراع البلد على إمكانات تفجير أمني كبير تتزايد علاماته يوماً بعد آخر، ومنها أخيراً الدخول العسكري التركي على الخطّ من خلال الغارات الجوّية التي أوقعت خسائر بشرية في شمالي العراق، تحت عنوان محاربة «حزب العمال الكردستاني»، الأمر الذي حدا بـ«كتائب حزب الله»، إلى توجيه تحذير شديد إلى أنقرة، بقولها في بيان: «لقد بلغ السّيل الزُّبى، فكفاكم استهتاراً بأرواح أبنائنا. والشعب الذي كسر جبروت اعتى قوة في العالم قادر على تمريغ أنوفكم».

وعلى رغم ما تَقدّم، ما زالت الوجهة التي ستتّخذها الأحداث في العراق، رهناً بما سيفعله الصدر، على رغم أنه أظهر مرّة بعد أخرى منذ الانتخابات تمسّكه بموقفه، بما يرجّح كون خياره الحالي نهائياً، إلّا إذا أدّت الظروف إلى تغيير قناعاته.

تقرير

عقبات سياسية ـ تقنية غير مستعصية تسارع الجهود «العربية» لإعادة سوريا

تشكّل مسألة عودة سوريا إلى «جامعة الدول العربية»، اليوم، مادّة دائمة للنقاشات المتواصلة في أكثر من عاصمة، بهدف إيجاد صيغة تتيح تحقيق هذا الهدف، قبيل القمّة المقبلة المرتقب عقدها في الجزائر. على أن ذلك لا يزال يواجه عقبات تقنية وسياسية، يحاول المعنيّون التغلّب عليها، عبر تحقيق توافقات موضعية يمكن البناء عليها لإتمام العودة. وهو ما يفسّر الدفْع الحثيث، الروسي - الإماراتي - العُماني خصوصاً، في اتّجاه إصلاح العلاقات السورية - السعودية، قبل اتّخاذ أيّ خطوة تالية

دمشق - علاء حلبي

عندما اتّخذت «جامعة الدول العربية»، خلال قمّتها التي عُقدت في الدوحة في تشرين الثاني 2011، قرار تعليق عضوية سوريا فيها، بعد موافقة 18 دولة على ذلك، واعتراض ثلاث دول هي سوريا نفسها ولبنان واليمن، وامتناع العراق عن التصويت، لم يكن القرار فعلياً يهدف إلى استعمال هذه الورقة للضغط على الحكومة السورية التي اتُّهمت حينها بتجاهل قرارات الجامعة، وإنّما رمى إلى التحضير لمرحلة جديدة، نتيجة توقعات البعض وآمالهم باقتراب موعد سقوط النظام. آنذاك، امتلكت السعودية وقطر أدوات ضغط كبيرة وفعّالة على الجامعة، في ظلّ تراجُع الدور المصري نتيجة التحوّلات الداخلية التي شهدتها مصر يومها، وانشغال المغرب العربي بشكل كامل بربيع «الربيع العربي»، الأمر الذي وفّر للدولتَين الخليجيتَين فرصة لزيادة نفوذهما، وبشكل خاصّ قطر، التي استثمرت فترة حُكم الرئيس الأميركي، باراك أوباما، الذي لم يكن يعادِ تيّار «الإخوان المسلمين»، ومثّل علاقته مع الدوحة.

خلال تلك الفترة، تمكّنت قطر على وجه التحديد، من إقناع المجتمع العربي المضطرب باتّخاذ هذا القرار، باعتباره سيمهّد لمرحلة بناء نظام حُكم جديد في سوريا، خصوصاً أنه ترافَق مع تزايد تسليح الفصائل المعارضة في جنوب البلاد ووسطها وشمالها، وفَتْح تركيا حدودها أمام فصائل عديدة، ضمن خطّة هدفت إلى تضييق الخناق على الحكومة، وتوسيع رقعة سيطرة المعارَضة، بما يؤهّل للاخيرة تمثيلاً سياسياً تستطيع عَبْره إزاحة النظام من المحافل الدولية، التي كانت «الجامعة العربية» تمثّل بوابة إليها، في سيناريو يحاكي تقريباً السيناريو الليبي. في ذلك الاجتماع، دارت نقاشات عديدة حول آلية التصويت، ما بين أن يكون بالإجماع وفق المادة 18 من الميثاق، والذي ينصّ على أن «لمجلس الجامعة أن يعتبر أيّ دولة لا تقوم بواجبات الميثاق، منفصلة عن الجامعة، وذلك بقرار يُصدره بإجماع الدول عدا الدولة المُشار إليها»، الأمر الذي لم يكن ممكناً في ظلّ اعتراض لبنان واليمن وامتناع العراق عن التصويت، أو أن يكون بالأغلبية، وهو ما تمّ اعتماده فعلاً في نهاية المطاف.

بعد نحو عام ونصف عام على تجميد عضوية سوريا، وما تخلّل تلك الفترة من تمدُّد للفصائل المسلّحة في مناطق واسعة، بادرت الدوحة إلى خطوتها الثانية، عبر تسليم المقعد السوري في الجامعة، خلال القمّة العربية الـ24 في العاصمة القطرية، لـ«الائتلاف المعارض» الذي كان برأسه حينها معاذ الخطيب، وذلك وسط حضور قادة 16 دولة عربية، وغياب قادة 6 دول. على أن تلك الخطوة لم تحقّق، في ظلّ استمرار المعارك ورفْض المؤسّسات والمنظّمات الدولية الاعتراف بقرار الجامعة (حافظت سوريا على مقعدها في الأمم المتحدة، فيما اعتبر الاتحاد الأوروبي أمر تسلّم المعارضة المقعد شأناً داخلياً لا علاقة له به)، الخرق الدولي المرجوّ منها، وهو ما يفسّر الإحجام عن تكرارها لاحقاً، ليبقى مقعد سوريا فارغاً.

اليوم، وبعد مرور أكثر من عقد على القرار، تجد الجامعة العربية نفسها في موقف محرج، في ظلّ استعادة الحكومة السورية السيطرة على معظم مناطق البلاد من جهة، وفشل التجمّعات والهيئات المعارضة التي تشكّلت خلال السنوات العشر الماضية في تحقيق أيّ حضور سياسي فعلي، في ظلّ حالة الانقسام الكبيرة في صفوفها، وانفصالها عن القوى المسيطرة على الأرض. ولعلّ الأمين العام للجامعة، أحمد أبو الغيط، عبّر بوضوح عن ذلك الحرج، عقب لقائه ملك الأردن عبدالله الثاني قبل أيام، بالقول إنه «كانت هناك تصرّفات كثيرة غير موفّقة من قِبَل بعض الدول العربية، واحياناً رؤى مضطربة أدّت إلى هذا الوضع... وكانت هناك إحالات إلى مجلس الأمن وإلى الأمم المتحدة بشكل لا ينبغي أن يكون، ولن أزيد على ذلك».

أبو الغيط، الذي أعلن أيضاً من عمّان عن اجتماع تشاوري في التاسع من آذار المقبل للبحث في الموعد الذي اقترحته الجزائر للقمّة التي ستستضيفها، والتي تمّ تأجيلها لأسباب عديدة أبرزها وباء «كورونا» والخلافات الجزائرية - المغربية، أوضح أن الاجتماع سيبحث مسألة عودة سوريا إلى مقعدها، معتبراً أنه «إذا ما وقع تشاور بين الدول الأعضاء على منهج محدّد، وإذا ما توافقوا على التحدُّث إلى الحُكم في سوريا، وقيام الحُكم في المقابل بالتجاوب مع المواقف العربية المطروحة، عندئذ أتصوّر أنه لن يكون هناك ما يمنع عودتها». وفي إجاباته على الأسئلة المتعلّقة بشكل العودة وآلياتها، كرّر أبو الغيط الحديث عن ضرورة التوافق، لافتاً إلى أن «ثمّة دولاً تعارض صراحة هذه الخطوة، ودولاً أخرى تقول لنتفاعل مع الحُكم في سوريا ونرَ الحدود التي يتجاوب فيها مع مطالبنا».

> تجد الجامعة العربية نفسها في موقف محرج في ظل استعادة الحكومة السورية السيطرة على معظم المناطق (أ ف ب)

وتأتي تصريحات الأمين العام للجامعة في وقت يتمّ فيه العمل عبر مسارات سياسية عدّة متوازية ومتكاملة، تتولّاها روسيا والإمارات وسلطنة عُمان، بهدف التوطئة لعودة العلاقات السورية – السعودية أوّلاً، لما تحمله هذه العودة من تأثير كبير على المنطقة، وهو ما تدعمه أيضاً مصر والجزائر والأردن والعراق. وفي هذا السبيل، تدور في الكواليس السياسية محادثات عديدة لوضع أرضيّة لحلّ القضايا الخلافية بين دمشق والرياض، التي ترمي الكرة في الملعب السوري، وتطالب الأولى بخطوات في ملفّات عدّة، أبرزها الوجود الإيراني، ووجود «حزب الله»، بينما تدعو سوريا إلى «وضْع أسس لمنهجية العلاقات السياسية، وإجراء حوارات عقلانية مبنيّة على مصالح الشعوب»، الأمر الذي شدّد عليه خصوصاً الرئيس بشار الأسد، خلال استقباله قبل أيام وزير خارجية عُمان بدر بن حمد البوسعيدي، حيث اعتبر أن «التعامل مع المتغيّرات في الواقع العربي يتطلّب تغيير المقاربة السياسية، والتفكير انطلاقاً من مصالحنا وموقعنا على الساحة الدولية».

ولعلّ ما سبق، يمكن أن يشرح الموقف الذي سجّله وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، قبل نحو أسبوعَين، بانتقاده الجامعة العربية، واعتباره، خلال حديثه إلى وسائل إعلام سورية، أن العلاقات السورية مع الدول العربية أكثر أهمية من العودة إلى الجامعة، التي قال إنها «لم تُحقّق أياً من أهدافها»، الأمر الذي تمّت ترجمته فعلياً عبر رسالة بعث بها المقداد إلى نظرائه في عدد من الدول العربية، تتحدّث عن ضرورة إرساء «نهج جديد» في العلاقات، وتجاوُز الخلافات التي وصفها بأنها «طارئة وظرفية».

بشكل عام، ثمّة مؤشّرات إلى وجود انفراجة سياسية في العلاقات السورية – السعودية، من بينها زيارة الوزير العماني لدمشق، بعد يوم واحد من الاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب في الكويت، وما سبقها من زيارات عدّة لمسؤولين تنقّلوا بين دمشق والرياض، أبرزهم المبعوث الروسي الخاص إلى سوريا، الكسندر لافرنتييف، الذي عبّر عن «ارتياح بلاده للمؤشّرات التي تدلّ على عودة سوريا للعب دورها المهمّ على الساحة العربية، والتي أتت نتيجةً لانتصارات سوريا وإرادة شعبها في الدفاع عن أرضه وإعادة إعمار بلده». وعلى خطّ موازٍ، تجري دراسة آلية العودة، وما إذا كانت ستتمّ عبر موافقة جميع الأعضاء، أم عبر اعتماد مبدأ الأغلبية، وكذلك مَن سيحضر القمّة، ومَن سيشارك في التصويت، خصوصاً أن الميثاق الداخلي للجامعة التي تُعتبر دمشق أحد مؤسّسيها، يعتبر القمّة منعقدة في حال مشاركة ثلثَي الأعضاء، وفق المادّة السابعة منه، في حين لا يحدّد بشكل واضح آليات التصويت في مثل هذه الحالات.

> ثمّة مؤشّرات إلى وجود انفراجة سياسية في العلاقات السورية – السعودية

إزاء ما تَقدّم، يمكن القول إن الوصول إلى توافق سوري – سعودي، سيعني، في ظلّ الانفتاح السوري على الإمارات ورغبة الجزائر ومصر والعراق والأردن بعودة سوريا إلى مقعدها، إمكانية إيجاد صيغة لتجاوُز الموقف القطري، المتسلّح، من جهة، بالموقف الأميركي الرافض للانفتاح العربي على دمشق، ومن جهة أخرى بالسياسة التي يتبنّاها الرئيس الأميركي، جو بايدن، الذي يُعتبر أحد أبرز مهندسي السياسة الأميركية خلال فترة حُكم باراك أوباما التي شغل خلالها منصب نائب للرئيس، وتقلّد وساماً عن دوره في تلك الفترة، التي ازدهر خلالها نشاط «الإخوان المسلمين»، وشهد العالم العربي موجة كبيرة من التغيّرات والتقلّبات والفوضى.

فلسطين

العدوّ ينْفض يده من التفاهمات

موجة غضب تجتاح السجون

غزة - رجب المدهون

لم تكد إدارة سجون الاحتلال الإسرائيلي تتراجع عن التفاهمات التي كانت توصّلت إليها مع الأسرى الفلسطينيين عقب عملية «نفق الحرية»، وتبدأ تطبيق عقوبات جديدة ضدّهم، حتى أعلنت الحركة الأسيرة النفير العام، وشرعت في اتّخاذ خطوات تصعيدية ضدّ الإدارة، على رأسها تلويحها بحلّ الهيئات التنظيمية اليوم، ما لم تتراجع السلطات الإسرائيلية عن خطواتها. وتمسّ العقوبات الجديدة الحياة اليومية للأسرى بتفاصيلها كافة، إذ إنها تُحدث تغييرات واسعة في نظام الخروج إلى ساحة السجن، أي «الفورة»، بتقليص المدّة التي يقضيها الأسرى هناك بحدود النصف، وتقليل عدد مَن يُسمح لهم بالخروج دفعةً واحدة بالنسبة نفسها أيضاً، ما يعني أن كثيرين منهم لن يتمكّن بعضُهم من رؤية بعضهم الآخر.

> سيُقلّص القرار الجديد المدة التي يقضيها الأسرى في «الفورة» بحدود النصف

إزاء ذلك، أصدر الأسرى، أمس، بياناً طالبوا فيه بإعادة لجنة الطوارئ في السجون كافّة. ومن الفصائل جميعها، معلنين أنه «سيجري اعتباراً من يوم غد (اليوم الإثنين) حلّ التنظيمات، على أن تتبع ذلك خطوات قد لا تخطر على بال أحد». وحمّل البيان إدارة السجون مسؤولية ما سيحدث، موضحاً أن «هناك برنامجاً للتصعيد سيصل إلى مرحلة تصنيفنا كأسرى حرية (أي معتقلين بلا سبب)، وقد يصل إلى الإضراب المفتوح». ومنذ يوم أمس، بدأ الأسرى، بالفعل، تنفيذ خطواتهم الاحتجاجية بامتناعهم عن الخروج في «الفورة»، فيما قرّر معتقلو سجنَي «ريمون» و«نفحة»، إغلاق الأقسام كافة، توازياً مع إقدام الأسرى الإداريين في سجن «مجدو» على إرجاع وجبات الطعام، علماً أن هؤلاء يواصلون مقاطعة محاكم الاحتلال لليوم الـ38 على التوالي، في إطار حملة تحت شعار «قرارنا حرية»، تستهدف إنهاء سياسة الاعتقال الإداري.

من جهته، أعلن «نادي الأسير الفلسطيني» أن الإجراءات الإسرائيلية الجديدة تأتي تطبيقاً لـ«توصيات اللجنة التي شُكّلت في أعقاب عملية نفق الحرية وعملية الطعن في سجن نفحة»، لافتاً إلى أن «إدارة السجون تراجعت، كعهدها، عن الاتفاق المتمثّل في وقف إجراءاتها التنكيلية المضاعَفة والتضييق بحقّ الأسرى». وفي الإطار ذاته، أعلنت «الهيئة القيادية العليا لأسرى حركة الجهاد الإسلامي في سجون الاحتلال»، الجهوزية التامّة، إلى جانب فصائل الحركة الأسيرة، لمواجهة تغوّل إدارة السجون على البرنامج الحياتي للأسرى. وكان 250 أسيراً من «الجهاد» قد بدأوا، في تشرين الأول الماضي، إضراباً عن الطعام، احتجاجاً على الإجراءات التنكيلية بحقّهم، قبل أن يتمّ تعليق الإضراب بعد تسعة أيام، بناءً على وعود الاحتلال بإنهاء العقوبات، وهو ما عادت إدارة السجون وتراجعت عنه لاحقاً.

حفل بيان الاسرى إدارة السجون مسؤولية ما سيحدث (أ ف ب)

اليمن

يبدو الأداء الميداني الحالي للتحالف السعودي - الإماراتي، أقرب إلى الخبْط «خبْط عشواء»، وفق ما تُظهره العملية الأخيرة التي نفّذها في جبهات الحدّ الجنوبي للمملكة، إذ إن هذه العملية «الخاطفة»، التي قادتها «ألوية اليمن السعيد» وفق ما سمّتها وسائل إعلام «التحالف»، وأريد لها أن تكون مَعبراً للتوغّل في حجّة ومن ثمّ الوصول إلى الحديدة، سرعان ما انتهت بانتكاسة متجدّدة للسعودية وحلفائها، حاولت الرياض تعويضها بمعاودة قصْف صنعاء

السعودية تُجرّب حظّها برّاً في انتكاسة «خاطفة» بخسائر كبيرة

كانت السعودية أعلنت انطلاق عملية عسكرية واسعة في مدينة حرض فجر السبت (أ ف ب)

صنعاء - **رشيد الحداد**

بدأت السعودية، في الأيام القليلة الماضية، تصعيداً جديداً في عدد من جبهات الحدّ الجنوبي، وتحديداً في قطاع جيزان العسكري. وعلى رغم كون الهجوم، الذي قاده اللواء السعودي الحادي عشر في محيط مدينة حرض الحدودية، واللواء الثامن عشر التابع للقوات الملكية البرّية في منطقة الملاحيط الحدودية الواقعة جنوب شرق جيزان، انتهت العملية بانكفاء القوات السعودية، في أوّل معركة منذ أكثر من عام في مدينة الخوبة، التي سقطت تحت سيطرة قوات صنعاء.

وبدأ الهجوم على مدينة حرض الحدودية الواقعة بالقرب من منطقة الطوال جنوب المملكة، والذي اشتركت فيه قوات تابعة للمنطقة العسكرية الخامسة الموالية للرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي ومرتزقة سودانيون، مساء الجمعة، من محورَين: الأوّل، من جنوب وغرب المدينة الخالية من السكان منذ عام 2015، جزاء تعرّضها للتدمير الكلّي من قِبَل التحالف السعودي - الإماراتي، بقرابة 15 ألف غارة جوّية وفقاً لتقرير رسمي صادر عن السلطة المحلية في محافظة حجّة أواخر العام الفائت، من دون أن يتمكّن «التحالف» من السيطرة عليها؛ أمّا المحور الثاني، فمن اتّجاه مديرية مبدي القريبة من حرض، حيث انطلق المهاجمون من مناطق التماس الحدودية الواقعة تحت سيطرة القوات السعودية منذ عام 2015، فيما لم يستطيعوا، وفقاً لمصادر محلية، انتزاع مناطق جديدة في الجهة الجنوبية الشرقية للمدينة، على رغم حديث تلك القوات عن سيطرتها على مناطق بني مروان والجبليين والمحطام، وهي مناطق واقعة في محيط حرض، ولم تكن تحت سيطرة الجيش و«اللجان» منذ عام 2018، فضلاً عن أنه لا تواجد في المحطام لأيّ معسكر، باستثناء نقطة مراقبة عسكرية كان يستخدمها حرس الحدود اليمني قبل الحرب.

وكانت السعودية أعلنت، بطريقة استعراضية عدّها مراقبون محاولة لتعويض خسائرها، انطلاق عملية عسكرية واسعة في مدينة حرض اليمنية فجر السبت، وطالبت المواطنين اليمنيين بعدم استخدام الطرق المؤدّية إلى المدينة. وبعد ساعات على انطلاق العملية، تحدّثت وسائل إعلام سعودية عن تقدُّم القوات المهاجمة نحو الأحياء الجنوبية الغربية للمدينة، وتوغّلها في اتجاه عمق حرض من محوَرين، على الخطّ الدولي الرابط بين عبس والمدينة جنوباً، والآخر الرابط بين حرض وميدي غرباً. ولم تكد القوات السعودية تعلن محاصرة حرض من كلّ اتجاه، حتى وصلت تعزيزات عسكرية للجيش و«اللجان» إلى شرق جبل المحطام الواقع جنوب شرق المدينة، لتُغيّر المعادلة على الأرض وتعيد المهاجمين إلى النقطة صفر. وبالتزامن مع ذلك، شهدت الأطراف الجنوبية والغربية لحرض مواجهات عنيفة، سقط فيها قتلى من القوات السعودية وقوات هادي واليمنية والمرتزقة السودانيين. وهو ما اعترفت به المملكة التي أكدت سقوط عدد من منتسبي قوّاتها في المعارك، فيما أقرّت قوّات هادي بمصرع قيادات عسكرية رفيعة تابعة للمنطقة الخامسة، من بينها العميد يحيى هيكل السميني، وهو مسؤول الإمداد والتسليح، والعميد ماجد الريادي، وإلى جانب ضباط برتب مختلفة وجنود.

> شنّ الطيران السعودي فجر الأحد (أمس) 14 غارة على العاصمة صنعاء

وعلى خطّ موازٍ، شنّت القوات السعودية هجوماً على منطقة الملاحيط، تصدّى له الجيش و«اللجان» بهجوم معاكس، تمكّنت على إثره من محاصرة «اللواء 18» المعزّز بأسلحة حديثة خفيفة ومتوسّطة وثقيلة. ووفقاً لأكثر من مصدر، فإن قوات صنعاء قتلت عدداً من منتسبي اللواء والمرتزقة السودانيين، ودمّرت 7 أطقم و6 دبابات («أبرامز»، كما استحوذت على عدد من المدرّعات والأطقم والأسلحة المتنوّعة. وردّاً على تلك الانتكاسة، شنّ الطيران السعودي، فجر الأحد (أمس)، 14 غارة على العاصمة صنعاء، استهدفت مناطق سبق أن تعرّضت لقصف عنيف.

تقرير

تتسارع المؤشّرات الإيجابية على مستوى محادثات إحياء الاتفاق النووي، وآخرها إعلان واشنطن تجديد إعفاء طهران من جزء من العقوبات النووية. وعلى رغم أن الجانب الإيراني أبدى تحفّظاً إزاء تلك الخطوة، عادّاً إيّاها «غير كافية»، إلّا أن الإجراء الأميركي يُعدّ بالفعل نوعاً من التمهيد للعودة إلى الاتفاق، والتي يجري على طريقها أيضاً ترتيب إجراءات لـ«بناء الثقة»، يُتوقّع أن تكتمل خلال الأسابيع المقبلة، وفق ما أفادت به مصادر دبلوماسية «الأخبار»

تحرير أرصدة مقابل إطلاق سجناء

المحادثات النووية نحو جولة أخيرة حاسمة

طهران - **محمد خواجوني**

عشية استئناف محادثات إحياء الاتفاق النووي، والتي كانت قد توقّفت بضعة أيام لإجراء مشاورات في العواصم المعنيّة، تسارعت التطوّرات المتّصلة بهذا الملفّ، مع إعلان الولايات المتحدة إعادة إعفاء إيران من عقوبات نووية. وبحسب وسائل إعلام أميركية، فقد أطلعت إدارة الرئيس جو بايدن، الكونغرس، على نيّتها إنفاذ ذلك الإعفاء «تمهيداً للعودة المتبادلة إلى الاتفاق النووي». وبموجب القرار الجديد، سيُتاح للشركات الروسية والصينية والأوروبية التعاوُن مع إيران في مشاريعها المدنية في محطّة بوشهر الذرية، ومفاعل أراك للماء الثقيلة، ومفاعل طهران النووي للأبحاث، وهو ما كان قد حُظر في عامَي 2019 و2020، من قِبَل إدارة الرئيس السابق، دونالد ترامب، كجزء من سياسة «الضغوط القصوى» على إيران.

إلّا أن الخطوة الأميركية الأخيرة، لم تلقَ ترحيباً من قِبَل المسؤولين الإيرانيين، إذ اعتبرها وزير الخارجية، حسين أمير عبد اللهيان، «إيجابية»، إلّا أنه عدّها «غير كافية». وقال إنه «يجب على واشنطن أن تُبرهن حسن نيّتها على أرض الواقع». ثمّ أضاف، في تصريح آخر: «لم نرَ أيّ مبادرة جادّة ومهمّة من الولايات المتحدة لإحياء الاتفاق النووي». وتابع: «نحن نسعى للتوصّل إلى اتفاق جيّد، ولا نبحث عن اتفاق محدود أو مؤقّت». بدوره، شدّد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، علي شمخاني، على أن «الانتفاع الاقتصادي الحقيقي والمؤثّر لإيران يمثّل الشرط اللازم لبلورة الاتفاق»، متابعاً أن «استعراض رفع العقوبات، لا يُعدّ إجراءً بنّاءً». وأكّد شمخاني أنه «على رغم التقدّم المحدود في مفاوضات فيينا، ما زلنا بعيدين عن تحقيق التوازُن الضروري في التزامات الأطراف المعنيّة». من جهته، رحّب المندوب الروسي في اللجنة المشتركة لـ«خطّة العمل المشترك الشاملة»، ميخائيل أوليانوف، بالقرار الأميركي، ورأى أنه يمكن اعتباره مؤشّراً إلى دخول المحادثات «المرحلة النهائية».

ويبدو أن الإجراء الأميركي يهدف، قبل كلّ شيء، إلى تسهيل عملية تقييد البرنامج النووي الإيراني من جديد، بحيث تتمّ في ضوء رفع قيود التعاون النووي ستكتمل خلال الأسابيع المقبلة». وقال: «سنشهد، على الأرجح قريباً، تحرير جزء من الأرصدة الإيرانية المجمّدة خارج البلاد، وكذلك الإفراج عن السجناء الأميركيين في إيران». وأضاف المصدر أنه «إن تمّ اعتماد إجراءات بناء الثقة، فإن الفرصة ستتهيّأ لإجراء حوار مباشر بين طهران وواشنطن، في المستقبل المنظور، لبلوغ الاتفاق النهائي»، متابعاً أن «هذا الاتفاق يمكن أن يتمّ في أواخر شباط، أو أواخر آذار على أبعد تقدير».

> شمخاني: ما زلنا بعيدين عن تحقيق التوازُن الضروري في التزامات الأطراف المعنية

وعن القضايا الخلافية المتبقّية، أوضح المصدر أن «ثمّة خلافات، في الوقت الحاضر، تدور حول ثلاثة مواضيع هي ضمانات بعدم انسحاب أميركا من الاتفاق، وفترة التحقّق من الإجراءات الأميركية بعد رفع العقوبات، والترتيب التنفيذي للخطوات الإيرانية للعودة إلى الالتزامات». وإذ أكّد أن «المحادثات وصلت إلى مرحلتها النهائية»، فقد بيّن أنه «من المرجّح أن تبدأ آخر جولة بعد عودة الوفود إلى فيينا، لأن الطرفَين يتنوان التوصّل إلى صيغة نهائية في نهاية الشهر المقبل كحدّ أقصى». وفيما لم يتمّ الإعلان رسمياً، حتّى الآن، عن موعد استئناف المحادثات، إلّا أن التقارير غير الرسمية تفيد بأنها قد تُستأنف هذا الأسبوع.

بيدوات الإجراء الأميركي يهدف إلى تسهيل عملية تقييد البرنامج النووي الإيراني من جديد (أ ف ب)

وفيات

إنّا لله وإنّا إليه راجعون
بمزيد من الحزن والأسى
الرئيسة والأعضاء والعاملون في
جمعية تنظيم الأسرة في لبنان
ينعون
رئيسها الفخري وهو رائد من
رواد العمل الاجتماعي والإنساني
والمدني في لبنان والعالم العربي
توفيق عزيز عسيران
الذي بقي يعمل حتى الرمق
الأخير بجدّ وتفان.
رحم الله فقيدنا الغالي وأسكنه
فسيح جنّاته وألهم أهله ومحبّيه
الصبر والسلوان.

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب إيلي بشاره نصر المورثه بشارة
سليم نصر شهادة قيد بدل ضائع
للعقار 947 العيشية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية وصبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

تعلن جريدة الأخبار
عن حاجتها إلى موظف معلوماتية ـ دعم تقني
خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات
للمهتمين يمكنكم إرسال السيرة الذاتية
إلى البريد:
HR@al-akhbar.com

«اللجنة الخاصة» تستنفر كتَبتها: الوشاية بـ«حلفاء الإرهاب» مهمّة اليوم

طلبت السعودية تقديم بيانات كاملة عن شخصيات قيادية وزعماء قبائل (أ ف ب)

صنعاء - **رشيد الحداد**

بالتوازي مع المساعي التي تقودها الرياض وأبو ظبي لإعادة إدراج حركة «أنصار الله» على «قائمة الإرهاب» الأميركية، في أعقاب سلسلة ضربات «إعصار اليمن» التي استهدفت العمقَين السعودي والإماراتي، تستعدّ القوى اليمنية الموالية لـ«التحالف» لإعادة تفعيل دورها في الوشاية وكتابة التقارير، بهدف تزويد حليفَيها بلائحة الشخصيات والكيانات المناهضة للعدوان، تمهيداً لتسليمها لوزارة الخزانة الأميركية، وذلك مقابل الحصول على مكاسب مالية، تماماً مثلما حدث قبيل إقدام إدارة الرئيس السابق، دونالد ترامب، على خطوة مماثلة.

ويندرج هذا التخادم في إطار استراتيجية جديدة انتهجتها «اللجنة السعودية الخاصة» باليمن، والتي لم تعُد تصرف الأموال لحلفاء المملكة إلّا مقابل خدمات يقدّمونها، كإعداد كشوفات بالكيانات الحزبية ومنظّمات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص المرتبطة بحركة «أنصار الله» أو المتعاونة معها، وتقديم بيانات خاصة بشخصيات اجتماعية وقبلية رفضت إغراءات «التحالف» للاصطفاف إلى جانبه، إضافة إلى التحريض على استهداف البنية التحتية وقطاع الخدمات، وتبرير قتل المدنيين بدعوى أن سكّان المحافظات الخاضعة لسيطرة حكومة صنعاء صاروا «مدجّنين».

> أعادت «اللجنة الخاصة» السعودية مسؤولين سابقين في حكومة هادي إلى الخدمة

وفي السياق نفسه، كشفت مصادر في حكومة هادي عن قيام «اللجنة الخاصة» بإعادة مسؤولين سابقين في الحكومة إلى الخدمة، بعدما كانت قد تخلّت عنهم خلال السنوات الماضية، علماً أن بعضاً منهم يقيم في القاهرة، فيما آخرون في المحافظات الخارجة عن سيطرة «أنصار الله». وبحسب المعلومات، تريد المملكة من هؤلاء تقديم بيانات كاملة عن شخصيات قيادية وزعماء قبائل موالين لحكومة صنعاء، بهدف فرْض عقوبات عليهم، في حال لبّت إدارة الرئيس الأميركي الحالي، جو بايدن، طلب حليفتَيها إعادة تصنيف «أنصار الله» «حركة إرهابية».

وكانت الرئاسة اليمنية أيّدت، بإيعاز سعودي، الطلب المذكور، وذلك على لسان الفريق علي محسن الأحمر، نائب الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، المحسوب على حزب «الإصلاح»، والذي تصنّفه أبو ظبي في خانة الأعداء. وجاء هذا الموقف بعد تعرّض «الإصلاح» لموجة اتّهامات، أبرزها «التشفّي» بعمليات «إعصار اليمن» الأولى والثانية والثالثة التي تعرّضت لها الإمارات خلال الأسابيع الماضية، كون تيار نجل شقيق الرئيس السابق طارق محمد عبدالله صالح، و«المجلس الانتقالي الجنوبي» سارعا إلى تأييد الدعوة الإماراتية، فيما أحجم «الإصلاح» عن إبداء موقف منها على الفور.

على المقلب الآخر، أكدت «أنصار الله»، على لسان المتحدّث الرسمي باسمها محمد عبد السلام، أن «إعادة التصنيف لن تغيّر من الأمر شيئاً»، بل «ستضاعف الالتفاف الشعبي حول الحركة، وستستتبع مزيداً من الهجمات على الإمارات والسعودية»، بحسب ما تجزم به مصادر مطلّعة في صنعاء. أمّا الأثر الوحيد للقرار الأميركي فسيكون على الوضعَين الإنساني والصحي، كونه سيوفّر ذريعة جديدة لـ«التحالف» وحكومة هادي لتشديد الحصار على المحافظات الواقعة تحت سيطرة «أنصار الله»، سواء عبر تحويل مسار المساعدات الدولية، أو التضييق على التحويلات المالية للمغتربين، وفرْض قيود مالية على سلطات صنعاء تحت مبرّر محاربة «تمويل الإرهاب».

سينما

أفلام تراوح من الاستعمار والإبادة الجماعية إلى الإجهاض والحبّ

الدورة 72 ترتدي الأحمر رغم كورونا... برلين اللقاء!

برلين تلبس الأحمر من جديد وتطلق دببها. على الرغم من أنّ الكوكب ليس في افضل أحواله، إلّا أنّ أحد اهم المهرجانات السينمائية العالمية يستعدّ لمدّ سجادته الحمراء، وإطلاق دورته الـ 72 (من 10 حتى 20 شباط/ فبراير) واستقبال الناس في الصالات. خلال العام الماضي، قُسم «مهرجان برلين السينمائي الدولي» إلى قسمين: الاول في الشتاء حيث شاهدنا العروض على منصات الإنترنت، والثاني صيفاً في الهواء الطلق. طبعاً، لم يكن هناك الجو الذي كانت البرلیناله تشيعه عادةً. هذه السنة، كان الشك كبيراً في إقامة المهرجان، بخاصة بعدما أصبح أوميكرون خارج السيطرة. لكن «مهرجان برلين» سيعود بعدما بدأت الكثير من المدن الاوروبية تخفّف أو تلغي القيود بسبب الجائحة

شفيق طبارة

للمرة الثانية، يُقام «مهرجان برلين السينمائي الدولي» وسط موجة جائحة جديدة، والبرلیناله التي عيّنت ثنائياً إدارياً جديداً (كارلو شاتريان وماريات ريسنبيك) منذ ثلاث سنوات، لا تزال تناضل من أجل وجودها ووجود المهرجان بعد سنوات طويلة من الهبوط الحاد.

في مقابلة مع وزير الصحة الألماني كارل لوترباخ الشهر الماضي، قال إنّ الموجة الحالية من فيروس كورونا المدفوعة بمتغيّر أوميكرون الجديد، قد تبلغ ذروتها في منتصف شباط الحالي، أي في منتصف «مهرجان برلين». الوضع في أوروبا اليوم أفضل بشكل عام، لذلك سيُقام المهرجان. ولجعل ذلك ممكناً، فقد فرض إجراءات نظافة وسلامة صارمة. سيكون الجميع مجبرين على الامتثال لقواعد الوقاية المعمول بها بدءاً من إبراز شهادات التّلقح ووضع الأقنعة وإجراء الاختبارات الإلزامية. أضف إلى ذلك أنّ نصف مقاعد الصالات فقط سيكون مشغولاً، فيما تمّ تقليص البرنامج ليُقام في أسبوع واحد، من 10 إلى 16 شباط للنقاد والصحافيّين وصنّاع السينما، تليه أربعة أيام للجمهور (17 حتى 20)، إذ ستتم إعادة عرض الأفلام للعامة بشكل لامركزي في دور السينما في برلين وفي المنطقة المحيطة بالمهرجان لجميع المسابقات (الرسمية الدولية، برنالله سيبشل، «لقاءات» الأفلام القصيرة، بانوراما...). ألغيت الحفلات ومراسيم الاستقبال، والنجوم سيظهرون لفترة قصيرة على السجادة الحمراء. كل شيء آخر يتعلق بالمهرجان سوف يُقام أونلاين. وينطبق هذا على السوق الأوروبية للأفلام (للمرة الثانية على التوالي، أهم سوق للأفلام في العالم سوف يُقام أونلاين)، وكذلك سوق برلينالة للإنتاج المشترك و«مواهب برلينالة» ويوم صندوق السينما العالمي.

المسابقة الرسمية: وافدون جدد ومخضرمون

يتنافس على مسابقة «الدب الذهبي» تسعة عشر فيلماً. وجوه جديدة وأخرى مخضرمة ومخرجون حصلوا سابقاً على الجائزة. قد يبدو برنامج المسابقة للوهلة الأولى باهتاً أكثر ممّا كان عليه خلال العامين الماضيَين. إذ تمّ تقليص عدد الأفلام المشاركة، لكنّ تيمة برلين لا تزال حاضرة، فجميع الأفلام تقارب قضايا وانشغالات سياسية واجتماعية تماماً كما عوّدنا برلين دوماً أن يكون مركزاً للأفلام السياسية والتاريخية. ونلاحظ أيضاً أنّ الخط الرئيس للموضوعات هو الروابط الإنسانية والعاطفية، فمعظم أفلام المسابقة تدور في فلك الحب، فيما تشكّل الأسرة نقطةً محوريةً فيها.

المخرج الفرنسي فرنسوا أوزون دائم الحضور في المهرجان. يفتتح هذه السنة المسابقة بفيلمه الجديد «بيتر فون كانت»، المقتبس بشكل فضفاض من فيلم «الدموع المرة لبترا فون كانت» للمخرج الألماني راينر فيرنر فاسبندر. اقتباس أوزون وليمة من الدعابة الساخرة مع طاقم تمثيل مخضرم على رأسهم الفرنسي دوني مينوشي وإيزابيل أدجاني.

المخرجة الألمانية نيكولیت كريبتز، تقدّم قصة خفيفة وفكاهية عن علاقة حب مستحيلة بين لص يبلغ سبعة عشر عاماً وممثلة مشهورة تعيش بمفردها تبلغ ستين عاماً.

A E I O U – A Quick Alphabet of Love هو رسالة وإيماءة عاطفية لبرلين الغربية. وفي «الكاراس»، تأخذنا المخرجة الإسبانية إلى كاتالونيا، لتروي تجربتها في الحياة الريفية في قريتها.

الفرنسية الكبيرة كلير دوني تهدي البرلیناله جديدها «بحبّ واستماتة». هو ثالث تعاون لكلير دوني مع الكاتبة الفرنسية المشهورة كريستين انغو. أبطال فيلم دوني الجديد تحت الحصار العاطفي، علاقة حب يهدّدها رجل من الماضي. فنسان ليندون، وغريغوار كولين يعشقان جوليت بينوش التي يستحيل جسدها مجدداً مسرحاً أسراً من الأضداد العاطفية.

المخرجة الأميركية فيليس ناغي تُعيدنا إلى أميركا الستينيات، حيث جوي (الميزابيت بانكس) ربّة منزل حملت بشكل غير متوقّع، بعدما كان طبيب قد حذّرها بأنّ هذا الحمل المتأخّر يشكل تهديداً خطيراً على حياتها. لكن مجلس المستشفى المكون من الذكور فقط، يرفض منحها استثناءً من التشريعات الصارمة لمكافحة الإجهاض المعمول بها. ليس لديها مكان تلجأ إليه، إلى أن تعثر على «جاينز»، مجموعة سرية من النساء العاديات بقيادة فرجينيا (سيغورني ويفر)، اللواتي يخاطرن بكل شيء لتوفير خيارات لنساء مثل جوي.

الفيلم الجديد للمخرج الكمبودي الكبير ريثي بانه «كل شيء سيكون على ما يرام» يفتتح المسابقة الرسمية في برلين. هذا الفيلم الذي يُعرض خارج المسابقة، هو الأول لمخرجه بعد فيلمه الوثائقي «الصورة المفقودة» (2013) الذي رُشّح لجائزة الأوسكار. يتناول بانه في فيلمه الجديد، الذكريات المؤلمة لطفولته في ظل حكم الخمير الحمر، وكيف أنّ الأفلام التي كان يشاهدها في السينما، كانت تخفّف عنه وتساعده على الهرب من الواقع.

المخرج الفرنسي فرنسوا أوزون يفتتح المسابقة بفيلمه الجديد «بيتر فون كانت»

«كل شيء سيكون على ما يرام» للمخرج الكمبودي الكبير ريثي بانه

الفرنسية الكبيرة كلير دوني تهدي البرلیناله جديدها «بحبّ واستماتة»

شارلوت غينسبور في «عابرو الليل» للمخرج الفرنسي ميكايل هيرز

تحية الى برهان علوية بعرض فيلم «بيروت اللقاء» بعد اربعين عاما على عرضه في المسابقة الرسمية للمهرجان

إلى أعمال الكاتب المسرحي الكبير لوجي بيراندیللو. وهذه المرة يركز باولو تافياني على بيراندیللو نفسه أو بالأحرى على رفاته التي تمّ نقله من مقبرة موقتة في روما الفاشية إلى مكان استراحة دائم في صقلية. الفيلم هو رسالة وداع من باولو لأخيه وأيضاً لبيراندیللو.

وتحضر أندونيسيا للمرة الأولى في برلين بفضل المخرجة كاميلا أندیني. في «نانا»، تُعيدنا أندیني إلى حقبة الستينيات الضاجّة بالتحولات السياسية والاضطرابات الدراماتيكية. إذ أدى الانقلاب على الزعيم الإندونيسي أحمد سوكارنو إلى تطهير عنيف مناهض للشيوعيّة في البلاد. يروي الفيلم قصة نانا التي هربت على أثر اختطاف زوجها. ومن إندونيسيا إلى باريس عام 1981. رياح التغيير تهب ليلة الانتخابات والفرنسيّون يقتحمون الشوارع مبتهجين. لكن إليزابيت (شارلوت غينسبور) تُكافح من أجل مشاركة الشعور العام بالتفاؤل. يقترب زواجها من نهايته وعليها الآن إعالة أسرتها. إنها في حالة ذهول، ويخشى والدها وأطفالها المراهقون من أنّ دموعها لن تجف ببساطة. ولكن ماذا لو أنّ الاستماع إلى مشاعرها يمكن أن يساعدها على البدء في ملء الصفحة الفارغة لمستقبلها؟ ماذا لو كتبت خطاباً لمقدم برنامجها الإذاعي المفضل؟ أو دعوة فتاة بلا مأوى إلى منزلها؟ ماذا سيحدث لو أنها قامت بهذا النوع من الإيماءات التي تغيّر الحياة بالفعل؟ هذه ببساطة قصة «عابرو الليل» للمخرج الفرنسي ميكايل هيرز.

المخرج الألماني أندرياس دريسن يقص علينا بطريقته المعتادة الواقعية والقريبة من الوثائقية، قصة رابيي كورناز في فيلمه Rabiye. إنّها قصة امرأة عادية، تعتني بأطفالها، فيما تدير عرضاً ترفيهياً في منزلها في بريمن. بعد وقت قصير من هجمات 11 أيلول (سبتمبر) 2001، اتُّهم ابنها مراد بالإرهاب فيُنقل إلى معتقل غوانتانامو. يمثل هذا بداية رحلة للأسف، العرب غائبون عن المسابقة الرسمية في برلين. عدا ذلك، تُعرض خمسة أفلام عربية فقط في أقسام المهرجان الأخرى. هكذا، يُشارك المصري محمد شوقي حسن بفيلم «يشتغلك ساعات» (فوروم). يحول المخرج المصري هنا مغامراته الجنسية إلى سرد بأسلوب «ألف ليلة وليلة». مسرحية موسيقية متعدّدة الوجوه تروي قصة حب بين رجلين بطريقة الحكايات الشعبية وموسيقى البوب المصرية. وفي ثمان دقائق، يحاول المخرج المصري محمد عبد الكريم في فيلمه القصير Gazing... Unseeing (فوروم) تخيّل سيناريو مستقبلي بائس لمدينة مصرية بعد كارثة الفيضانات في الصحراء الغربية. فيلم قصير للمخرج الصومالي موه اراوي بعنوان «سيتي والداي لرؤيتي» نرافق من خلاله مسجوناً في يومه الأخير ووجبته الأخيرة قبل مصير لا مفر منه. ويحضر أب السينما الموريتانية ميد هوندو (1936 ــ 2019) من خلال إعادة عرض شريطه «جزر الهند الغربية» (1979). السينمائي الذي ينتمي إلى السينما الأفريقية الجديدة ما بعد الحقبة الاستعمارية، قارب في عمله الاستعمار والعبودية والنضال من أجل الاستقلال في جزر الهند الغربية الفرنسية. تحيّة أخرى يوجّهها المهرجان، هذه المرة، إلى أحد رموز السينما اللبنانية. إنّه برهان علوية (1941- 2021) الذي يعرض له المهرجان النسخة المرمّمة من فيلمه الروائي «بيروت اللقاء» (1981) الذي يُعدّ أحد أبرز الشواهد الفنية على الحرب الأهلية. نحن في بيروت، 1977. زينة على وشك مغادرة البلاد، مثلما يفعل لبنانيّون كثر اليوم. حيدر لم يكن في المدينة منذ فترة طويلة. اضطر إلى مغادرة قريته بسبب الحرب الأهلية. لم يرَ الاثنان بعضهما منذ سنوات، على الرغم من استمرار الشعور بالشوق. تتبع الكاميرا الاثنين لمدة 24 ساعة تقريباً، بعد نقاط التفتيش والأطلال، عالقَين في حركة المرور، ينتظران عبثاً في أحد المقاهي. ينشأ التشويق من مسألة ما إذا كانوا سيتمكّنان من رؤية بعضهما للمرة الأخيرة، جاذبية الفيلم مستمدة من الجو الرقيق والكئيب المتأصل في صور المدينة المتضررة والأصوات الناعمة للشخصيات. «نادي لكل الناس» إلى قلب السياسة العالمية لهذه المرأة الألمانية التركية الحازمة.

المخرج النمسوي أورليش سيدل صاحب «ثلاثية الجنة» يعود بفيلم «ريميني». لا أحد مثل سيدل يلتقط رثاء الحياة كما يفعل في أفلامه.

الكوري الجنوبي هونغ سانغ سو، يُشارك بفيلمه الجديد «فيلم الروائي». في هذا الفيلم بالأبيض والأسود، لا يزال سو يتأمّل في تأثير الوقت على الحياة المكرّسة للفن، كما أنّ الشريط يحتفي بجمال اللقاءات التي تجري بالمصادفة وبأهمية أن تكون صادقاً في عالم الأفلام غير النزيه.

دوني كوتي يعود إلى برلين بفيلم «صيف مثل هذا» عن ثلاثة نساء يعانين من فرط النشاط الجنسي. تقضي النساء الثلاث 26 يوماً في منزل هادئ بجوار البحيرة، حيث يشرف عليهن اختصاصي اجتماعي ومعالج نفسي. شعار المعهد «فرط النشاط الجنسي ليس مرضاً» ويسعى إلى الاستكشاف الصريح للتجارب المختلفة، وأشكال الرغبة ونقاطها المتطرفة.

المشاركة العربية هنا وهناك

> «وداعاً ليونورا» لباولو تافياني هو رسالة وداع لأخيه وأيضاً للمسرحي الكبير لويجي بيراندیللو
>
> تحضر أندونيسيا للمرة الأولى بفضل المخرجة كاميلا أنديني التي تأخذنا إلى حقبة الستينيات الضاجّة بالتحولات السياسية

و«السينماتيك» البلجيكية يقدّمان النسخة المرممة للفيلم في برلين. لم شمل برهان علوية وبيروت وبرلين بعد 40 عاماً، حيث عرض «بيروت اللقاء» في المسابقة الرسمية للمهرجان عام 1982.

لجنة التحكيم

يتولى المخرج والممثل الأميركي الهندي أم. نايت شيامالان رئاسة لجنة تحكيم المسابقة الدولية الرئيسية التي تضمّ في عضويّتها المخرج الجزائري البرازيلي كريم عينوز، والمنتج الفرنسي التونسي سعيد بن سعيد، والمخرجة الألمانية الجزائرية آن زهرة بوراشد، ومن زمبابوي المخرجة تسيتسي دانغارمبكا، والمخرج الياباني العظيم يوروسوكي هاماغوتشي، والممثلة الدنماركية كونس نيلسون. هؤلاء سوف يختارون الفائز بالدب الذهبي لأفضل فيلم، وأيضاً الدب الفضي لجائزة التحكيم وأفضل مخرج وأفضل أداء... بالإضافة إلى المسابقة الرئيسية، هناك 18 فيلماً وثائقياً ستعرض في المهرجان، فيما ضمّ لجنة تحكيم الفيلم الوثائقي في المهرجان كلاً من: المخرج الصيني وانغ بينغ، ومصمّمة الصوت وصانعة الأفلام اللبنانية رنا عيد، والمصوّرة السينمائية الألمانية سوزان شول.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 7 شباط 2022 العدد 4555

حدث

احتفال احتضنه أمس المتحف الوطني اللبناني

«نابو» يعيد لبغداد رُقمها المسمارّية

الشهر الماضي، تسلّم «متحف دمشق» خمس قطع أثريّة تدمريّة من متحف «نابو» (الهري ـ شمال لبنان ـ تأسّس عام 2018)، ضمن احتفال احتضنه «المتحف الوطني» اللبناني. خطوة مماثلة شهدها الصرح البيروتي، صباح أمس الأحد، حين تسلّم «متحف بغداد» 331 رُقماً مسمارياً من «نابو»، بحضور وزير الثقافة اللبناني القاضي محمد وسام المرتضى، وسفير العراق حيدر البرّاك، وممثلين عن العراق ووزير الثقافة والسياحة والآثار العراقي حسن ناظم.

جاء ذلك ضمن اتفاق جرى بين «نابو» والحكومة العراقية، برعاية وزارة الثقافة اللبنانية ووفق أسس محدّدة. ومن بين القطع، اثنتان (الصورة) من أجمل وأهم الرقم في مجموعة «نابو». تذكر الأولى شجر الأرز لبناء هيكل في مدينة لغش (أو لكش) السومرية القريبة من البصرة وتعود إلى عام 2500 قبل الميلاد تقريباً. أما الثانية، فتكمن أهميّتها في الكتابة الواضحة التي تعود إلى عام 2350 قبل الميلاد تقريباً، وتكشف للمرّة الأولى أنّه كان هناك خلافات بين حاكمين معينين في جنوب العراق، أمرهما ملك أكاد نارام سين بوقف التحارب والالتزام بالحدود التي رسمها.

في الكلمة التي ألقاها خلال الحدث، لفت جواد عدرا، أحد مؤسّسي «نابو»، إلى أنّ العمل الذي استغرق وقتاً طويلاً لإتمامه «يندرج ضمن جهود المتحف لتحقيق غايته وهي الحفاظ على تراث بلاد الشام وبلاد الرافدين وإحياء حضارتها، فتعيشها أجيالنا وتفهمها وتعشقها». وشدّد عدرا على أنّنا «أوصياء وأمناء» على الآثار: «يجب أن نترك ما ورثناه للأجيال القادمة على أمل أن تتعلّم كيفية الحفاظ عليه واستخدامه بشكل أفضل مما فعل جيلنا»، لافتاً إلى أنّ عملية الحفاظ على هذه الرُّقم وترجمتها وإعدادها للنشر في كتاب، استغرقت نحو 14 عاماً، آملاً أن يُنشر قريباً.

وفي ختام حديثه، أكد على الاستمرار «في نشر الأمل في لبنان، ومن لبنان إلى المنطقة، رغم ليل لبنان الطويل».

المفكرة

عطاالله السليم: حب إيه...

■ تدعو «دار نلسن للنشر»، في 17 شباط (فبراير) الحالي إلى حضور احتفال توقيع كتاب «الحب في بيروت Online Offline» لعطاالله السليم (الصورة) في «برزخ» في الحمرا. يقع الإصدار الجديد في 74 صفحة، وهو عن الحب لكنّه ليس رواية عاطفية، وفق ما يؤكّد المؤلّف لنا. ويُشير إلى أنّه يتناول الحب «في بيروت» و«عبر العالم الرقمي»، موضحاً أنّ العمل يغوص «في عوالم الحبّ الافتراضي وكيف بات الأخير يفرض منطقاً معيّناً من القواعد»

توقيع كتاب «الحب في بيروت»: الخميس 17 شباط ـ الساعة الخامسة مساءً ـ مكتبة «برزخ» (بناية عسّاف ـ الحمرا/ بيروت). للاستعلام: info@brzkh.org **أو** 76/678856

أغنيات للعشّاق... بوب وروك

■ يوم الجمعة المقبل، يخصّص «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» سهرة لعيد العشّاق تحييها فرقة «طوكيو» التي ستؤدّي 18 أغنية جديدة وأصليّة مليئة بالحبّ والمشاعر تدور في فلك البوب والـ «سوفت» روك. تتألّف الفرقة من أربعة فنانين شباب، هم: كريستوف كاراتي (غناء، غيتار)، نيكولا حموي (درامز، غناء)، جورجيو نصر (باص، غناء) وعامر عبّود (كيبورد). وكما بات معلوماً، يعود ريع هذه السهرة لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة فرقة «طوكيو»: الجمعة 11 شباط (فبراير) الحالي ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

«حلم وطار» يا ستّ

■ يقدّم نعيم الأسمر (الصورة)، في 19 شباط (فبراير) الحالي عرضاً جديداً في «مترو المدينة» تحت عنوان «حلم وطار». إنّها سهرة طربيّة مخصّصة لمحبّي أم كلثوم، يؤدّي خلالها الفنان اللبناني إحدى أشهر أغنيات «كوكب الشرق». هكذا، سيستمتع الحاضرون بـ «حلم» التي تعود إلى عام 1946، وكتبها بيرم التونسي ولحّنها زكريا أحمد. إلى جانب نعيم الذي سيعزف على عوده أيضاً، يُشارك في الأمسية المرتقبة الموسيقيّون: محمد نحّاس (قانون)، طوني جدعون (كمنجة)، علي عبدو (تشيللو)، مكرم أبو

الحسن (كونترباص) وأحمد الخطيب (إيقاع).

حفلة «حلم وطار»: السبت 19 شباط ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/753021 **أو** 76/309363

عايدة سلّوم: «وشوشات» مستقبليّة

■ تفتتح عايدة سلّوم (1954 ـ الصورة)، بعد غدٍ الأربعاء معرضها الفردي الأوّل في غاليري «جانين ربيز». يضمّ الحدث الذي سيستمرّ لغاية 18 آذار (مارس) 2022، مجموعة مختارة من اللّوحات التي تجد جذورها في أعمال سلّوم التجريدية السابقة، لـ «تسحرنا بإحساسها بالألوان واستكشافاتها التركيبية»، وفق ما يرد في النصّ التعريفي الخاص بالمعرض. وفي وقت بات فيه عملها يشمل مزيداً من الحالات الداخلية للعقل والمشاعر والضوء، تقول سلّوم: «لقد دفعتني استكشافاتي إلى مزيد من التفكير في الضوء والفضاء». هكذا، باتت أعمالها الأخيرة تبرز «سعيي الروحي من خلال مادية اللون والضوء والمعالجات السطحية، التي يقدّمها الرسم كوسيلة للتعبير». في اللوحات المنتقاة، الرؤية مصقولة ومركّزة، فيما النظرة المستقبلية ذات طبيعة إيجابية.

افتتاح معرض «وشوشات»: بعد غدٍ الأربعاء ـ الساعة الثالثة بعد الظهر ـ غاليري «جانين ربيز» (بناية «مجدلاني» ـ الطبقة الأرضية/ الروشة ـ بيروت). للاستعلام: 01/868290

على بالي

أسعد أبو خليك

يحقّ لفرنسا أن تزهو بأنّها باتت عاصمة العنصريّة الإسلاموفوبيّة في كلّ الغرب. باتت الإسلاموفوبيا الوقحة عقيدة مشتركة بين كلّ الأحزاب الفرنسيّة. ومنذ لجنة «ستاسي» في عام 2003، أصبح العداء للإسلام والحجاب ركناً من أركان العلمانيّة الفرنسيّة. والقانون الذي وقّعه جاك شيراك (الرجل الذي ارتشى من أكثر من حاكم وثري عربي) يمنع الحجاب «والرموز الدينيّة» من المدارس الرسميّة. لم يكن هناك شكّ في أنّ القانون لم يكن موجّهاً ضدّ القلنسوة اليهوديّة أو الصلبان التي لم تزعج العلمانيّة الفرنسية ـ وهي علمانيّة تلحظ تمويل مدارس دينيّة على ألّا تكون إسلاميّة ـ طبعاً. جاك شيراك وصف الحجاب بأنّه «رمز عدائي»، فيما أفتى ماكرون قبل أيّام بأنّ تمويل ودعم فرنسا للمسيحيّين المشرقيّين يندرجان ضمن العلمانية الفرنسيّة (ظريف أنّ الحديث عن علمانيّة فرنسا يستخدم المصطلح الفرنسي «لايسيتي»، ربّما لإبهارنا بمصطلحات الجمهورية الفرنسيّة). قانون فصل الدين عن الدولة لم يصدر في فرنسا قبل القرن العشرين.

ما علاقة لبنان؟ منع مجمّع ABC التجاري محجّبة من العمل لديه بحجّة أنّ سياسة المساواة (صار المجمّع حزباً سياسياً) تمنع إظهار أيّ رمز ديني. لكن طبعاً، هم لا يعنون ذلك. يمنعون الحجاب فقط لو كان مسلماً ويسمحون به لو كان من ضمن الرداء لغير المسلمة. لو كان من ضمن زي غربي أو مسيحي فهو مُرحَّب به. من المشكوك فيه أنّ المجمّع طرد راهبة في تاريخه. استورد لبنان العنصريّة الغربيّة في عهد الاستعمار الفرنسي وهو اليوم يستعير بحماس الإسلاموفوبيا الغربيّة (ويُظهر ذلك في خطاب الكنيسة والأحزاب ـ للبطريرك صفير كلام عن الفارق بين الإسلام والمسيحية). وكانت الطائفيّة المسيحيّة تاريخياً معادية للإسلام (ليس هناك من تشابه مع طائفيّات أخرى لأنّ الأولى كانت تأسيسيّة في الكيان وتمتلك زمام السلطة). مقاطعة ABC هي فعل إيمان بالمساواة.

الإثنين 7 شباط 2022 العدد 181
Lundi 7 Février 2022 no181

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ماهر سلامة
خصخصة الإيرادات لتغطية خسائر المصارف

03
حسين رمّال
الكهرباء مقابل المياه

04
نور خليل رزق
«اقتصاد واحد في بلدين»

07
خصائص الاستثمار بالعملات المشفّرة

08
عبد الحليم فضل الله
صناعة الأزمة: المشروعية والتراكم

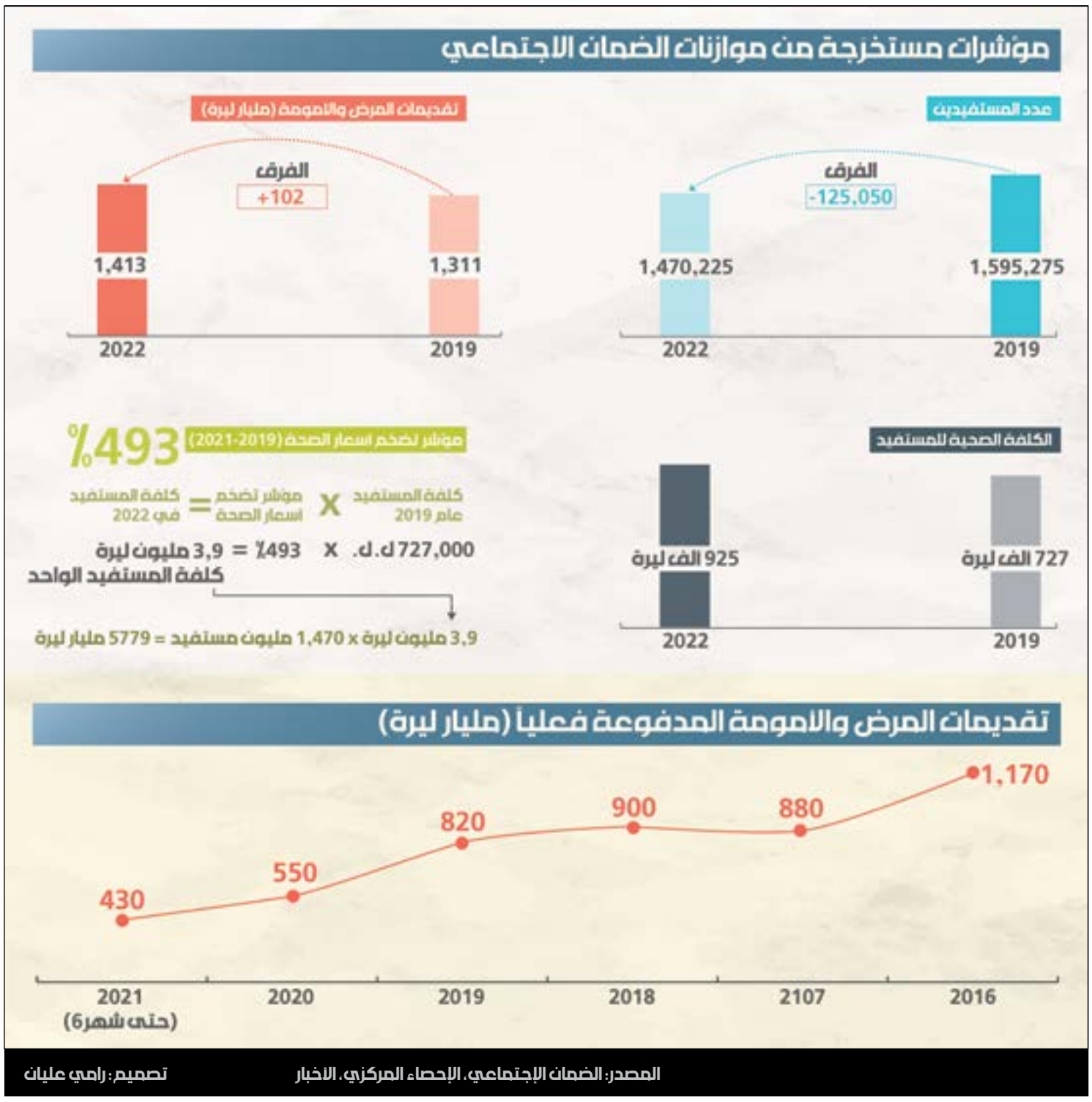

إفلاس الضمان واقع؟

محمد وهبة

لماذا يُعدّ اعتبار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مفلساً؟ السؤال واجب طالما أن إدارة الضمان أعدّت ورفعت إلى مجلس الإدارة مشروع موازنة عام 2022 يشير إلى أن كلفة تقديمات المرض والأمومة (كلفة الاستشفاء والأدوية والفواتير الطبية التي يغطيها الضمان للمنتسبين وأفراد عائلاتهم) المتوقّعة لعام 2022 ستبلغ 1470 مليار ليرة موزّعة على أكثر من 1,4 مليون مستفيد، أي بمعدل استفادة يبلغ 925 ألف ليرة للمستفيد الواحد سنوياً. فما تُظهره المؤشرات الفعلية أن أرقاماً كهذه هي خادعة ومُضلّلة مع الأخذ في الاعتبار حسن النية. فبحساب بسيط مستقى من تضخّم أسعار الصحة الذي يرد ضمن مؤشّر الإحصاء المركزي في نهاية 2021، تبيّن أن أسعار الصحّة قفزت بنسبة 493% من كانون الثاني 2019 ولغاية كانون الأول 2021. وإذا طُبقت هذه النسبة على حسابات كلفة التقديمات الواردة في مشروع موازنة الضمان الاجتماعي لعام 2019 سيظهر التضليل بوضوح. ففي عام 2019 كانت كلفة المستفيد الواحد تبلغ 797 ألف ليرة سنوياً، والكلفة الإجمالية قُدّرت بنحو 1311 مليار ليرة موزّعة على 1,6 مليون مستفيد. وبالتالي فإنه بعد احتساب نسب التضخّم في أسعار الصحّة، يُفترض أن تبلغ كلفة المستفيد الواحد نحو 3,9 ملايين ليرة وأن تكون الكلفة الإجمالية 5776 مليار ليرة في عام 2022.

لا شكّ في أن الكلفة كبيرة جداً، لكن من الضروري الإشارة إلى أن هذا الحساب يأخذ في الاعتبار أن كل الاعتبارات الأخرى المؤثّرة ظلّت ثابتة وأهمها أن تضخّم أسعار الصحّة في عام 2021 يتضمن لأشهر عدّة من السنة أسعاراً مدعومة في كلفة الاستشفاء والدواء. وبالتالي فإن نسبة التضخّم التراكمية في سنوات ما بين 2019 و2021 ليست مشبَعة بعد قياساً على الواقع الفعلي، بل سنشهد مزيداً من التضخّم في الأشهر المقبلة لردم فجوة الكلفة الناتجة من عملية رفع الدعم عن الخدمات الاستشفائية والدوائية.

وبمعزل عن ذلك، فإن الأرقام الناتجة هي أرقام متواضعة قياساً على الوضع الفعلي في الضمان لاعتبارات أساسية مهمة هي التالية:

- إن المشكلة الأساسية في الضمان هي أنه توقف عن الدفع منذ سنوات. فالإحصاءات التي أعدّتها إدارة الضمان ورفعتها إلى مجلس الإدارة على مدى السنوات الخمس الماضية تشير إلى أن التراجع في التقديمات المدفوعة فعلياً (وليس التقديرية التي ترد في مشروع الموازنة) بلغ 53%. فالصندوق سدّد تقديمات مرض وأمومة في عام 2020 نصف ما كان يدفعه في عام 2016. ولم يتغيّر الأمر كثيراً في عام 2021 بل تشير أرقام النصف الأول من هذه السنة إلى تراجع في المدفوعات الفعلية بنسبة 3,5%. رغم ذلك، نجد في التقرير المالي الذي رفعته الإدارة إلى مجلس الإدارة قبل بضعة أسابيع أن ضمان المرض والأمومة حقّق «وفراً». طبعاً سيكون هناك وفر طالما الضمان توقف عن الدفع. الضمان متخلّف عن السداد، مثل الدولة اللبنانية والمصارف، إنما لم يظهر الأمر بعد بسبب غياب الرقابة الفعلية. فالضمان لا ينشر عدد وقيمة المعاملات المتراكمة النائمة منذ سنوات لا في فرع ضمان المرض والأمومة ولا في تعويضات نهاية الخدمة. بل يركّز على أن له في ذمّة الدولة أموالاً تصل إلى 4500 مليار ليرة، أي أقل من الكلفة الفعلية المقدّرة لعام 2022. فلو حصل الضمان على كل هذا المبلغ اليوم، فهو يُعدّ مفلساً تقنياً في السنة التالية.

- يُلاحظ في مشروع موازنة 2022 مقارنة مع مشروع موازنة 2019، بأن هناك تراجعاً في أعداد المضمونين والمستفيدين على عاتقهم، بنحو 125 ألف شخص. هذا التراجع لم يصل إلى مداه الأعلى بعد، لكنّ احتساب كلفة التراجع ستكون مرتبطة بشكل حساس وأساسي بفئات الخارجين من الضمان. فهل الذين انسحبوا من الضمان هم كبار السن أم الصغار، هل لديهم على عاتقهم مستفيد واحد أو أكثر؟ ليس لديهم على عاتقهم أحد؟ هذه الأسئلة وغيرها ضرورية من أجل حساب الكلفة الإجمالية لتقديمات المرض والأمومة. لنأخذ مثلاً متوسط كلفة تقديمات المرض والأمومة بحسب الفئات كما وردت في مشروع موازنة 2018: كلفة المدرّسين 761 ألف ليرة سنوياً، كلفة الطلاب 364 ألف ليرة، كلفة المخاتير 963 ألف ليرة، كلفة الأطباء 882 ألف ليرة، كلفة السائقين المالكين 874 ألف ليرة، كلفة السائقين الأجراء 785 ألف ليرة، وكلفة المتقاعدين 2,8 مليون ليرة.

ففي ظل هذا التباين الكبير، تصبح الفئات العمرية مهمة لدراسة الكلفة. حساسية ذلك أن الحسابات تأخذ في الاعتبار ارتفاع الكلفة في الفئات الأكبر عمراً. وبالتالي فإن انسحاب فئات صغيرة في الضمان، نحو الهجرة مثلاً، أو انسحاب أعداد كبيرة من الفئات العمرية الكبيرة نحو التقاعد، سيغيّر في معالم الكلفة النهائية.

- نظرياً، يغطّي الضمان 90% من كلفة الاستشفاء، و85% من كلفة الدواء والفواتير الطبية و100% من كلفة الأدوية السرطانية. هذه التغطية تحوّلت مع ارتفاع الأسعار إلى أقل من 10% في بعض المستشفيات. وبالتالي الضمان مُجبَر على رفع الاشتراكات بمعدلات خيالية لتغطية الكلفة وهو أمر لا طاقة للمؤسسات والأفراد على تحمّله، أو خفض نسب التغطية. وبالتالي فإن التوقف البنيوي عن الدفع منذ عام 2017 لغاية اليوم، مضافاً إليه خسائر في المنتسبين وفي التغطية أيضاً، وفي الإيرادات... ألا يُعَدُّ ذلك إفلاساً؟

تقرير

أنجزت الحكومة، أخيراً، ما أسمته «خطّة التعافي» وانطلقت بها للتفاوض مع صندوق النقد الدولي. وأحد أركانها الأساسية يتعلق بإصدار سندات مدعومة بأصول الدولة المدرّة للعائدات بغرض تغطية خسائر المصارف. عملياً، ستخسر الخزينة إيرادات هذه الأصول أو ستتقلّص الإيرادات بما يتيح للدائنين الاستيلاء عليها أو تسييلها بما يترتب على ذلك من مخاطر المتاجرة بالمشتقات المالية

سندات مضمونة بأصول عامّة (ABS)
خصخصة الإيرادات لتغطية خسائر المصارف

انجد بوليفات ـ المكسيك

ماهر سلامة

منذ بداية الأزمة، ركّزت المصارف وشركاؤها في السلطة على ترويج فكرة تحميل الدولة أعباء الخسائر اللاحقة بالقطاع المصرفي. طُرح الأمر بطرق عدّة منها ما هو مباشر مثل تسييل أصول الدولة وخصخصة مؤسّساتها، ومنها غير مباشر وعبر طرق ملتوية توصل إلى النتيجة نفسها كما هو مطروح اليوم في خطّة حكومة نجيب ميقاتي، أي إصدار سندات مدعومة بالأصول، أو الأداة التي يُطلق عليها اسم «Asset Backed Securities». هذه الأداة هي جزء من عمليّة «تسنيد الأصول» التي صارت رائجة في أسواق المال منذ الثمانينيات ونافست سوق سندات الخزينة الأميركية، ثم تضخّمت أكثر

> **تتولّى الدولة إدارة وتمويل مخاطر المصارف بعد فشلها في الحفاظ على ودائع الزبائن أي بعد الفشل الائتماني وسوء الإدارة فيها**

> **إصدار سندات مدعومة بالأصول من أجل تغطية خسائر القطاع المصرفي، هو في الواقع، عملية رهن للإيرادات المستقبلية التي ستتأتى من مؤسّسات الدولة**

بسبب استعمالها لتسنيد قروض الرهن العقاري التي انفجرت في نهاية عام 2008 وخلقت أزمة مالية عالمية انطلقت من الولايات المتحدة نحو كل الأسواق المالية والعقارية حول العالم.

خصخصة الإيرادات لتغطية الخسائر

إصدار سندات مدعومة بالأصول من أجل تغطية خسائر القطاع المصرفي، هو في الواقع، عملية رهن للإيرادات المستقبلية التي ستتأتى من مؤسّسات الدولة التي تمثّل منفعة عامة لكل المقيمين في لبنان. لذا، فإن تخصيص هذه الإيرادات هو تعميم للخسائر على كل المقيمين، بل يجعلها أكثر تمييزاً تجاه مختلف الطبقات الاجتماعية. فمن هو قادر على التحمّل، سيدفع ثمناً موازياً، لأولئك الذين لا قدرة لهم على التسديد. ومن سيُحرم من استثمار هذه الإيرادات في المنفعة العامة، حتماً لا يقاس حرمانه بأولئك الذين لديهم نسبة ولوج إلى الخدمات العامة والخاصة أضعاف ما لدى سائر الطبقات.

التوصل إلى هذه النتيجة ليس أمراً عسيراً، لكنه يتطلب بعض الجهد التقني. يبدأ الأمر بعملية «تسنيد الأصول» أو الـ«Securitization». فهي عبارة عن تجميع للأصول (الأملاك) التي تدرّ الإيرادات واعتبارها ضمانة من أجل إصدار أوراق مالية تمنح حامليها السيطرة على الإيرادات. قد لا تكون الأصول من نوع واحد، بل يمكنها أن تكون أصولاً مادية مثل المؤسّسات العامة كالكهرباء والموانئ والمطارات، وقد تكون أصولاً مالية كالقروض المصرفية. وتُسمّى الأوراق المالية الناتجة من عمليّة التسنيد: سندات ماليّة مضمونة بأصول (Asset-Backed Securities). أما الإيرادات التي سيتم الاستحواذ عليها فقد تكون على شكل رسوم وتعرفات يدفعها المشتركون في شركة اتصالات أو الكهرباء أو عمليات التخزين والتصدير، أو قد تكون على شكل فوائد يدفعها المقترضون، وجميعها ستُنقل إلى شركة خاصة (Special Purpose Vehicle) ستقوم بإصدار السندات. وستدفع الشركة الجديدة أو الكيان الجديد لحاملي السندات فوائد مموّلة بإيرادات المؤسسات «المسنَدة». هذا يعني أن ما تطرحه الحكومة في خطّة التعافي سيقوم على الخطوات الآتية: تجميع أصول الدولة المدرّة للإيرادات، ثم نقلها إلى كيان جديد. وهذا الكيان، أو الشركة، ستُصدر سندات مدعومة بإيرادات المؤسسات التي استحوذت عليها، وتُمنح هذه السندات للمودعين مقابل ودائعهم التي خسرتها المصارف. هكذا، تكون الدولة اللبنانية قد تحمّلت خسائر المصارف تجاه المودعين، ومولّتها بإيرادات مستقبليّة كان يمكنها أن تستثمرها في المنفعة العامة.

إدارة مخاطر المصارف وتمويلها؟

من مخاطر عمليات «التسنيد»، بحسب تعريف النظام الرأسمالي الذي خلقها، عدم السداد.

فعمليات «التسنيد» بدأت مع الأصول المالية مثل القروض والمطلوبات الائتمانية، أي أنه على سبيل المثال، إذا قام أيّ مصرف بمنح قروض سكنية لنحو 100 شخص وهو لا يريد تحمّل وزر مخاطر عدم سدادها، فإنه يجمعها في حزمة واحدة ويصدر على أساسها سندات مدعومة بعائداتها ويقبض ثمنها. بهذه الطريقة، يحوّل المصرف الأموال الناتجة من بيع السندات إلى وسيلة للتخلّص من هذه القروض وشطبها من ميزانيته وترحيلها إلى ميزانيّة الكيان الجديد (SPV). وفي المقابل، تصبح مخاطر هذه السندات أقلّ من مخاطر السندات العادية لأن مخاطر عدم السداد تتوزّع على كل المحفظة (الـ100 مقترض)، وليس على طرف واحد كما هو الحال في السندات العاديّة الصادرة من المصرف.

لكن في الحالة اللبنانية المطروحة في خطّة التعافي، لا يتم استعمال «التسنيد» بهدف إدارة المخاطر، بل بهدف تمويل الخسائر المصرفية. عملياً تتولى الدولة إدارة وتمويل مخاطر المصارف بعد فشلها في الحفاظ على ودائع الزبائن، أي بعد الفشل الائتماني وسوء الإدارة فيها. فالدولة تتخلّى عن الإيرادات المستقبلية مقابل شطب ودائع مصرفية. وكذلك في الحالة الراهنة، يتبيّن أن مخاطر عدم السداد ستنتقل من عاتق المصرف إلى عاتق المؤسسات المسنَدة في مقابل إعفاء نهائي للمصارف من هذه المخاطر. أصلاً الفكرة التي تكمن وراء عملية «التسنيد» في خطّة التعافي، هي عبارة عن خصخصة مقنّعة للأصول. فبموجب العملية ستبقى الأصول ملكاً للقطاع العام، إنما هي ملكية شكلية لأن كل ما تحقّقه من إيرادات سيذهب على المدى الطويل لتمويل فوائد السندات وستخسره الخزينة العامة. وهي أيضاً ستخلق سوقاً للمتاجرة بهذه السندات ليس بالضرورة أن تكون تحت الرقابة أو ستخضع للمعايير المعتمدة دولياً بعيداً من التركيبة اللبنانية. بمعنى أوضح، فإن هذه السوق ستتحوّل إلى ما يشبه التركيبة اللبنانية التي لم تسقط نهائياً بعد رغم كل هذا الانهيار السياسي والاقتصادي والمالي والاجتماعي. ففي لبنان تركيبة قادرة على التوسّع في أي مشروع أو أي سوق، بناءً على رغبات الطبقة الحاكمة بنفوذها على إدارة السلطة، وبشراكتها مع أصحاب الرساميل بمختلف أشكالهم وأنواعهم. وبالتالي فإن احتمالات تحوّل هذه السوق إلى عمليات متاجرة لبيع المشتقات المالية أو الوهم المالي أكثر من محتمل. وهو أمر سيتحوّل سريعاً إلى أزمة إذا تقلّصت إيرادات الأصول. لا يجب أن نغفل أن الكثيرين من أتباع الطبقة الحاكمة من مؤسّسات عامة وخاصة وأولئك ممن يسمّون أنفسهم خبراء، أو حتى أساتذة جامعيين، ووسائل الإعلام وسواهم، كانوا ينظرون بأن الليرة لا تنهار بينما كان الانهيار مزروعاً كقنبلة موقوتة داخل بنية نموذج الاقتصاد السياسي للبنان. فكلما كبر حجم النموذج، ازداد حجم القنبلة. هؤلاء سيلعبون دوراً في التسويق والترويج لأدوات من نوع «التسنيد» وبناء مشتقات مالية عليها تتم المتاجرة فيها في السوق الثانوية، من دون أي صلة واضحة بقيمة هذه الأصول. عملياً، لبنان مؤهل أكثر للانحراف نحو المشتقات المالية والانفجار سريعاً بهذه القنبلة التي تزرعها الحكومة داخل بنية «التعافي».

كما أنه ليس هناك ما يمنع المودع من بيع هذه السندات مقابل الأموال النقدية. وإذا حصل هذا الأمر، فما هي الحالة القانونيّة لهذه السندات في حالة عدم قدرة المؤسسات على سداد عائداتها؟ لذلك قد تصبح هذه السندات عبارة عن أوراق ماليّة قد تتحوّل إلى أسهم في المؤسسات العامّة اللبنانية في حال عدم قدرة عائداتها على سداد فوائد السندات.

> **6.8**
> تريليون دولار هي قيمة سوق التسنيد في عام 2003 التي ناهزت سوق السندات الأميركية التي بلغت يومها 7.1 تريليون دولار

صعوبة التصنيف

لكن ليست هذه المخاطر الوحيدة التي ستترتب على عملية «التسنيد». فهناك مخاطر أخرى من أهمها صعوبة تصنيفها ائتمانياً، لأن هذه السندات تكون مدعومة بعدد كبير من الأصول. لقد كان هذا الأمر جزءاً أساسياً مما حدث في الأزمة الماليّة العالميّة عام 2007. فقد أصدرت المصارف آنذاك الكثير من هذه السندات المدعومة بأصول بينما هي في الواقع، قروض رهن عقاري. وكان تجمّع الأصول الذي يدعم كل من تلك السندات صعب التصنيف لجهة المخاطر، لأنها كانت تضمّ عدداً ضخماً من القروض التي كان جزء مهم منها قد أعطي إلى مقترضين غير مصنّفين واستفادوا من أسعار الفوائد المنخفضة في بداية الألفية. في المقابل لم تقم شركات التصنيف الائتمانية بتعديل تصنيفات هذه الأدوات الماليّة، بسبب صعوبة تصنيفها، هذا الأمر أوصل السوق الماليّة الأميركية إلى الكارثة التي حدثت عام 2008، عند أوّل اهتزاز في سوق العقارات الأميركي.

على أيّ حال، من غير الواضح ما هو الوضع القانوني للمؤسّسات التي يتم نقلها إلى الكيان ذي الغرض الخاص (SPV)، فهل يبقى تحت كنف الدولة؟ ومن غير الواضح أيضاً، من هي الجهة المسؤولة عن إدارة هذه المؤسّسات عندما تُنقل إلى ملكية الكيان. فإذا كان لهذا الكيان مجلس إدارة، فمن يُعيّنه، وما هو الضمان القانوني لالتزامه بقرارات الدولة؟ كل ذلك يدلّ على أن مسار «التسنيد» هو مجرد عنوان لتمرير صفقة لبيع أصول الدولة إنما تحت مسمّى تقني.

620 تريليون ليرة

هي قيمة المبالغ التي سيتم تسنيدها بإيرادات الأصول العامة المقدّرة قيمتها بنحو 37 مليار دولار مقابل تذويب ودائع ستسدّد من حسابات الدولار بعد تحويلها إلى الليرة عبر أسعار صرف متعدّدة (5000 ليرة مقابل الدولار، أو 12000 ليرة، أو 20000 ليرة). هذه العملية تنتج العديد من الإشكاليات الحقيقية أولها شكل ملكية الكيان الجديد الذي سينشأ، ولمن تعود السيطرة فيه. وثاني أمر يتعلّق بتخمين قيمة هذه الأصول من أجل عملية «التسنيد» وتقدير إيراداتها المستقبلية. وثالثاً، تقدير المخاطر التي قد تؤثّر على إيرادات هذه الأصول ولا سيما أنّ التسنيد سيتم على أساس سعر صرف ثابت بقيمة 20 ألف ليرة لكلّ دولار، لكن سيستمرّ الأمر على مدى 15 سنة، وبالتالي فإنّ الأسعار قابلة للتغيّر بشكل كبير، ما سينعكس على الإيرادات وعلى قيمتها الحقيقية. كذلك هناك إشكالية أساسية ناتجة من إشكالية شكل الملكية. فبموجب العملية سيتحوّل اتخاذ القرار بشأن هذه المؤسّسات إلى مديري الكيان الجديد الذي سينشأ لإدارة هذه الأصول، وبالتالي لا يمكن تقدير ما هي انعكاسات هذه العملية على موظّفي هذه المؤسسات، وعلى التعرفات والأسعار للخدمات التي تقدّمها وكيفية تحديدها.

مقال

مقارنة بين مؤسّسات عامة
الكهرباء مقابل المياه

حسين رمال *

لم يكن تردّي الأوضاع الأمنية في لبنان، وما نتج منها من تسيّب وفلتان واستباحة للمرافق العامة، وحده مسؤولاً عن العجز المالي الذي تعيشه مؤسسة كهرباء لبنان منذ اندلاع الحرب الأهلية ولغاية الآن. ولم يكن تجميد تعرفة بيع الطاقة، بقرار سياسيّ خاطئ، على أهميّته، مسؤولاً عن تدهور الوضع المالي في هذه المؤسّسة التي أصبحت مفلسة تعيش على التسوّل، وتعتمد لتسيير وتشغيل بعض نشاطها، على دعم الدولة المالي مقابل تزويد المشتركين بساعتين من التغذية بالتيار الكهربائي في اليوم الواحد، علماً أنّ مجمل قيمة سُلف الخزينة المعطاة لكهرباء لبنان، تجاوز 25 مليار دولار، أي نحو 25% من الدين الحكومي.

ولكي تستمر المؤسسة بتزويد مشتركيها بساعتَي إنارة في اليوم، اضطرت الوزارة الحالية، إلى حجز سلفة مالية بقيمة 5250 مليار ليرة في مشروع موازنة 2022، حتى تتمكّن من الاستمرار والبقاء. وهذه السلفة المجانية، تمثّل 13% من قيمة الموازنة العامة وتزيد العجز فيها بنسبة 50%.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن، هو: ما الذي منع كهرباء لبنان من تمويل ذاتها، ولو جزئياً من طريق جباية الرسوم المتوجبة على مشتركيها، أسوة بما قامت به بقية المؤسسات والمصالح المشابهة؟

فمؤسّسات مياه الشفة الخمس، ومصلحة الليطاني، الذين يعيشون في نفس الظروف الأمنية الصعبة والمعقّدة، تمكّنوا من تحصيل نسبة عالية من الرسوم المتوجبة على المشتركين، ما سمح لهم بتغطية أكلاف المرفق العام الذي يديرونه من دون أي سُلف مالية من خزينة الدولة.

فعلى سبيل المثال لنأخذ مشروع ريّ القاسمية ورأس العين الذي خضع للاحتلال الإسرائيلي، على مدى ثلاث سنوات متعاقبة، والذي تخترق قناته عشرة مخيّمات فلسطينية، قائمة بين الرشيدية، وعين الحلوة شرقي صيدا، ويعيش 80% من ملّاكيه خارج القطاع في المدن الساحلية، أو في بلاد الاغتراب، علماً بأنّ قوى الأمر الواقع وضعت يدها على الكثير من البساتين فيه... في ظلّ هذه الظروف الصعبة والقاسية تمكّن القيّمون من جباية نحو 85% من الرسوم المتوجّبة على المشتركين بسلاح وحيد هو: قطع المياه عن كل مشترك لا يسدّد الرسوم عن البستان، مهما كانت طبيعة مستثمره، مالكاً، أو مستأجراً، أو واضع يد. كذلك استعملت أداة تنظيم محضر الضبط بحقّ المخالفين والمعتدين على مياه القناة، وحرمها. وتمّ ربط إعطاء براءة الذمة عن العقار، بتسديد الرسوم المتوجّبة عليها للمصلحة. وشمل هذا التدبير جميع العقارات التي انتقلت ملكيّتها سواء بالإرث أو البيع. وفي حال تمنّع المالك عن تسديد هذه الرسوم، يمكن للمصلحة وضع إشارة على الصحيفة العينية للعقار.

هذه التدابير الجريئة، مكّنت المصلحة من إزالة جميع التعدّيات الواقعة على المشروع ومنشآته، وأتاحت اكتشاف نحو خمسة آلاف دونم تُروى من دون تصريح وبغير رسوم، فأجبر أصحابها على دفع رسوم الريّ عن خمس سنوات فائتة استناداً إلى قانون «مرور الزمن الخماسي». أيضاً أُجبر أصحابها على تقديم طلبات اشتراك بمياه المشروع.

هناك نموذج ثان يعبّر عن الإدارة الناجحة، هو مصلحة مياه نبع الطاسة التابعة لمؤسّسة مياه لبنان الجنوبي والتي حصّلت رسوم المياه المتأخرة من مشتركيها كافة في إقليم التفاح الذي شهد حرباً دارت رحاها بين تنظيمَين محليّين وأدّت إلى قطع المياه عن الإقليم، لمدّة لا تقل عن ستة أشهر متتالية.

> **هناك مؤسّسات أوصلت المياه إلى المشتركين بتمويل ذاتي بينما مؤسسة الكهرباء «ابتلعت» 25% من الدين العام وسلفات خزينة متواصلة مقابل إنتاج ساعتين من الطاقة يومياً**

كذلك، نظّمت المصلحة، أخيراً، محاضر ضبط بحق مخالفين (بينهم 150 مشتركاً في قرية واحدة) معتدين على الشبكة. وأجبرت المخالفين على دفع غرامة مالية معتبرة وتركيب عدادات شرعية على مآخذ المياه التي تصل منازلهم بالشبكة العامة.

أغرب ما في الأمر، أنّ مصلحة ري القاسمية حصّلت رسوم مياه الري من المشتركين الذين يروون أراضيهم بطريقة الضخّ، وهؤلاء يشكلون ما يعادل 40% من عدد المشتركين بالمياه. لكنّ مؤسسة كهرباء لبنان، لم تحصّل رسوم الطاقة الكهربائية المستهلكة في محطّات الضخّ التابعة لهؤلاء المشتركين.

في المقابل، لم تعد كهرباء لبنان قادرة على حماية منشآتها من التعدّيات، وليست قادرة على جباية الرسوم المتوجبة على الطاقة الكهربائية الفعلية التي تنتجها، بل تعرّضت معظم شبكاتها ومنشآتها للتعدي عبر سرقة التيار الكهربائي بأساليب وأشكال مختلفة ومتعددة من أبرزها:

- تعطيل العدادات المثبتة على مداخل المنازل والأبنية. وهذا الأمر طاول نحو 70% من العدد الإجمالي لعدادات الطاقة الكهربائية.
- التعليق مباشرة على الشبكات وسرقة التيار الكهربائي. ويشهد على هذا الشكل من التعديات «آلاف الحبال» المعلّقة على الخطوط العامة المنتشرة في ضواحي بيروت والمدن الأخرى وفي مخيمات اللاجئين، فضلاً عن النازحين الذين يصل عددهم إلى نحو 40% من سكان لبنان.

يُضاف إلى هذه التعديات المكشوفة، سرقة خطوط الكهرباء، وبعض الأدوات ليلاً، واحتراق بعض المحوّلات نتيجة الحمولة الزائدة عليها، إضافة إلى احتلال بعض محطات التوزيع والعبث بمحتوياتها.

أما عن جباية الرسوم وتحصيلها، فقد اقتصرت خلال أربعين عاماً، على تحصيل رسوم عن العدادات، وما يسجّله بعضها من طاقة على أساس تعرفة يُقدّر متوسطها بمئة ليرة لبنانية للكيلواط الواحد. وفي المقابل وصل سعر الكيلواط الواحد في عداد اشتراك المولدات الخاصة، إلى ما يزيد عن 8500 ليرة. كما وصل الرسم الثابت للعداد إلى 80 ألف ليرة (لكل 5 أمبيرات).

ولكي تتمكّن مؤسّسة كهرباء لبنان، من تحصيل هذه الرسوم الزهيدة، استعانت منذ عام 2000 بجيش من جباة الإكراء لا يغطّي مجموع جباياتهم، رواتبهم وأكلاف تنقلاتهم. ولو فرض تجميد التعرفة، من قبل سلطة الوصاية بقرار سياسي خاطئ، إلّا أنّ رفع التعرفة تباعاً، لا يغطي إلّا جزءاً يسيراً من أكلاف التشغيل لأن 70% من التيار يذهب هدراً، أو تتمّ سرقته في وضح النهار.

هذه المقارنة بين مؤسّسات عامة نجحت في إيصال المياه إلى المشتركين بتمويل ذاتي مقابل «ابتلاع» مؤسسة كهرباء لبنان نحو 25% من الدين العام من دون أن تتمكن من إنتاج أكثر من ساعتين من الطاقة في اليوم الواحد. لذا، إذا كنا منصفين، يمكن توزيع المسؤولية عن العجز في مؤسسة كهرباء لبنان على النحو الآتي:

- 40% من العجز يقع على تجميد تعرفة بيع الطاقة الكهربائية.
- 60% من العجز يقع على سوء الإدارة في المؤسسة التي تخلّت عن دورها في منع التعدي على المنشآت بتنظيم محاضر ضبط بالمخالفين، وعن جباية الرسوم عن الطاقة الكهربائية المستهلكة فعلياً من قبل المشتركين، ولا سيّما أنّ غالبيّتهم سدّدوا رسوم المياه المترتبة عليهم وقيمتها تتجاوز قيمة الطاقة الكهربائية المسجلة في عداداتهم. وأخيراً، وليس آخراً، غياب دور أجهزة الرقابة على إنفاق السلف المتتالية لمؤسسة كهرباء لبنان.

* مهندس ورئيس مصلحة ريّ الجنوب سابقاً.

تحقيق

لبنان وسوريا «اقتصاد واحد في بلدين»

رغم الجهود المبذولة في ترقيع الاقتصاد وإنعاشه و«تأيه» عن عوامل الجغرافيا وتحييده عن الاقتصاد السوري ومضاعفات الأزمة التي مرّ بها، فإنّ أيّاً من القطاعات الاقتصادية اللبنانية لم يسلم من تأثيرات الحرب، بما في ذلك القطاع المصرفيّ ذو المتانة «الاسطوريّة». صحيح أنّ التحديات التي واجهت لبنان خلال الأزمة السورية لم تنزلق به إلى حد الانهيار نتيجة عوامل سياسية وعسكرية، غير انّ المؤشرات كانت تُظهر تشوّهات واضحة في بنية الاقتصاد اللبناني، وتُنبئ بتقهقر وشيك في «بلد السياحة والترانزيت»

نور خليل رزق

يعاني سوريا ولبنان، اليوم، من مشكلة ارتفاع كلفة الاستيراد في ظلّ انكفاء للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية برافقه انهيار كبير في قيمة العملة يدفع المقيمون ثمنها الباهظ عبر تضخّم أسعار الاستهلاك وفواتير الخدمات. فمن جهة، تجهد سوريا لنفض ركام الحرب عنها واستعادة عافية قطاعاتها الإنتاجية تحت وطأة الحصار والعقوبات الاقتصادية. وعلى الضفة المجاورة، جاءت الأزمة اللبنانية لتزيد من مفاعيل تدهور الوضع السوري في دلالة واضحة على عمق الترابط بين اقتصاد البلدَين. فلبنان يحتاج إلى إعادة ترميم قطاعاته الاقتصادية وتنشيط إنتاجه وتصديره، وهو في مرمى العقوبات الأميركية أيضاً، والأشدّ تأثراً بقانون قيصر. ومع ذلك، فإنّ الدولة اللبنانية ما زالت ترفض فتح ملف التعاون الاقتصادي مع سوريا على أساس المصالح المشتركة التي من شأنها أن تُعيد رسم المسارات السليمة لخارطة النهوض الاقتصادي في البلدَين.

العملة الموحّدة: لم لا؟

في الواقع، يُظهر لبنان وسوريا درجات عالية من الارتباطات الاقتصادية المركزية، ولا سيّما على مستوى الصدمات الخارجية وصدمات العرض المحلي وصدمات الطلب المحلي. ويمكن مراجعة هذه العلاقات «الجدليّة» بين الاقتصادَين اللبناني والسوري عبر السنين الماضية، بدءاً بالحرب في سوريا وتأثيرها على لبنان وقطاعاته الاقتصادية، وصولاً إلى الأزمة اللبنانية وانعكاساتها على الاقتصاد السوري.

فقد أدّى الدمار الهائل الذي لحق بقطاعَي التصنيع والزراعة في سوريا، والذي تأثّر تعافيهما بالعقوبات أيضاً، إلى انهيار الطاقة الإنتاجية المحليّة، وانخفاض حجم الصادرات. فقَدَت سوريا مصدر الدخل هذا واضطرّت إلى زيادة الواردات لمواكبة الطلب المحلّي. وفيما كانت القيمة الإجمالية للصادرات السورية تبلغ قبل الحرب نحو 12,2 مليار دولار، فإنّها تبلغ اليوم نحو 700 مليون دولار فقط.

كذلك الأمر في لبنان. فقد ارتفعت كلفة التجارة وبرزت صعوبة التصدير عبر سوريا التي تُعد الرابط البري الوحيد للبنان مع بقية العالم. وقد أدّى هذا التأثير إلى إعادة توجيه الكثير من التجارة نحو التجارة الجوية أو البحرية بشكل رئيسي عبر مرفأ بيروت أو مطارها، لكنّ هذه الخطوة لم تحقق نجاحات ملموسة. فتضرّرت القطاعات الزراعية والصناعية والمنتجات اللبنانية بشدّة، وأدّى ذلك إلى تراجع في الإنتاج وخسارة في التجارة الدولية.

أما بالنسبة لقطاع السياحة، فقد قُدّرت الإيرادات السياحية في سوريا لعام 2010 بنحو 8,21 مليار دولار، وهو ما يمثّل نحو 13,7% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد حينها. أما في عام 2017، فقد جلب الزوار ما يعادل 14 مليون دولار أميركي فقط. على المنوال نفسه، تأثّر القطاع السياحي في لبنان بشكل كبير بفعل أزمات متلاحقة، وباستثناء المواطنين السوريّين واللبنانيّين، فقد انخفض عدد السوّاح الوافدين إلى لبنان بنسبة 23% في السنة الأولى من اندلاع الحرب السورية، خصوصاً مع القيود الرسمية أو غير الرسمية التي فرضتها العديد من الدول على السفر إلى لبنان بسبب الحوادث الأمنية والخلافات السياسية.

من الناحية النقدية، كان سعر الصرف الرسمي بين الليرة السورية والدولار ثابتاً عند 46 ليرة سورية لكلّ دولار قبيل اندلاع الحرب. ثمّ انخفض على امتداد سنيّ الحرب ليبلغ نحو 434 ليرة سورية مقابل كل دولار في عام 2020. أما في السوق الموازية فقد تراجعت الليرة السورية من 535 ليرة في مطلع 2019 إلى 750 ليرة سورية لكلّ دولار في أواخره. ومنذ تشرين الأول 2019، لعبت الأزمة اللبنانية دوراً في انخفاض جديد لقيمة الليرة السورية، ولا سيما بعدما فرضت المصارف اللبنانية قيوداً صارمة على عمليات الحصول على الدولار الأميركي وسحبه. وفق تقديرات غير رسمية، فإن 20% من الودائع في لبنان تخصّ مواطنين وتجّاراً سوريين مقيمين أو غير مقيمين في لبنان، أي ما يتجاوز 30 مليار دولار أميركي (الرئيس السوري تحدث عن وجود ما بين 40 و60 مليار دولار مجمّدة في المصارف اللبنانية). ومع استمرار انهيار الليرة اللبنانية، واصلت الليرة السورية انخفاضها أيضاً وهي تبلغ اليوم نحو 3500 ليرة سورية مقابل كل دولار.

حتماً، لا يعود السبب الوحيد في التدهور الكبير لليرة السورية، إلى تراجع الليرة اللبنانية، لكن لا شكّ بأنّ تدهور عملتَي البلدين ناتج جزئيّاً من تأثيرهما المتبادل، الواحدة على الأخرى، إضافةً إلى خضوعهما معاً للعوامل الاقتصادية والسياسية المتشابهة والمترابطة التي تحيط بهما.

تظهر دراسة كافة التأثيرات والصدمات التي يتعرّض لها كل من الاقتصادَين اللبناني والسوري، ارتباطات وثيقة بين البلدين تفسح المجال للتفكير في خيار العملة المشتركة. ولو أنّ الأمر يبدو في ظاهره ضرباً من الخيال في أذهان كثيرين، إلّا أنّه من الناحية الاقتصادية النظرية ليس غريباً أبداً. فالصدمات الخارجية وتأثيرات الأسواق والعوامل الاقتصادية الأخرى، مترابطة جدّاً ومفاعيلها واحدة على الاقتصادَين اللبناني والسوري (بجمع الاتحاد الأوروبي بين اقتصادات شديدة الاختلاف في بنيتها، على سبيل المثال). لذا، فإنّه لا مانع من أن يُطرح خيار العملة الموحّدة ويُصار إلى دراسته بصورة جدّية لما له من فوائد على كِلا الطرفين لناحية الحدّ من تقلبات أسعار الصرف وتكاليف المعاملات المرتبطة بها،

> **يُظهر لبنان وسوريا درجات عالية من الارتباطات الاقتصادية المركزية على مستوى الصدمات الخارجية وصدمات العرض والطلب المحليّين**
>
> **ستؤدّي زيادة التّجارة بين البلدين إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد المتاحة وإلى تحقيق نمو أفضل**

وتشجيع الاستثمارات، وتعزيز المكاسب في سوق تجارية واحدة. وستؤدّي زيادة التجارة بين البلدَين إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد المتاحة وإلى تحقيق نمو أفضل في نهاية المطاف.

هذه النتيجة ظهرت في الاتحاد الأوروبي. فغالبية الدراسات التي أجريت بعد إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي، بما يخصّ تأثير العملة المشتركة مباشرة على التجارة، أظهرت أن وجود عملة مشتركة بين بلدَين يزيد من حجم المبادلات التجارية بينهما بنسبة تفوق ثلاثة أضعاف ما هي عليه بين بلدين يعملان مختلفَين. وقد بَلْوَرَ روبرت ماندیل في أوائل الستينيات نظرية «منطقة العُملة المُثلى» (Optimal Currency Area) التي توصي بتوحيد العملات في حال وجود بلدين أو عدة بلدان في منطقة تستوفي شروطاً معينة أهمّها: مرونة الأسعار، سهولة تنقّل العمالة، التأثر بالدورات والصدمات الاقتصادية ذاتها (خاصة في الاقتصادات الصغيرة والمنفتحة المعرّضة للصدمات الاقتصادية الخارجية بشكل كبير). وتتعزّز نتائج هذه النظرية في حالة الدول المتقاربة جغرافيّاً، إذ يؤخذ بالاعتبار التأثير الحدودي، ولا سيما في حالة اشتراك البلدين باللغة نفسها والقيم الثقافية المتشابهة، وهو ما يسمح بتنقّل سهل للعمالة بين بلدٍ وآخر من دون صعوبات في الاندماج في سوق العمل أو في اختلاف طبيعة السوق واللغة المهنيّة المطلوبة.

رغم ذلك، يكمن العيب الأبرز لاتحاد العملات، في فقدان السياسة النقدية كأداة سياسية مستقلّة لكل بلد. ومعها تُفقَد القدرة على استخدام سعر الصرف كحاجز ضد الاضطرابات المحلية والخارجية.

من الجمارك وقبض الفوائد وأعمال المراباة التي كان يقوم بها بنك سوريا ولبنان. إذ كانت المفوضية الفرنسية تخوّل بنك سوريا ولبنان تسليف الخزينة الفرنسية كميات غير محدودة من الأوراق المالية اللبنانية والسورية التي تذهب، غالباً، لسدّ حاجة الجيش الفرنسي والجيوش الحليفة في المنطقة.

ورغم تشابك العلاقات والمصالح في عهد الانتداب، إلّا أنّ مرحلة الاستقلال ولّدت تبايناً في وجهات النظر وأوقعت العلاقات المشتركة في مطبات ونزاعات عميقة. ففي نظرة إلى اقتصاد البلدين وطبيعة نشاطهما، تبرز سوريا في سياساتها نحو الاقتصاد الموجّه الذي يدعم القطاعات الإنتاجية، ويحمي قاعدة إنتاجيّته الزراعية والصناعية، بالإضافة إلى اعتمادها على قطاع تجاري شديد الاتكال في عملياته الاقتصادية الخارجية على كبار المستوردين والوسطاء والوكلاء الحصريّين للشركات الأجنبية (من رجال الأعمال اللبنانيّين). وفي المقلب الآخر نما في لبنان اقتصاد ذو وجهة خارجية ونظام تبادل حرّ للسلع، ويحكمه ويسيطر عليه قطاع الخدمات والمال والتجارة الدولية، وذلك كونه بلد سياحة وترانزيت.

هذا التفاوت والاختلاف في سلوك الجارين رسّخ أحوالاً من الفرقة والتناقض في المصالح الاقتصادية والتناحر عليها. وامتدّ السجال والاختلاف بين البلدين إلى أبعد

> **إذا كانت الصدمات التي تعرّضت لها سوريا ولبنان شديدة الارتباط فإنّ هذا من شأنه أن يوفّر دليلاً إضافيّاً يدعم فكرة قيام عملة موحّدة بين البلدين**

من ذلك بعد توقيع اتفاق المصالح المشتركة الذي غلب عليه كل العناية لمصلحة لبنان، بيد أنّ بعض الأطراف السياسية بالغت في النزعة الاستقلالية وتعزيزها حيال سوريا، فصدرت عنها ردود فعل معارضة، منها موقف البطريرك أنطوان عريضة الذي أبرق إلى الرئيس بشارة الخوري بأنّ «هذا الاتفاق يفضي إلى الإضرار بالمصالح اللبنانية فضلاً عن تأثيره على استقلال لبنان الناجز»، مطالباً بوقف المشروع. كذلك راسل حزب الكتائب، الرئيس بشارة الخوري معبّراً عن رفضه لاتّفاق المصالح المشتركة ومعتبراً أنه يمسّ استقلال لبنان وسيادته العربية - وبخاصّة سوريا - تحت إضافة لتجاوزه النصوص الدستورية.

في المقابل، أبدت فئات لبنانية أخرى تأييدها لهذه الاتفاقات الاقتصادية واعتبرته الحد الأدنى المطلوب للتعاون بين البلدين. فتساءلت صحيفة الحياة يومها: «ربع قرن بقيت المصالح المشتركة قائمة بيننا وبين سوريا تحت إدارة الانتداب الفرنسي، فلم نسمعكم يوماً تقولون إنّ الاستقلال مهدّد وإنّ المصالح المشتركة تمسّ سيادة لبنان. اليوم وقد أصبحت هذه المصالح المشتركة من مسؤولية البلدين، كيف يمكن اعتبارها تمس استقلال لبنان؟ وهل البقاء تحت جناح الأجنبي نعمة للاستقلال، وتحت جناح الوطني نقمة على الاستقلال؟».

المشكلات اللبنانية بمعظمها كانت نتيجة فهم خاطئ لفكرة الاستقلال؛ ناهيك عن الإفراط في التوجّه الليبرالي الغربي من دون درس المسائل الاقتصادية وأهمية التكامل مع سوريا. وفي حين كانت معالم القرن الجديد ترتكز إلى زيادة التجارة وتطويرها عبر رأس مال كبير وشركات متعددة الجنسيات، وظاهرة إلغاء الحدود القارية (الاتحاد الأوروبي مثلاً) والأممية (العولمة)، كان في لبنان مَن يُصِر على إبقاء «الكيان الاقتصادي الصغير» من دون تنمية قدراته واستغلال موارده وثرواته الطبيعية والبشرية، وكان يعارض أي فكرة حول التعاون الاقتصادي الجدّي مع الدول العربية - وبخاصّة سوريا - تحت شعار «استقلال لبنان» و«الحياد السياسي».

بالأرقام

18,7
مليون دولار
هي قيمة الموز المصدّر من لبنان إلى سوريا عام 2020. وهي السلعة التي احتلّت المركز الأول في الصادرات إلى سوريا من جهة القيمة

11,7
مليون دولار
هي قيمة الأرز الذي صدّره لبنان إلى سوريا عام 2020. وهي السلعة التي احتلت المركز الثاني في الصادرات إلى سوريا من جهة القيمة

8,7
مليون دولار
هي قيمة منتجات بوليميرات الإثيلين التي صدّرها لبنان إلى سوريا عام 2020. وقد تلاها الواح وصفائح البلاستيك بقيمة 7.9 مليون دولار والورق والكرتون بقيمة 3.9 مليون دولار

رسم بياني

حجم التبادل التجاري بين لبنان وسوريا

تأتي سوريا في المرتبة الرابعة على لائحة أهم أسواق الصادرات اللبنانية بعد الإمارات والسعودية، وخصوصاً الصادرات الزراعية بحصّة 14% من مجموع قيمتها. وفق إحصاءات الجمارك، فإنه في عام 2020، بلغ حجم التبادل التجاري الخاص بين لبنان وسوريا 101 مليون دولار لجهة استيراد لبنان، و107 ملايين دولار لجهة صادراته. ومن أبرز ما استوردته سوريا، هو البلاستيك ومصنوعاته بقيمة 22,4 مليون دولار، والموز الطازج بقيمة 18,7 مليون دولار والأرز بقيمة 11,7 مليون دولار. أما لبنان فقد استورد من سوريا بما قيمته 9 ملايين دولار من المواد التنظيفة، والألبسة والأحذية بقيمة تفوق 13 مليون دولار.

قراءات

كتاب

أفضل العوالم*

«لقد ثبُت أنّ الأشياء لا يمكن أن تكون غير ما هي عليه. فبما أنّ كل شيء صُنع لغرض ما فإنه يترتب على ذلك أنّ كل شيء مصنوع لتحقيق أفضل غرض»

بانغلوس في كتاب «كانديد» لفولتير 1759

جيمس كواك

يجب الاقتصاديون الاعتقاد بأنهم علماء، أو، في حال فشل هذا الطرح، مهندسون يمكنهم بناء أنظمة اقتصادية تعمل بشكل جيد. وفي الواقع هناك قيمة حقيقيّة لمنطق الاقتصاد، بما في ذلك بعض أدواته الرياضية. لكن القصص الاقتصادية المبسّطة تستخدم أيضاً، يوماً بعد يوم، للدفاع عن مجموعة معيّنة من السياسات التي تهدف إلى السماح للأثرياء والأقوياء بالأداء الجيد مادياً مع ضمان أن يكسب الجميع أقل منهم، بشكل متزايد، انتشر فهم استخدام الاقتصاد بهذه الطريقة في جميع أنحاء المجتمع، وعزّزته الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والانتعاش الاقتصادي المخيّب للآمال.

كان جوتفريد فيلهلم ليبنيز، أحد أكثر الأشخاص ذكاءً على مرّ العصور، هو مخترع حساب التفاضل والتكامل(Calculus)، وخبير في جميع العلوم الطبيعية تقريباً، زمن رؤاد الفلسفة الحديثة. وقد كان أحد اهتماماته الأساسيّة هو سؤال ديني في جوهره: إذا كان الله خيّراً وقديراً، فلماذا الشرّ والمعاناة موجودان؟ أجاب ليبنيز عن هذا السؤال، في كتابه «الثيوديسيا» عام 1710: «هناك عدد لا حصر له من العوالم الممكنة التي يجب أن يختار الله الأفضل من بينها، لأنه لا يفعل شيئاً من دون التصرّف وفقاً للعقل الأسمى». إذا كان من الممكن وجود عالم أفضل، لكان الله قد خلقه بدلاً من ذلك؛ لذا، نحن نعيش في العالم الأفضل من بين العوالم الممكنة.

لسوء حظ ليبنيز، اشتهرت فلسفته بأنها كانت موضوع رواية فولتير الساخرة «كانديد»، مانيفستو التنوير الفرنسي. في قصة فولتير، يثبت بانغلوس لتلميذه كانديد أننا نعيش في «أفضل العوالم الممكنة»، ويكرّر كانديد بمرح شعار «كل شيء يحدث لأفضل» وهو يعاني من تعاقب مذهل من المصائب.

لم يكن فولتير يسخر من ليبنيز فقط، بل أيضاً من استخدام الدين لتبرير النظام الاجتماعي في ذلك الوقت. كانت أوروبا في بداية عصرها الحديث عبارة عن عالم من المشقّة المادية على نطاق واسع، حيث عاشت قلّة مميّزة في راحة نسبية، بينما كافح باقي الشعب لتغطية نفقاته. وهو النظام الذي انقلبت عليه الثورة الفرنسية عام 1789. إذا كنت أرستقراطياً مالكاً للأراضي في أوروبا ما قبل الثورة عندما امتلك 1% من الناس نحو 60% من كل الثروة، كيف كنت ستبرّر الهوّة الشاسعة في مستويات المعيشة بينك وبين عامة الناس؟ حتى لو لم تكن متفائلاً صارماً مثل ليبنيز، لكنك على الأرجح كنت ستلجأ إلى تفسير ديني للنظام الاجتماعي. اعتماداً على طائفتك، ربما كنت ستعتقد أنّ التسلسل الهرمي الاجتماعي والاقتصادي قد تمّ إملاؤه من قبل الله او أنّ «الفقراء الفاضلين» سيكسبون العدالة في مملكة قادمة. وفقاً لعالم الاجتماع ماكس ويبر، نحن مدينون بصعود الرأسمالية إلى البروتستانت الكالفينيّين الذين رأوا نجاحهم المادي دليلاً على خلاصهم الشخصي، بطريقة او بأخرى، قدّم الدين تبريراً جاهزاً لمجتمع غير متساوٍ بشكل كبير.

إذا سرّعنا الأحداث إلى أواخر القرن التاسع عشر، نرى أنّ العالم الغربي قد تغيّر تماماً بسبب التصنيع ونموّ الطبقة العاملة الحضرية. لكن مجدداً، عادت الهيمنة على المجتمع من قبل عدد صغير من العائلات الثرية ثراءً فاحشاً، باسماء مثل روكفلر، وكارنيغي ، وميلون، ومورجان. عشية الحرب العالمية الأولى، امتلك 1% من الناس أكثر من 40% من إجمالي الثروة في الولايات المتحدة. إذا كنت صناعياً ثرياً تعيش في قصر

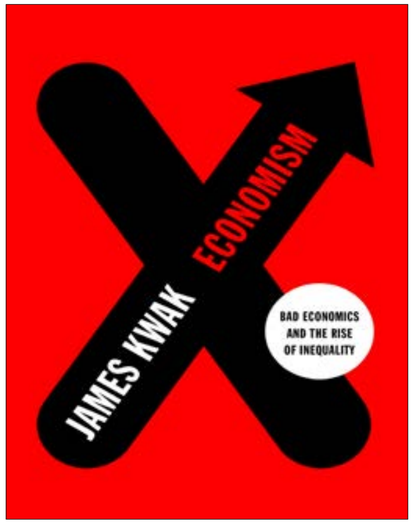

> **انعدام المساواة يعكس حقيقة انّ بعض الناس اكثر ذكاءً او مهارة او اكثر عملاً من غيرهم**

في وادي هادسون، كيف يمكنك تبرير نظام اقتصادي يسمح لك ولأقرانك بالعيش مثل الملوك الفرنسيين، بينما هناك كتب مثل «كيف يعيش النصف الآخر» تكشف قذر الأحياء الفقيرة في المدن؟

في عالم ما بعد التنوير، من غير المرجّح أن يقوم الدين التقليدي بدور التبرير هذا. بدلاً من ذلك، يمكنك أن تلجأ إلى العلم الحديث، على شكل نظرية التطور الداروينية، المطبق مجازياً على المجتمع البشري. ادّعى هربرت سبنسر، الذي كان له تأثير كبير في الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية، أنّ التطور المجتمعي يتطلّب «البقاء للأصلح»: «فقر العاجزين، الضيقات التي تأتي على غير المبالين، جوع الخمولين» جميعها مبادئ تخدم، في نهاية المطاف، التقدم طويل الأمد للبشرية. ترجم ويليام جراهام سَمنر هذه العقيدة إلى احتفاء بالأثرياء: «يمكن اعتبار أصحاب الملايين، إلى حدّ ما، بمثابة وكلاء المجتمع الذين تمّ اختيارهم بشكل طبيعي للقيام بعمل معيّن. إنهم يحصلون على أجور عالية ويعيشون في رفاهية، لكنها صفقة جيدة للمجتمع». أي محاولة للتلاعب بهذا الترتيب الطبيعي للأمور سيكون مصيرها الفشل.

بالنسبة لرجال الأعمال الذين خرجوا منتصرين من النضال «التطوّري»، فقد قدمت هذه النظرة للعالم تبريراً مناسباً لثرواتهم ومكانتهم الاجتماعية. على حدّ تعبير المؤرّخ ريتشارد هوفستاتر، إنّ الداروينية الاجتماعية «تم الاستيلاء عليها كإضافة فكرية مرحّب بها، ربما هي الإضافة الأقوى على الإطلاق، لمخزن الأفكار التي ناشدها الرجال المحافظين عندما كانوا يرغبون في مواساة زملائهم مع بعض مصاعب الحياة».

الآن، لنسرّع الأحداث إلى يومنا هذا. في جميع أنحاء العالم المتقدّم، عادت الثروات الهائلة إلى مسارها التصاعدي مجدداً. في الولايات المتحدة، يحصل الـ1% الأعلى أجراً على حصّة أكبر من إجمالي الدخل مقارنة بأي وقت آخر، باستثناء أواخر عشرينيات القرن الماضي. تضاعفت الثروة الإجمالية لأصحاب المليارات في العالم نحو أربع مرات في العقدين الماضيين (حتى إذا أخذ في الاعتبار انعكاس التضخّم على قيمة الثروات). تظهر علامات هذه الزيادة في كل مكان، من حفلة عيد ميلاد ستيفن شوارزمان التي كلّفته 3 ملايين دولار إلى الشقّة التي اشتراها بيل أكمان في نيويورك بنحو 90 مليون دولار، وهو لا يخطّط للعيش فيها. في غضون ذلك، يعاني الناس العاديون. ففي الولايات المتحدة، تجني الأسرة المتوسطة أموالاً أكثر بنسبة 8% (بعد التعديل وفقاً للتضخم) مما كانوا يجنون عليه في أوائل السبعينيات، وحتى هذه الزيادة الضئيلة ترجع إلى حقيقة أنّ المزيد من الناس يعملون اليوم، سواء عن طريق الاختيار او الضرورة، فقد أصبح عمل الأم في الأسرة أمراً رائجاً. انخفض متوسط دخل الرجال، في الخمسينيات، كان الرئيس التنفيذي لشركة كبيرة يحصل على دخل يعادل دخل عشرين موظف كمعدّل، اما اليوم فيتقاضى الرئيس التنفيذي ما يصل إلى أجور 200 عامل. ظلّت النسبة المئوية للأسر الفقيرة من دون تغيير كبير على مدى نصف القرن الماضي. لم يتسبّب المدّ المتصاعد برفع كل القوارب.

إذا كنت أحد أسياد وول ستريت أو مدير صندوق تحوّط ملياردير، فإنك تواجه نفس التحدّي الذي واجهه الأرستقراطيون والصناعيون في القرون الماضية: كيف تبرّر الهوّة الاقتصادية الواسعة التي تفصلك عن الأشخاص الذين تمرّ بهم في الشارع كل يوم؟ من غير المرجح أن تكون نداءات اللاهوت المسيحي او نظرية ضرورة التطوّر مقنعة اليوم. بدلاً من ذلك، يمكنك اللجوء إلى مصدر آخر للحقيقة المطلقة: صف «الاقتصاد 101» الجامعي. طبقاً للفصل الاقتصادي التمهيدي، فإنّ دخل كل شخص يساوي ناتجه الهامشي: فمن المحتّم أنك تتلقى قيمة عملك كاملة. أما انعدام المساواة، فهو يعكس ببساطة حقيقة أن بعض الناس أكثر ذكاءً أو مهارة أو أكثر عملاً من غيرهم. فبحسب دروس الاقتصاد في الجامعات، إنّ التلاعب في التوزيع الطبيعي للدخل، على سبيل المثال من خلال الضرائب، ما من شأنه أن يقلّل من الحافز على العمل ويجعل الجميع في حال أسوأ. يضمن قانون العرض والطلب استخدام جميع الموارد بالطريقة الأمثل ما يزيد من الرفاهية الاجتماعية. محاولات التدخل في هذه المبادئ الأساسية، من خلال القيود التشريعية على سبيل المثال، لا تخلق إلا «خسائر فادحة» تقلّل من الناتج الإجمالي للاقتصاد.

نحن نعيش في أفضل العوالم الممكنة (او سنفعل ذلك ، إذا تمكّنا فقط، من التخلص من تلك الضرائب والقيود)، لكن المبرّر اليوم ليس أنه لو وجد الله عالماً أفضل لعشنا فيه، ولكن لأن أي عالم آخر سيجعل الجميع في حالٍ أسوأ.

* ملخّص من كتاب «الاقتصادوية: الاقتصاديات السيئة وصعود انعدام المساواة» لمؤلفه جيمس كواك

رسم بياني

الاقتصادات المتقدّمة مسؤولة عن ارتفاع الدّيون العالمية

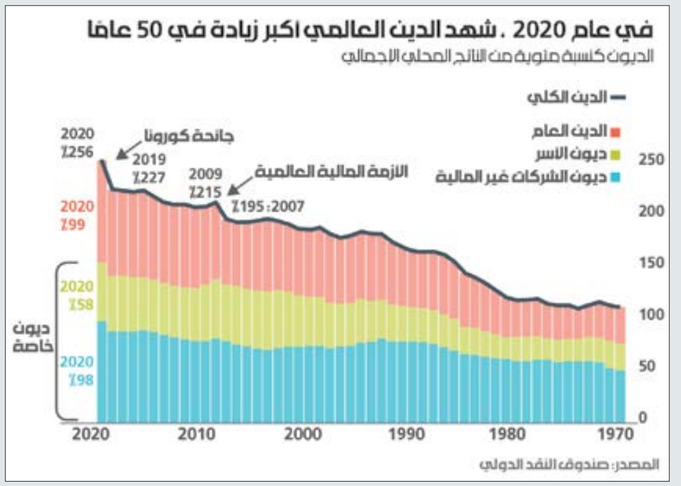

في نهاية 2020 ارتفعت الدّيون العالمية لتبلغ 226 تريليون دولار، أي بزيادة قيمتها 30 تريليون دولار مقارنة مع 2019 عندما كان مجمل الدّين العالمي نحو 196 تريليون دولار. هذه الأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي تشمل ديون الحكومات والأسر والشركات غير المالية.

تزامن هذا الارتفاع مع انكماش اقتصادي بنسبة 3,1% في إجمالي الناتج العالمي، ما أدّى إلى ارتفاع نسبة الديون إلى الناتج العالمي بنحو 28% لتبلغ 256% من الناتج العالمي في نهاية 2020. وكانت الحصّة الأكبر من الارتفاع من نصيب الدول المتقدّمة اقتصادياً التي اتّبعت سياسات طباعة الأموال وضخّها بهدف تحفيز الطلب على السلع في الأسواق. فقد كان لهذه الدول قدرة على خلق تريليونات الدولارات وضخّها في الأسواق عبر حزم التحفيز التي أتت على حساب المالية العامّة وأسفر عنها عجوزات كبيرة في الموازنات جرى تغطيتها بالاستدانة. هذا الأمر يفسّر ارتفاع الدّين العام العالمي، الذي بلغ 99% من الناتج العالمي.

وشكّلت المصارف قنوات أخرى لضخّ الأموال في الأسواق، ما رفع السيولة المتاحة لديها، وبالتالي رفع قدرتها على إعطاء الديون. وقد تُرجم هذا الأمر ارتفاعاً في الديون لدى الأسر والشركات الخاصّة، حيث بلغت نسبة الأولى 58% من الناتج العالمي والثانية نسبة 98% منه.

وبحسب أرقام الصندوق، فقد كان هناك تفاوتٌ كبيرٌ في الاستدانة بين الدول المتقدّمة والدول النامية. فالدول المتقدّمة اقتصادياً، بالإضافة إلى الصين، كانت مسؤولة عن 90% من الارتفاع في الدّيون العالمية عام 2020. ويُشير هذا الأمر إلى الانقسام الحادّ بين قدرات الدول، إذ كانت الحكومات الغنيّة قادرة على دعم شعوبها خلال الجائحة بينما تُركت شعوب الدول النامية والفقيرة لمصيرها لأن مقدراتها لم تسمح لها باتخاذ إجراءات كافية لمواجهة التّبعات الاقتصادية لجائحة كورونا. فالاستدانة بالنسبة للدول النامية والفقيرة، عبر الأسواق المالية، صعبة جداً بسبب كلفتها المرتفعة لأن الأسواق المالية تصنّفها بمستوى مخاطر مرتفعة.

خصائص الاستثمار بالعملات المشفّرة

قبل تحويل الدولارات التي في محفظتك، إلى عملة USDT (عملة مشفّرة مستقرّة الواحدة تساوي دولاراً واحداً دائماً)، ثم الاستثمار في عملات مشفّرة، من المهم أن يكون لدى مالك المحفظة فهم جيّد بما يقدم عليه وآليّات الاستثمار. فغالبيّة المستثمرين لا يعلمون إلّا القليل جداً عن العملات المشفّرة والتكنولوجيا التي تقف خلف العملة التي يرغبون في شرائها والاستثمار فيها. لذا، يقع عدد كبير ضحية حركة الأسعار والضجّ الذي يُحدثه أصدقاؤهم.

1- بدايةً يجب البحث عمّا تقدّمه العملة الرغوب الاستثمار فيها، لجهة الوظيفة. هنا تنقسم العملات المشفّرة إلى قسمين: عملة مشفّرة كوسيلة نقدية «كوين» (Coin)، وعملة مشفّرة ذات جدوى بالإضافة إلى كونها نقداً، وتسمى «توكن» (Token).

2- التأكّد من العملة. كلّ عملة مشفّرة حقيقيّة يجب أن يكون لها موقع إلكتروني وفريق عمل ورقم عقد. ويمكن تتبّعها عبر البحث عن اسمها في موقع «coinmarketcap» أو موقع «coingecko». هذه المواقع تنشر رقم العقد (contract number). بالإضافة إلى أي شبكة بلوكتشاين تتبع (مثلاً هي على شبكة بايننس أو إيثيريوم أو بلوبوغن...). بالإضافة إلى رابط التلغرام الخاص بفريق العمل، وعنوان الموقع الإلكتروني.

3- البحث في موقع العملة الإلكتروني عمّا يسمى «الورقة البيضاء» (WhitePaper) التي تحوي بالتفصيل، الشروع الذي يقف خلف تلك العملة، والمشكلات التي ستقدم حلولاً لها.

4- التأكّد من عدد العملات الوجود، وكيف يتم خلقها (عبر التعدين أو أن الفريق يحرّر عملات إضافية كيفما أراد)، فضلاً عن التأكّد من الحجم السوقي لها. فعلى سبيل المثال هناك عملة مشفّرة لها مشروع يبدو ناجحاً، وحجمها السوقي 60 مليون دولار في حين أن سعر العملة الواحدة 0,6 دولار. هذا يعني أن هناك 100 مليون عملة في التداول. في حين أن عملة «بتكوين» لن يكون لها سوى 21 مليون عملة، لذا هي مرغوبة بشكل أكبر.

5- سعرها تاريخياً. هل هي مستقرّة نوعاً ما؟ لم أنها كثيرة التقلّب وتتأثّر أكثر من غيرها في تحرّك الأسواق؟

6- تتبع فريق المبرمجين عبر إعلاناتهم على شبكة «تلغرام». هل المشاريع يتم تنفيذها في الوقت المحدّد؟ هل يردّون على استفسارات المستثمرين؟

مقال

نناقش في هذا المقال وما يليه موقع النخبة المهيمنة، ولا سيما المالية منها، من الأزمة الاقتصادية التي يمرّ بها لبنان. ولا يخلو السياق من اقتباسات نظريّة الغرض منها امتلاكٌ فهم أعمق للتعقيدات والملابسات التي أحاطت بعمليّة اتخاذ القرار وقادتنا إلى المأزق الذي نحن فيه. يعتمد المقال مصطلح «النخبة» بدلاً من الطبقة الحاكمة الذي يشيع استخدامه من دون أن يُضمر مديحاً لأفرادها، بل يأخذ في الاعتبار أنهم لا يشكّلون في واقع الحال طبقة اجتماعية موحّدة المصلحة والخلفيّة، ولا يمسكون بزمام الحكم بالطريقة المألوفة، فضلاً عمّا يشوب تعبير الطبقة من دلالات إيديولوجية قد تخرج عن المطلوب

«النخبة» والدولة وصناعة الأزمة [2]

المشروعيّة والتراكم

عبد الحليم فضل الله

في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، شدّدت الأقليّة المهيمنة في لبنان، إمساكها بالقرار الاقتصادي داخل المؤسسات مدعومة بقوة ماليّة تؤمنها الديون العامة والتدفقات الخارجيّة (الائتمان الخارجي) وبالصلاحيات السياديّة التي يمتلكها المصرف المركزي في خلق النقد من ناحية وتحويل السيولة بالعملات الأجنبية إلى سيولة محليّة من ناحيّة ثانية (شرط أن تلي ذلك تغطية بعملات جديدة لاحقاً وهذا ما فعله مصرف لبنان حتى عام 2018). وقد استفادت الأقليّة المذكورة في ذلك من تسوية الطائف التي أوجدت تقاسماً طائفيّاً للسلطة حظي بموافقة معظم الأطراف، ونال تفويضاً واسعاً من اللاعبين الأساسيّين في الداخل والخارج. في النصف الثاني من التسعينيات اتّسعت مظلة تلك الأقلية لتشمل الفاعلين خارج السلطة كالنقابات والمنظمات الأهلية والمدنية والتجمعات المهنيّة ومؤسّسات الأعمال متوسطة الحجم، والتي راحت تسقط الواحدة تلو الأخرى في يد السلطة، وبذلك صارت «النخبة» قادرة على إمساك عصا الحكم من طرفيه؛ المؤسّساتي في جانب، والأهلي/المدني من جانب آخر، فيما جرى احتواء المعارضة السياسيّة قدر الإمكان داخل مؤسّسات الحكم لتحييد قوتها. ورغم ما حفل به عام 2005 وما بعده من أحداث سياسيّة وأمنية وعسكرية خطيرة، حافظت الأقليّة الأوليغارشية على وحدتها وتأثيرها في القرار، لكن مع بروز منافسة جديّة لها داخل الدولة. وقد تطوّرت هذه المنافسة مع مرور الوقت لكن من دون الوصول إلى حدّ استبدال سلطة قرار بأخرى.

وإذا تتبّعنا مسار الوقائع التي سبقت الانهيار، نجد أنّ ممثلي مصالح الجمهور العريض باتوا يعملون خارج نطاق الأطر المنظّمة كالنقابات المهنية والعمّالية. وقد زادت فعاليتهم لسببين: الأول: عجز السلطة عن معالجة مشاكل حيويّة تمسّ معيشة الجمهور المذكور بما فيه القواعد الاجتماعية للأحزاب والزعامات التقليديّة (أزمة النفايات نموذجاً) علماً بأن هذا الجمهور كان يتفق في ما بينه على الغاية العامة (مثل وجوب حلّ مشكلة النفايات)، ويتفرق في التفاصيل (مثل أين تكون المطامر؟). والثاني: اهتزاز المقايضة الضمنية بفعل اشتداد الأزمة المالية في العقد الأخير، وبموجب تلك المقايضة تحكّمت فئة صغيرة بسلطة اتخاذ القرار الاقتصادي في مقابل استفادة الجمهور الواسع من إنفاق تعويضي على الخدمات والوظائف والمشاريع المناطقيّة. ما يجدر ذكره هنا هو أن تحكّم تلك الفئة بالقرار في الدولة وخارجها، خلق فراغاً مجتمعيّاً يجري ملؤه بالمنظمات غير الحكوميّة وبقوى فوضويّة، وفراغاً «سياسوياً» حاول مصرف لبنان ملأه لكن من دون جدوى.

هيمنة النخب الاقتصادية

وبالعودة إلى مقاربة «هيمنة النخب الاقتصادية»، يسجّل بولانتزاس الاعتراض الآتي: إن إنفاق قدر كبير من الاهتمام على تحليل البنى الطبقيّة وعلى الطبيعة الرأسماليّة للدولة يهدّد بإعادة إنتاج فرضيتين ضمنيتين (خاطئتين برأيه) في أدبيات التعدديّة السياسيّة؛ أولاهما أنّ القوة تتموضع داخل أجهزة الدولة، والثانية أن الطبقات الاجتماعيّة أو مجموعات التأثير هي عبارة عن حصيلة العلاقة بين الأفراد الذين يشكلونها. ويخلص إلى نتيجة مفادها بأنّ رجال الأعمال ليسوا أقوياء لأنهم في الحكومة، بل هم في الحكومة لأنهم أقوياء. لكن في الحالة اللبنانيّة ثبت العكس، إذ قوي رجال الأعمال داخل السلطة وتضاعفت ثرواتهم باستخدام مقدّراتها ونفوذهم فيها، والعديد منهم ولد أصلاً من رحمها. والفكرة الرئيسيّة عند بولانتزاس هي أنّ الدولة تمتلك استقلالاً نسبيّاً عن الطبقة الرأسماليّة، في تعارض مع الماركسيّة الكلاسيكيّة التي ترى أن الطبيعة الطبقيّة للدولة هي من شروط التراكم الرأسمالي. أمّا الانقسامات والمنافسات بين أطراف الدولة المهَيمَن عليها طبقياً، فإنها تساعد برأيه على تكوين هويتها وإعطائها صورتها النهائيّة، حيث يصعب على مجموعة واحدة بسط سيطرتها الكاملة على كل الأجهزة السياسيّة.

> في لبنان لم تكن المنافسة بين التراكم والمشروعية، بل بين نوعين من التراكم: تراكم مالي يمرّ عبر المصارف التي تتلقى تدفقات الائتمان الخارجي بتحفيز من السياسة النقديّة، وتراكم رأسمالي من خلال الموازنة العامة التي تتيح تقاسم أصحاب النفوذ لأموال آتٍ معظمها من الديون والضرائب

لا يتماشى هذا التحليل مع نوعيّة الصراعات في لبنان التي كانت حتى أواسط العقد الماضي تدور حول مسائل فرعيّة (كتوزيع الاعتمادات في الموازنة الحكوميّة، وتقاسم المنافع العامة، وتصحيح الأجور...) ولم تمسّ طبيعة الدولة والعلاقة بين أطرافها. لكن مع تطوّر الأزمة تعمّقت صراعات السلطة واتّسع نطاقها لتشمل قضايا تقع في أساس تكوين السلطة وتشكيل نخبتها، كالخلاف على التدقيق الجنائي ورفع السريّة المصرفيّة مؤقتاً، وتقييد تحويل الأموال إلى الخارج، واللامركزية الإدارية (والمالية) الموسّعة، والنقاش المستأنف بشأن قانون الانتخاب... ناهيك عن تحول تدريجي ومتعثّر في موقع التجمعات والنقابات المهنيّة في الحياة السياسيّة، بيد أن ذلك لم يصل، ولا يتوقع وصوله في وقت قريب، إلى ملامسة أسئلة الهوية السياسيّة للدولة لموانع داخليّة وخارجيّة عدة، رغم الصدع في أساس النظام الذي برهنت على وجوده بما لا يقبل الشك، مشاكل العقد الأخير وانهياراته.

الاكتتاب بدلاً من الجباية

وبقول أوضح، تكشف الأزمات الماليّة عن التناقض المتأصل بين الوظيفتين الأساسيتين للدولة: المشروعيّة من ناحية، وتحقيق التراكم الرأسمالي من ناحية ثانية. فالمشروعيّة تضطر الحكومات إلى زيادة الإنفاق لتلبية الطلب الاجتماعي على السلع العامّة، فيما تقتضي الوظيفة الأخرى تجنّب إحداث زيادات ضريبية ملموسة على الأعمال والثروات حتى لا يتضرّر تراكم الرأسمال. ونتيجة هذا التناقض هي إمّا أزمة ماليّة يتسبّب بها الركود ويهدّد التراكم، وإمّا تعميق أزمة مشروعية الدولة في نظر مواطنيها. ومن بين ثنايا هذه المفارقة تطلّ الديون العامة برأسها.

في لبنان لم تكن المنافسة بين التراكم والمشروعية بل بين نوعين من التراكم: تراكم مالي يمرّ عبر المصارف التي تتلقى تدفقات الائتمان الخارجي بتحفيز من السياسة النقديّة، وتراكم رأسمالي من خلال الموازنة العامة التي تتيح تقاسم أصحاب النفوذ لأموال آتٍ معظمها من الديون والضرائب. أمّا مسألة المشروعيّة فلم تطفُ على السطح، وظلّت على الهامش إلى حين اشتداد الأزمة وتأكّد الجمهور من الفشل الذريع للنخبة المسيطرة.

ينحدر بنا التحليل السابق إلى الخلاصة الآتية: إذا كانت الدولة، أي دولة، معنيّة بتجديد مشروعيتها فما عليها سوى الانخراط في الاقتصاد الرأسمالي الذي يتيح لها مراكمة الفوائض بصورة مباشرة من خلال الشركات المملوكة من الدولة، أو من خلال إقناع المستثمرين في القطاع الخاص والمواطنين الأثرياء بتدوير فوائضهم عبر إقراض الحكومة في مقابل حوافز وإعفاءات ضريبيّة. وكلا الأمرين، الانخراط الرأسمالي والاقتراض، يحرّر الدولة من التضارب بين تجديد المشروعية وتلبية الطلب الاجتماعي على المنافع العامة، ويعفيها من تبعات خوض غمار الصراع المرتبط بفرض ضرائب على المنتجين وأصحاب رأس المال. لكن الخروج من مفارقة المشروعية/الإنفاق على هذا النحو، ليس سهلاً إلّا من خلال الانزلاق إلى فخّ الدين العام، وهذا الأخير إما أن يلزمنا بفرض ضرائب عالية ومتزايدة في المستقبل لتسديد أقساطه وفوائده، أو يجرّنا إلى التعثّر والإفلاس. والاحتمال الأخير هو المرجّح، لأنّ الفوائد في الأسواق المالية تفوق عادة نسب النمو بمقدار الضعف على الأقل (كانت أعلى من ذلك في لبنان)، ما يجعل الديون قيداً ثقيلاً يشدّ الاقتصاد نحو الأسفل.

لا نتحدث هنا عن اقتراض الدولة على المدى القصير لتسوية الفرق بين تياري النفقات والإيرادات، فالضرائب لا تدخل كل يوم إلى الخزينة بل في أوقات محدّدة من السنة، في حين يتسم الإنفاق بالاستمراريّة والتتابع على مدار السنة (تسمح المواد 88-91 من قانون النقد والتسليف في لبنان للقطاع العام بالحصول على تسهيلات صندوق من المصرف المركزي لمدة أشهر فقط في ما عدا الظروف الاستثنائيّة). أمّا الاقتراض على المدى الطويل فيرتبط بالطبيعة الرأسمالية للدولة التي تنفق أكثر مما تجبي بسبب قوّة نفوذ أقليّة صغرى من السكان فيها (غالباً أقلّ من الواحد في المئة من مجموعهم)، ممن تتمركز في أيديهم الثروة ورأس المال وتعمل الأنظمة والتشريعات لمصلحتهم. وبوسع هذه الأقليّة أن تعرقل وصول الدولة إلى الجزء الأكبر من الوعاء الضريبي، وفي الوقت ذاته تمارس ضغوطاً على الدولة لزيادة إنفاقها الاستثماري والجاري في المجالات المرتبطة مباشرة، أي أنها تطالب في آن معاً بزيادة الإنفاق وخفض الضرائب المباشرة. (بالتزامن مع التخلي عن تصاعديّة الضريبة كانت حصّة الإنفاق الاستثماري للفرد في المناطق الأكثر نمواً بلبنان تعادل ضعف مثيلاتها في المناطق الأقل نمواً، في تناقض واضح مع التنمية المتوازنة التي نصّ عليها اتفاق الطائف).

يصف ما تقدم بدقة ما كان يجري في لبنان، عندما ترافق بدء تنفيذ ما سمّي بخطة النهوض الاقتصادي في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي مع اعتماد نظام جديد للضريبة على الدخل خفّض معدلاتها لتكون الأدنى في المنطقة ومن الأقل في العالم. وكانت الديون هي الإيرادات الاستثنائيّة التي عوّضت نقص الضريبة، وصبّت غالبيّة ريوعها في أيدي النخبة المالية المصرفيّة. فضلًا عن ذلك توغّلت السلطة في لبنان بعيداً من الشاطئ في البحث عن مشروعيّة بديلة، فلم تعمل على تكوين فوائضها الخاصة من خلال الاستثمار العام (نسبته من الناتج في لبنان هي من الأقل في العالم)، ولم تكتف بالديون الداخلية، بل سارعت إلى الاستدانة من الخارج لتمويل نفقات جارية، فيما تولى القطاع المالي تحويل الودائع إلى قروض عامة وخاصة غرضها تمويل استيراد السلع الاستهلاكيّة الضروريّة منها وغير الضروريّة، ومع أنّ هذه الخيارات غير مستدامة وتنطوي على مخاطر عاليّة، فقد كانت الثمن الذي لا بد منه للحفاظ على توازن النظام والدولة في ظلّ تغليب المشروعيّات الفرعيّة (الطائفيّة والفئويّة والزعاماتيّة)، على التراكم الذي كان بيئة مناسبة لتطوير مقارباتنا السياسيّة وترميم شروخ العقد الاجتماعي.

تجيرد رويادس ـ هولندا